نقطة تحوّل؟ الفلسطينيون والبحث عن استراتيجية جديدة

تقرير الشرق الأوسط رقم 95 – 26 نيسان/أبريل 2010

International Crisis Group
WORKING TO PREVENT
CONFLICT WORLDWIDE

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي i
I. مقدمة 1
II. الوصول إلى الـ 'لا': مسار طويل جداً من خيبة الأمل 2
أ. مفاوضات أولمرت - عباس 3
ب.2009: أوباما والمعجزة التي لم تكن..... 5
ج. هل يمكن للفلسطينيين أن يثقوا بالولايات المتحدة؟.....14
III. سعي الفلسطينيين لاكتساب الثقل والتأييد 17
أ. "الشرعية الدولية 17
ب. بناء الدولة 21
ج. المقاومة الشعبية 25
IV. المأزق الإسرائيلي 31
V. أحدث النزاعات بين إسرائيل والولايات المتحدة..... 34
VI. خلاصة: أزمة تبحث عن استراتيجية 38
VII. الملاحق
أ. خارطة إسرائيل والضفة الغربية 41

International Crisis Group
WORKING TO PREVENT CONFLICT WORLDWIDE

نقطة تحوّل؟ الفلسطينيون والبحث عن استراتيجية جديدة

الملخص التنفيذي

بالنسبة لأولئك الذين ألفوا إيقاع المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية، فإن هذا العام كان عام المفاجآت. فالفلسطينيون، الذين يعانون من الوضع الراهن، وبالتالي هم الأكثر حاجة للحل، يحجمون عن استئناف المفاوضات حتى عندما تعبّر إسرائيل عن رغبتها في ذلك. لقد وجد الفلسطينيون في أوباما رئيساً أكثر استعداداً للانخراط ومواجهة إسرائيل، لكنهم حرموه من فرصة دفع المفاوضات قدماً. بعد مرور سبعة عشر عاماً على أوسلو، فإن أفضل ما يستطيع فعله هو أن يقنع الطرفين بإجراء مفاوضات غير مباشرة – وحتى عندها، ليس دون الحاجة إلى التغلب على مقاومة شديدة لدى الفلسطينيين. ما الذي يحدث؟ قد تبدو المقاربة الفلسطينية للأمور موضع تشكيك أو يبدو أن الفلسطينيين يلحقون بأنفسهم هزيمة سياسية، غير أن هذه المقاربة ليست خلواً من المنطق؛ فجذورها تضرب في ما يقرب من عقدين من المفاوضات الثنائية غير الناجحة برعاية الولايات المتحدة وتبدّت في جهود جنينية لتغيير ميزان القوى مع إسرائيل. من السابق لأوانه التحدث عن استراتيجية فلسطينية جديدة دون التصدي لأخطاء الماضي وتصحيحها. بعد بداية محيّرة وغير فعالة، يبدو أن الولايات المتحدة عازمة على إجراء مراجعة أكثر جوهرية لسياساتها تتضمن تقديم الأفكار الأميركية لتسوية الصراع. إذا ما تم إنجاز ذلك بطريقة سليمة وفي الوقت المناسب، فستكون موضع ترحيب.

لقد تمثلت الصدمة الكبرى بالنسبة للعديد من المراقبين في مقاومة الرئيس محمود عباس للعودة إلى طاولة المفاوضات. في التفافة ملفتة بالنسبة لزعيم بنى حياته السياسية على الانخراط مع إسرائيل، وبناء علاقات قوية مع الولايات المتحدة والإيمان بحل الدولتين الذي يتم التوصل إليه عن طريق المفاوضات، رفض عباس استئناف المحادثات المباشرة رغم الضغط الأميركي حتى توافق إسرائيل على تجميد شامل لبناء المستوطنات وعلى شروطٍ مرجعية واضحة. لعباس دوافعه المباشرة والواضحة؛ فمنذ عام 2008، ألحقت به أكوام من الإهانات تمثلت في حرب غزة، التي اكتفى فيها بموقف المتفرج السلبي، وانتخاب حكومة إسرائيلية يمينية، وتغير الموقف الأميركي فيما يتعلق بتجميد المستوطنات، وقراره غير الملهَم في تأجيل التصويت في الأمم المتحدة على تقرير غولدستون – الذي يشجب إسرائيل وحماس لارتكابهما جرائم حرب – ما أطلق موجة من الانتقادات الفلسطينية والعربية. وعلى نطاق أوسع، فإن القيادة التي تتخذ من رام الله مقراً لها تشعر بالهشاشة والضعف، حيث تتحداها حماس ومجموعات داخل فتح وشرائح واسعة من الرأي العام. وهذه لا تشكل بالتأكيد ظروفاً مواتية لاتخاذ المخاطر. يبدو أن انتظار الخطوة التالية التي يتخذها طرف آخر هو الرهان الأضمن.

لكن سيكون من الخطأ – وبالنسبة للفلسطينيين من المضلل ـ أن يروا في الموقف الحالي للقيادة مجرد إحباط شخصي أو تخوف سياسي. إذا كانت التجليات السياسية للشلل الدبلوماسي ظاهرة جديدة، فإن جذوره تضرب عميقاً. فعباس هو بين آخر الأشخاص من أفراد شعبه في الوصول إلى النقطة التي وصل إليها. إنه التعبير المنضبط الذي تأخر ظهوره لخيبة الأمل الشعبية العميقة والبنيوية من عملية السلام كما عرفها الفلسطينيون. كما أن هناك خيبة أمل مماثلة في الولايات المتحدة، وهذا ليس انعكاساً لدور الإدارة الجديدة بقدر ما هو انعكاس لتجربة تاريخية طويلة مع واشنطن. إن تحمّل أوباما لنتائج خيبة الأمل الفلسطينية ما هي إلا واحدة من المفارقات العديدة لهذا النزاع.

لا منظمة التحرير الفلسطينية ولا قيادتها تخلت عن المفاوضات. لقد استثمروا فيها الكثير ولوقت طويل، وسلطتهم تعتمد بشكل مفرط على العملية بحيث لا يمكنهم تحمّل تغيير سريع وجذري. كما أنهم لم يفكروا بعمق في استراتيجيات واقعية بديلة، ناهيك عن وضع مثل هذه الاستراتيجيات. رغم ذلك فقد بدؤوا بالتفكير فيها. إنهم يركزون على ثلاثة أشكال من العمل لزيادة تأثيرهم والحد من اعتمادهم المزدوج: على إسرائيل لإنهاء احتلالها من تلقاء نفسها وعلى الولايات المتحدة للضغط على إسرائيل للقيام بذلك.

تتمثل الفكرة الأولى في التوجه إلى المجتمع الدولي، حيث يميل ميزان القوة أكثر لصالح الفلسطينيين. إن اقتراح قرار لمجلس الأمن إما بإقرار الخطوط العريضة لتسوية نهائية أو الاعتراف بدولة فلسطينية بحدود 1967 هو مثال بارز على ذلك. الإسرائيليون من جهتهم يخشون الآخرين أو يمتعضون منهم، بما في ذلك لجوء الفلسطينيين للهيئات القانونية الدولية أو مقاطعة منتجات المستوطنات. يتمنى رئيس الوزراء سلام فياض أن يتعامل مع هدف الدولة بطريقة مختلفة تتمثل في بناء المؤسسات من القاعدة إلى القمة للحصول على الاعتراف الدولي ولممارسة الضغط على إسرائيل كي تنهي احتلالها. ثمة مجتمع مدني في الضفة الغربية، أعيد تسييسه ويتلقى الدعم الجزئي من السلطة الوطنية، يدفع بمجموعة من المبادرات المعادية لكن غير العنيفة ضد إسرائيل كطريق بين النموذجين المهيمنين (الذين فشلا حتى الآن) وهما المفاوضات السلمية والمقاومة المسلحة.

ثمة شيء ما تحت السطح، رغم أنه ليس هناك استراتيجية أبعد مما هو واضح للعيان. يمكن للمرء أن يرى خطوات حذرة لقيادة تحاول أن تلحق بشعب تلاشى إيمانه بالمفاوضات منذ أمد طويل. كما تعاني هذه المقاربات المرتجلة أيضاً من قيود وتناقضات داخلية. فكل من

هذه المسارات التي يتم التفكير فيها – سواء التوجه إلى الأمم المتحدة للضغط على إسرائيل، أو بناء الدولة والسعي للحصول على اعتراف بها، أو تكثيف أفعال المقاومة أو مزيج من كل هذا – يعني أن الفلسطينيين يتحدّون إسرائيل بشكل صريح رغم أنهم بحاجة لتعاونها اليومي في الضفة الغربية؛ خصوصاً فيما يتعلق ببناء الدولة، لأن النجاح يعتمد مباشرة على توفر النوايا الإسرائيلية الطيبة.

لن يكون تحقيق التوازن في هذا الأمر سهلاً؛ فالالتفاف على المفاوضات للوصول إلى الدولة سيحقق فقط طموحات فلسطينية معينة، وربما لن يحقق الطموحات الرئيسية. سيبقى معظم الضفة الغربية محتلاً، ولن تصبح القدس عاصمة الدولة، ولن يكون هناك حل مرضٍ لقضية اللاجئين. أما جهود فياض لبناء المؤسسات – هذا إذا نجحت – فإنها ستقلل من ضرورة بذل الجهود الدولية ويترك الفلسطينيين في دولة مصغرة قائمة على أجزاء من الضفة الغربية. لا زال أمام الأشكال الشعبية في المقاومة شوطاً بعيداً تقطعه قبل أن تصبح حركة جماهيرية فعالة، وهي تواجه المخاطر المستمرة في الانزلاق إلى العنف. حتى الآن، لا زال رد الفعل الإسرائيلي على الخطوات التي ترى فيها تحدياً للأسس التقليدية للعلاقات الثنائية ونموذج المفاوضات الذي شكل الأساس لها، متسامح نسبياً. لكن من الممكن أن يصبح أكثر تشدداً.

لقد تمثلت الخلفية التي نشأ عنها تفكير الفلسطينيين طوال الفترة الماضية في تلاشي إيمانهم في قدرة واشنطن على تصحيح الخلل في ميزان القوى في مفاوضاتهم مع الإسرائيليين. وهل يمكن تصحيح ذلك؟ بعد أكثر من عام من البدايات غير الحقيقية والانعطافات الخاطئة – وإلحاق الأذى بعباس حتى عندما كانت تحاول مساعدته؛ حيث وضع الهدف الطموح لكن غير الواقعي المتمثل في التجميد الكامل للاستيطان؛ واختيار المعركة الخطأ مع إسرائيل وفي الوقت الخطأ – يبدو أن الإدارة تفكر في مقاربة مختلفة. ثمة حديث عن تقديم رؤيتها لكيفية تسوية النزاع – وهو مسار دعت إليه مجموعة الأزمات الدولية أولاً قبل ثماني سنوات – رغم عدم وجود مؤشر على اتخاذ قرار بشأنه أو إمكان حدوثه في وقت وشيك.

هذه مقاربة واعدة غير أنها تحمل مخاطر أيضاً. لقد تغيرت الظروف بشكل جذري في العقد الماضي وليس بطريقة تعزز من الفرص المتاحة أمام خطة أميركية. الفلسطينيون منقسمون، والإسرائيليون تحولوا إلى اليمين، وبات الطرفان أقل إيماناً بالسلام، وفقد حلفاء واشنطن العرب سلطتهم، وباتت المنطقة منقسمة، وسمعة الولايات المتحدة في حالة من السقوط الحر. بات الرفض من قبل أحد الطرفين أو كليهما أكثر احتمالاً، وهي حصيلة يمكن أن لا تترك للإدارة مجالاً للحركة بعد تصدُّع مصداقيتها بشكل كبير. ليس هذا بالسبب الكافي للتخلي عن الفكرة لكنه مبرر جيد لأخذ الوقت اللازم لتوفير الحد الأقصى من احتمالات النجاح.

ينبغي أن تحدث بعض هذا الأشياء قبل الكشف عن أي مقترح – إصلاح العلاقات المتوترة بين الولايات المتحدة وإسرائيل دون التراجع عن المبادئ الأميركية الرئيسية؛ وتبني سياسة أكثر مرونة حيال المصالحة الفلسطينية الداخلية؛ والتحدث إلى مجموعات تتعرض للتجاهل عادة مثل اللاجئين، والمستوطنين والجماعات الدينية؛ وتعميق الانخراط مع دمشق وبذل الجهود من أجل استئناف مفاوضاتها مع إسرائيل بحيث يكون السلام المقترح شاملاً بحق.

إن عدم ثقة إسرائيل بباقي الأطراف، وانقسام الفلسطينيين وتشتت العالم العربي لا توفر بحال السياق المثالي لمبادرة أميركية ناجحة. أما الخطوات الأخرى فتتضمن حملة ينبغي أن تتبع بتوضيح الولايات المتحدة لوجهات نظرها؛ وبذل جهد دولي يشمل بشكل رئيسي الدول العربية، لتوفير الدعم السياسي للفلسطينيين ومقابلاً حقيقياً لإسرائيل على شكل اعتراف وتطبيع إقليمي معها. وعلى فرَض تم القيام بذلك، فإن تقديم رؤية أميركية لا ينبغي أن يكون بداية ولا نهاية العملية. في الواقع، ينبغي أن تكون نقطة وسطاً تشكل تتويجاً لجهد دبلوماسي نشط ومنصة انطلاق لجهد جديد.

رام الله/القدس/واشنطن/بروكسل، 26 نيسان 2010

International Crisis Group
WORKING TO PREVENT CONFLICT WORLDWIDE

نقطة تحوّل؟ الفلسطينيون والبحث عن استراتيجية جديدة

I. مقدمة

بالنسبة للعديد من المراقبين، فإن التشدد المفاجئ في موقف منظمة التحرير الفلسطينية حيال المفاوضات لا يطرح سؤالاً حول سبب هذا التشدد بل حول توقيته. إن الإحباط الشعبي من الانطباع الذي تعطيه المنظمة بأن كل شيء على ما يرام ليس جديداً، غير أن القيادة،[1] ورغم عدم إيمانها بالمحادثات الثنائية، ظلت على الأقل تعتمد عليها بوصفها السبيل الوحيد إلى الأمام. أحد المفاوضين الأميركيين السابقين عبّر عن ذلك على النحو التالي: "لقد اعتدنا على أن الـ 'لا' الفلسطينية هي الخطوة الأولى نحو القبول، وبالتالي فإن اعتراضاتهم المستمرة لم تفاجئنا".[2] رغم ذلك فقد فوجئ المسؤولون الأميركيون بهذا الإصرار الجديد على التجميد الكامل للمستوطنات، وعلى شروط مرجعية واضحة وعلى استئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها وتساءلوا عن عوامل هذا التغيّر.[3] في نهاية عام 2009، عندما رفض الفلسطينيون بادئ الأمر مجرد احتمال المفاوضات غير المباشرة - أو ما سمي المباحثات عن قرب – بحيث يتحدث الإسرائيليون والفلسطينيون بشكل منفصل للأميركيين، ما يشكل عودة إلى مرحلة ما قبل أوسلو – تذمّر أحد المسؤولين قائلاً: "كيف وصلنا إلى النقطة التي يرفض فيها الفلسطينيون، وهم بأمس الحاجة لإنهاء الاحتلال، التحدث *إلينا* بشأن إنهاء الاحتلال؟"[4]

إذا نظرنا إلى الماضي من منظور الحاضر نجد أن ثمة عدداً من التطورات المتقاطعة أسهمت في هذا التغيّر لدى عباس وزملائه منها فشل عملية أنابوليس التي انطلقت في أواخر عهد إدارة بوش وكانت الحلقة الأخيرة في جملة من المواعيد المتأخرة؛ والحكومة الإسرائيلية الجديدة المتشددة؛ والأخطاء التي ارتكبتها إدارة أوباما والتي علّق عليها بعض الفلسطينيين آمالاً عريضة؛ وتعمّق الانقسامات والاستقطاب بين الفلسطينيين، ما أضاف إلى المشاكل السياسية التي تعاني منها قيادة رام الله؛ والصراع الوشيك على خلافة عباس، والذي أدى إلى ضيق هامش المناورة لدى القيادة؛ إضافة إلى الانتكاسات الشخصية التي عانى منها الرئيس. كل ذلك دفع القيادة إلى إبداء معارضتها القوية لاستئناف المفاوضات بصيغتها التقليدية. وبدلاً من ذلك فقد طالبت القيادة الفلسطينية بإطار زمني محدد، ووضع تصور واضح لنهاية العملية التفاوضية وفرض تجميد كامل على الاستيطان. يتمثل العامل المشترك بين جميع هذه المطالب في الرغبة بتصحيح ما ينظر إليه على أنه اختلال بنيوي في ميزان القوى بين الطرفين.

بشكل أساسي، يجادل الفلسطينيون بأن ترك الطرفين يسويّان أمورهما بأنفسهما يعطي إسرائيل الحرية في إنهاء الاحتلال طواعية، إذ أن ميزان القوى خارج قاعة المفاوضات ينعكس دون ريب داخل القاعة. يعتقد الفلسطينيون أنهم لا يتمتعون بأي ثقل في المفاوضات؛ وموقفهم ينحصر، على حد تعبير مسؤول رفيع المستوى، في تقديم حجج مقنعة لضرورة تخلي إسرائيل عن الأرض.[5] وجادل كاتب زاوية في إحدى الصحف، معبراً عن أفكار الكثيرين، أن "المفاوضات الثنائية التي انخرطنا فيها منذ حوالي عقدين من الزمن لا تشكل استراتيجية للاستقلال. إنها حلبة يحصد فيها المنتصر الجوائز ويقدم فيها المهزوم التنازلات".[6]

أن يفكر البعض في القيادة، ولأول مرة منذ وقت طويل، بالبحث في اتباع مسارات عمل بديلة تكمّل أو تغيّر طبيعة المفاوضات الثنائية ليست فقط مسالة فقدان ثقة بهذه العملية، بل إنها تعكس الكلفة السياسية المتزايدة لكل عملية تفاوض فاشلة. وكما تعرض قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ذلك، فإن فشلاً آخر من شأنه أن يقوّض مكانتها محلياً، وفي نفس الوقت يعزز مكانة حماس بإظهار أن المفاوضات غير ذات جدوى. أحد المسؤولين الكبار في منظمة التحرير تساءل: "كم من الفرص سيتاح لنا نحن الذين نؤمن بحل الدولتين الذي يتم

[1] إن مصطلح "القيادة الفلسطينية" سيستعمل في هذا التقرير للإشارة إلى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية التي تتخذ من رام الله مقراً لها لتمييزها عن حكومة حماس في غزة. كما نوقش الأمر في تقارير سابقة لمجموعة الأزمات، فإن حماس ومؤيدوها، وكذلك العديد من الفلسطينيين الآخرين، يعترضون على هذا الوصف، بالنظر إلى أزمة الشرعية والأزمة المؤسساتية التي تعتري الحركة الوطنية.

[2] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، آب/أغسطس 2009.

[3] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، أيلول/سبتمبر 2009.

[4] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، شباط/فبراير 2010.

[5] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

[6] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع خليل شاهين، رام الله، كانون الأول 2009. مسؤول رفيع المستوى عبر عن ذلك بقوله: "علينا أن نبدأ بتصحيح الخلل البنيوي الناجم عن أوسلو، والذي ترك الأمر لإسرائيل كي تنهي الاحتلال. ينبغي أن تنتقل المسؤولية إلى المجتمع الدولي بدلاً من تركه في يد سلطة الاحتلال. ينبغي التفكير في الأزمة الحالية كفرصة لتصحيح هذه العملية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، تشرين الثاني/نوفمبر 2009. ناصر القدوة، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح حدد المشاكل الجوهرية التي تعتري عملية التفاوض بأنها: عدم وجود اتفاق مسبق على شكل التسوية النهائية؛ تحييد القانون الدولي والأطراف الثالثة وما ترتب على ذلك من غياب شروط مرجعية واضحة؛ و "استمرار ما يتعارض مع السلام العادل" المتمثل في النشاط الاستيطاني الإسرائيلي والضرر الحتمي الذي يلحقه ذلك بالفلسطينيين. محاضرة عامة، المعهد الدولي للسلام، 12 شباط/فبراير 2010. النص موجود على الموقع: www.ipacademy.org/images/pdfs/transcripit_al-kidwa.pdf.

التوصل إليه من خلال المفاوضات؟ إذا فشلنا مرة أخرى، كيف نقنع أي شخص بأننا سننجح في المرة القادمة؟[7]

هذه مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للفلسطينيين، وينبغي أن تكون موضع اهتمام كبير للإسرائيليين – الذي ينظرون إلى العديد من الآليات البديلة بوصفها عدائية ولا تنسجم مع المفاوضات والتعاون على الأرض. كما ينبغي أن تكون ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمجتمع الدولي. وهي قضية ذات أهمية خاصة بالنسبة للجهود التي تبذلها الولايات المتحدة بقيادة الرئيس أوباما فيما يعتقد البعض أنها آخر جهد صادق للتوصل إلى حل الدولتين عن طريق التفاوض.

II. الوصول إلى الـ 'لا': مسار طويل جداً من خيبة الأمل

إذا كانت المظاهر السياسية للشلل السياسي الحالي حديث العهد، فإن جذوره تضرب عميقاً. إنه يعكس خيبة الأمل الكبيرة التي يشعر بها الفلسطينيون على اختلاف مشاربهم وخلفياتهم حيال العملية التي بدأت في عام 1993 عندما تصافح ياسر عرفات وإسحاق رابين على مرج البيت الأبيض. بالنسبة للعديدين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ناهيك عن الأغلبية الذين يعيشون في الشتات - والذين كانوا منذ البداية مجرد فكرة لاحقة وليس هماً رئيسياً – فإن اتفاقات أوسلو كانت رهاناً خاسراً. لقد ساءت أحوالهم الاقتصادية ونسيجهم الاجتماعي، ولا زالوا يحاولون التعافي من الضرر الذي لحق بهم في الانتفاضة الثانية. ويزعم الفلسطينيون أنه حتى في أوج عملية أوسلو فإن المفاوضات وفّرت لإسرائيل الغطاء لتعزيز سيطرتها على الضفة الغربية، وحتى وقت قريب على غزة. إن أحكام الفلسطينيين، سواء كانوا فلسطينيين عاديين أو كوادر منظمة، على العملية مثيرة في تشابهها، فهم يعتقدون أن المفاوضات الثنائية كانت، في أفضل حالاتها، مهزلة. ويشعر البعض أن الملمح الرئيسي الآن ليس أن خيبة الأمل وصلت أخيراً إلى القمة، بل أن ذلك استغرق كل هذا الوقت الطويل.

ينبغي أن لا يكون هذا التناقض مفاجئاً، فالنخبة الفلسطينية التي استفادت مادياً وسياسياً من تأسيس السلطة الفلسطينية، باتت أكثر اتكالاً على العملية السياسية التي نشأت عنها تلك المؤسسة. لقد وفرت لهم شبكة العلاقات السياسية والاقتصادية مع إسرائيل متطلبات هامة، فقد رؤوا في المسار الدبلوماسي في نفسه ولنفسه مصدر شرعية لاستراتيجيتهم وتبريراً للوضع الراهن.[8] لكن المحافظة على البقاء لم يكن الدافع الوحيد. لقد كان العديد من قادة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية الذين شاركوا في مفاوضات جدية على مدى سنوات، يؤمنون بقوة أنه إذا بذلت الولايات المتحدة جهداً أكبر وضغطت بقوة أكبر، وبمرور مزيد من الوقت يمكن التوصل إلى سلام عادل.

الملمح الجديد هو تلاشي الأمل على أعلى المستويات، مصحوباً بالإدراك أن عملية إعادة إطلاق نفس المفاوضات من نقطة الصفر وبشكل لا نهاية له بات أمراً غير قابل للاستمرار سياسياً. يبدو أن الرئيس عباس، أحد المدافعين الأوائل عن المفاوضات مع إسرائيل والمؤمنين بها، وصل إلى نقطة تحوّل من نوع ما وهو قابع في مركز ثلاث دوائر متراكزة من الفشل تتمثل في سبعة عشر عاماً منذ بداية مسيرة أوسلو؛ وخمس سنوات منذ انتخابه رئيساً؛ وعام واحد منذ انتخاب الرئيس أوباما.

[7] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، أيار/مايو 2009.

[8] لمعرفة المزيد حول النخب الجديدة التي ظهرت خلال سنوات أوسلو وأثرها على العملية السياسية، انظر:
From Oslo to Al-Aqsa (New York, 2005) and Glenn E. Robinson, *Building a Palestinian State: The Incomplete Revolution* (Bloomington, 1997).

أ. مفاوضات أولمرت ـ عباس

عندما ورث عباس عباءة عرفات على رأس منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية عام 2005، كان يحدوه الأمل في عكس هذا الشعور الطاغي بانعدام الجدوى. كان قد بنى حملته الانتخابية على الدعوة للإصلاح الداخلي والسلام، وحالما تم انتخابه دفع باتجاه مفاوضات الحل النهائي. ولتحقيق ذلك الغرض، انتزع وقف إطلاق نار من حماس، المنظمة الإسلامية المتشددة، كي يتمكن من المضي في ذلك. غير أن ذلك لم يتحقق. بدلاً من ذلك، دفع رئيس الوزراء الإسرائيلي أرائيل شارون بفك ارتباط أحادي الجانب مع غزة اعتبر عقوبة لا إنجازاً لعباس. وفي الشهور التي تلت، تفاخرت حماس بأن قوتها العسكرية هي التي أجبرت إسرائيل على الانسحاب، وفازت بالانتخابات التشريعية في عام 2006، وبعد ثمانية عشر شهراً فرضت سيطرتها الكاملة على غزة.[9]

لم تنجح سياسة الخطوات الإسرائيلية الأحادية فاندلعت حرب عام 2006 في لبنان وتصاعدت الهجمات الصاروخية من غزة؛ غير أن مصداقية السياسة المعاكسة، أي المفاوضات الثنائية، لم تستعاد أيضاً. في عام 2007، سعت إدارة بوش – التي تراجعت عن العملية الدبلوماسية خلال فترتها الأولى، بشكل رئيسي للضغط على الفلسطينيين لتغيير قيادتهم، لاستئناف المفاوضات. ومع مطلع عام 2007، شجعت الطرفين على وضع مخطط "للأفق السياسي" ومناقشة الخطوط العريضة للتسوية النهائية،[10] من خلال نقاشات اكتسبت مع الوقت حياة خاصة بها.

في أعقاب انعقاد مؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر، انخرط عباس وأولمرت في محادثات ثنائية مكثفة. رغم حقيقة أن العملية عدّلت من منطق أوسلو القائل بالخطوة خطوة والاتفاقيات المؤقتة وتأجيل الوضع النهائي، فإن معظم الفلسطينيين كانوا متشككين من البداية[11] وتبنوا موقف 'لقد قلنا لكم ذلك' عندما فشلت في التوصل إلى أي اتفاق بحلول موعدها النهائي في عام 2008. في الواقع فقد كانت المباحثات غنية، رغم أن الوسائل السياسية اللازمة للتوصل إلى اتفاق لم تكن متوفرة: فأولمرت الملاحق باتهامات الفساد، كان معزولاً سياسياً وعلى وشك مغادرة منصبه؛ وبوش كان أيضاً في نهاية فترته الرئاسية، وطبقاً لمعظم التقارير فإنه لم يكن مهتماً كثيراً بمحادثات كانت تديرها وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس.[12]

رغم وجود روايات متعددة لما حصل في المراحل النهائية لأنابوليس (ولماذا)، فإن ثمة إجماعاً واسعاً على طبيعة ما اقترحه رئيس الوزراء الإسرائيلي في أيلول/سبتمبر 2008.[13]

- طبقاً لروايات مختلفة، فإن أولمرت اقترح أن يتم ضم حوالي 6.3 بالمئة من الضفة الغربية إلى إسرائيل؛[14] ومقابل ذلك، يحصل الفلسطينيون على ما يعادل 5.8 من أراضي إسرائيل. ويتم التعويض عن الفرق بممر آمن تحت السيطرة الفلسطينية يربط بين الضفة الغربية وغزة. ورغم بقاء الممر تحت السيادة الإسرائيلية، كان موقف أولمرت أنه وبسبب قيمة الممر الكبير بالنسبة للفلسطينيين، ينبغي مبادلته بمساحة من الأرض أكبر بكثير من مساحته.[15] الفلسطينيون من جهتهم يزعمون أنهم اقترحوا تبادل 1.9 من الضفة الغربية وبنسبة واحد إلى واحد.[16]
- فيما يتعلق بالقدس، اقترح رئيس الوزراء أن تشكل الأحياء اليهودية في القدس الشرقية جزءاً من عاصمة إسرائيل.[17] ما أشارت إليه إسرائيل بـ "الحوض المقدس" (الذي يضم المدينة القديمة وبضعة مواقع مقدسة مجاورة)[18] كان سيخضع لترتيبات دولية خاصة، دون أن يكون لأي طرف السيادة عليه. بدلاً من ذلك، "ستخضع المنطقة لإدارة مشتركة من قبل خمس دول هي: السعودية، والأردن، وإسرائيل، والدولة الفلسطينية والولايات

---

[9] انظر: Crisis Group Middle East Report N°68, *After Gaza*, 2 August 2007.

[10] انظر: Crisis Group Middle East Briefing N°22, *The Israeli-Palestinian Conflict: Annapolis and After*, 20 November 2007.

[11] نفس المرجع السابق، ص 11.

[12] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في إدارة بوش، واشنطن، كانون الأول/ديسمبر 2009.

[13] استُمد هذا الرأي من مقابلات مع مسؤولين في إدارة بوش ومن وثائق أصدرها مكتب المفاوضات التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية ("الوضع السياسي في ضوء التطورات مع الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية واستمرار انقلاب حماس"، كانون الأول/ديسمبر 2009) والتي حصلت مجموعة الأزمات على نسخة منها. التقارير المتوفرة حول ما حصل تقريبية بالضرورة، حيث أن مقترحات أولمرت عرضت في اجتماعات خاصة مع عباس. كما أنه لم يسمح للزعيم الفلسطيني بأخذ الخريطة، بل بالاطلاع عليها فقط خلال الاجتماع. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي كبير سابق، واشنطن، كانون الثاني/يناير 2010. يؤكد أولمرت أنه قال لعباس إن بوسعه أخذ الخريطة فقط إذا وقعها كلاهما، أي أن يعبّر عن قبولها. مقابلة صحفية، *The Australian*, 28 November 2009.

[14] المسؤول الأميركي هو الذي قدم هذا الرقم. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي كبير سابق، واشنطن، كانون الثاني/يناير 2010. يزعم الفلسطينيون أن الرقم كان 6.5 بالمئة. "الوضع السياسي"، مرجع سابق. أولمرت ذكر رقم 6.4 بالمئة، مضيفاً "قد يكون أكبر أو أقل بقليل، لكن إجمالاً سيكون حوالي 6.4 بالمئة". مقابلة مع *The Australian*، مرجع سابق. إن التشابه بين الأرقام مضلل إلى حد ما، حيث أن الطرفين يقيسان إجمالي مساحة الضفة الغربية بشكل مختلف.

[15] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين إسرائيليين، القدس، نيسان/أبريل 2008 – كانون الثاني/يناير 2009. عن الممر الآمن، قال أولمرت: "كان سيكون نفقاً يسيطر عليه الفلسطينيون بشكل كامل دون أيكون تحت السيادة الفلسطينية؛ وإلاّ فإنه كان سيقطع دولة إسرائيل إلى نصفين". *The Australian*، مرجع سابق.

[16] "الوضع السياسي"، مرجع سابق.

[17] طبقاً لأولمرت: "كنت مستعداً لأن تكون المدينة مشتركة بين الطرفين. تكون الأحياء اليهودية تحت السيادة الإسرائيلية ، والأحياء العربية تحت السيادة الفلسطينية، بحيث تصبح عاصمة الدولة الفلسطينية"، *The Australian*، مرجع سابق. الفلسطينيون والأميركيون أكدوا حدوث ذلك.

[18] طبقاً لسياسي إسرائيلي يتمتع بصلات وثيقة بأولمرت، فإن الحوض المقدس يتكون من منطقة مساحتها حوالي 1.5 كيلومتر مربع. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

المتحدة".[19] ودُكِر أن الفلسطينيين "أصروا على أن وضع القدس الشرقية ينبغي أن يكون مماثلاً لوضع باقي الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة"، مبدين عدم ارتياحهم للفكرة الغامضة والتوسعية "للحوض المقدس"، وملمحين إلى أن أي ضم إسرائيلي داخل القدس الشرقية ينبغي تعويضه بمساحة مماثلة. وليس هناك أي مؤشر على الموقف الفلسطيني حيال وضع الأماكن المقدسة.[20]

- رفض أولمرت أي حق بعودة اللاجئين الفلسطينيين.[21] بدلاً من ذلك، يمكن لإسرائيل أن "تقبل على أساس إنساني عدداً معيناً كل عام لخمس أو ست سنوات، على أساس أن يكون ذلك نهاية الصراع ونهاية المطالب. حددت لعباس 1,000 شخص كل عام".[22] يقول الفلسطينيون إنهم طالبوا بـ 15,000 لاجئ لمدة عشر سنوات، "ويخضع ذلك للتجديد بعد ذلك بموافقة كلا الطرفين".[23] (المثير للانتباه أن النسخة العربية من الوثيقة الفلسطينية حذفت أي ذكر للأرقام).[24] واتفق الجانبان على تأسيس صندوق دولي لتعويض اللاجئين عن خسائرهم.

- تبدو المتطلبات الأمنية لرئيس الوزراء غامضة، رغم أن الروايات توحي بتكرار المواقف الإسرائيلية المعروفة المتمثلة في دولة فلسطينية منزوعة السلاح؛ والسيطرة الإسرائيلية على مجالها الجوي؛ ووجود إسرائيلي في مناطق معينة من فلسطين.[25] يقول الفلسطينيون إنهم رفضوا أي وجود من هذا القبيل، وأصروا على السيادة الكاملة على حدود الدولة، ومجالها الجوي، ومياهها الإقليمية، وقبلوا بوجود طرف ثالث لفترة محدودة وطالبوا بالحق في امتلاك الأسلحة الضرورية لاضطلاع الدولة بكامل مسؤولياتها".[26]

تختلف الروايات بشأن ما حدث. طبقاً لأولمرت، فقد وعد عباس بالعودة مع أحد مستشاريه بعد بضعة أيام بعد تلقيه للعرض لمتابعة النقاش لكنه لم يفعل. وشخّص رئيس الوزراء هذا الحدث برمته على أنه فرصة ضائعة، مضيفاً، "حتى هذا اليوم، ينبغي أن نطلب من عباس أن يرد علي هذه الخطة. إذا قال الفلسطينيون 'لا'، ليس هناك داع للتفاوض".[27] يقول الفلسطينيون إن أية خطوات لاحقة باتت بحكم المستحيلة بسبب قرار إسرائيل شن حربها على غزة في 27 كانون الأول 2008.[28] الرواية الأميركية هي أن أياً من الطرفين لم يكن مستعداً بالدرجة الكافية للتوصل إلى اتفاق. يقول مسؤولون إن عباس طرح عدداً من الأسئلة المشروعة، بما في ذلك ما يتعلق بالمساحة الدقيقة للأراضي ومواقع المناطق التي أرادت إسرائيل ضمها،[29] وإدارة الأماكن المقدسة، والسيطرة على حدود فلسطين والوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية.[30] ذكرت تقارير أن وزيرة الخارجية رايس طلبت من أولمرت تقديم أجوبة وأن يقبل عباس بالخطوط العريضة للاتفاق لإلزام الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية القادمتين بذلك. ويقال إن الزعيمين رفضا ذلك.[31] ثم أتت حرب غزة لتجعل تحقيق تقدم أمراً مستحيلاً.

---

[19] *The Australian*، مرجع سابق. الفلسطينيون والأميركيون يؤكدون هذه الرواية.

[20] "الوضع السياسي"، مرجع سابق.

[21] بدا أن عباس أشار إلى العكس في مقابلة أجرتها معه *The Washington Post* في 29 أيار/مايو 2009، والتي قيل إنه "أكد خلالها أن أولمرت 'قبل بمبدأ حق العودة' للاجئين الفلسطينيين – وهو شيء لم يفعله أي رئيس وزراء سابق – وعرض إعادة توطين الآلاف منهم في إسرائيل". هذه الرواية، غير المؤكدة والوحيدة التي تطلق هذه المزاعم، أصبحت اختباراً بالنسبة للنخب السياسية الإسرائيلية التي تشكك في إمكانية التوصل إلى اتفاقية بشأن الوضع النهائي مع عباس. وكما كتب المحلل السياسي والمستشار السابق لباراك، يوسي ألفر، "ينظر عباس إلى عرض بكامل الضفة الغربية فعلياً، وتدويل الأماكن المقدسة المتنازع عليها في القدس و (طبقاً له) حق العودة، ويرفض العرض ويقول: إن 'الفجوات كانت واسعة'. هل يمكن أن نلام نحن الإسرائيليين عندما نشكك بوجود شريك حقيقي لتحقيق حل الدولتين؟"
www.bitterlemons.org/previous/bl290609ed25.html.

[22] *The Australian*، مرجع سابق. ويتطابق هذا مع الروايتين الإسرائيلية والأميركية أيضاً. في مرحلة مبكرة، يقال إن أولمرت طرح أعداداً أكبر من اللاجئين، مثل 10,000 سنوياً ولمدة عشر سنوات (مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول إسرائيلي كبير سابق، واشنطن، تشرين الثاني/نوفمبر 2008)؛ أو طبقاً لمصدر آخر، 3,000 سنوياً لمدة عشر سنوات. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسي إسرائيلي مقرب من أولمرت، القدس، تشرين الثاني/نوفمبر 2009. لم تتمكن مجموعة الأزمات من التحقق من هذه التقارير.

[23] "الوضع السياسي"، مرجع سابق.

[24] نشرت نسخة عربية في *القدس* في 19 كانون الأول/ديسمبر 2009. مسؤول فلسطيني رفيع قال مازحاً إن الخطأ ليس حذف الأرقام في النسخة العربية بل ذكرها في النسخة الإنكليزية. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، آذار/مارس 2010. حذفت الأرقام لتجنب رد الفعل المحلي السلبي على نقاش حول تنازلات محددة بشأن اللاجئين – وهو تكتيك نجح إلى حد بعيد، إذ لم تبد النخبة السياسية الفلسطينية أي انتباه للترجمة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، آذار/مارس 2010.

[25] انظر "الوضع السياسي"، مرجع سابق. مسؤول أميركي قال إن أولمرت طلب أيضاً السيطرة الإسرائيلية على حدود فلسطين مع أطراف ثالثة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، كانون الثاني/يناير 2010.

[26] "الوضع السياسي"، مرجع سابق.

[27] *The Australian*، مرجع سابق.

[28] في مقابلة أجريت معه في كانون الأول/ديسمبر 2009، علّق عباس قائلاً: "أعتقد أنه كان من الممكن أن أرفع مطالبي قليلاً ويتنازل هو قليلاً. كان من الممكن إيجاد حل. قال إنه سيعطيني مئة بالمئة من الأراضي. *الشرق الأوسط*، 22 كانون الأول/ديسمبر 2009. وأضاف أن الفلسطينيين كانوا مستعدين للاستمرار بالمباحثات رغم الحرب على غزة لكن الإسرائيليين هم الذين أنهوها. المرجع السابق.

[29] يقال إن الطرفين استعملا خطوط أساس مختلفة لحساب نسب الأراضي.

[30] على حد تعبير أحد المسؤولين فإن "عباس رد باهتمام وطرح أسئلة وطلب توضيحات لم يُرد عليها". مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أميركيين سابقين وحاليين، كانون الثاني/يناير – آذار/مارس 2010.

[31] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي سابق، واشنطن، كانون الثاني/يناير 2010.

بالنسبة لعدد كبير من الإسرائيليين، فإن الدرس من أنابوليس هو أن حتى قائداً براغماتياً مثل عباس لم يستطع قبول عرض "سخي".[32] المسؤولون الأميركيون يقدمون منظوراً أكثر دقة. وفي حين توصَّل بعضهم إلى استنتاج شبيه باستنتاج أولمرت، فإن معظمهم وجد أسباباً بديلة أو إضافية لعدم قبول الفلسطينيين. يقول هؤلاء إن الأفكار الإسرائيلية كانت غامضة وغير مكتملة، ولم ترقَ إلى مستوى العرض النهائي الذي يمكن قبوله أو رفضه. إضافة إلى ذلك، فقد تلقى الفلسطينيون تحذيراً من وزيرة الخارجية تسيبي ليفني بألاّ يقبلوا عرض أولمرت لأنه ليس في موقع يمكنه من التنفيذ؛[33] وأن عليهم بدلاً من ذلك الانتظار حتى تصبح هي رئيسة للوزراء وتنهي المفاوضات التي شاركت فيها مع نظيرها الفلسطيني أحمد قريع (أبو علاء).

ما أضاف إلى صعوبات الوصول إلى خط النهاية هو أن شخصين فقط يقال إنهما كانا يؤمنان فعلاً بأن العملية يمكن أن تفضي إلى نتائج ملموسة – أولمرت، لكنه كان في طريقه للخروج من منصبه، ورايس، لكنها لم تكن تحظى سوى بدعم فاتر من رئيسها ومعارضة صريحة من آخرين في واشنطن.[34] أكثر من مسؤول أميركي حالي تذمر من أن القصة التي نجمت عن أنابوليس – كتلك التي نجمت عن قمة كامب ديفيد في عام 2000 – رسّخت النظرة المضللة ومفادها أن الفلسطينيين كانوا قد رفضوا عرضاً سخياً غير مسبوق.[35]

بصرف النظر عن هذه التجاذبات التفاوضية، فإن الأمر بالنسبة للفلسطينيين وأفراد طبقتهم السياسية – ومعظمهم لم يكن يكترث كثيراً للمفاوضات بالأصل – فإن هذا الحدث عزز النظرة السائدة على نطاق واسع والمتمثلة في أن المفاوضات الثنائية استنفدت طاقتها وأنها باتت غطاء لتعزيز إسرائيل من سيطرتها. وقد أسهم تشكيل حكومة يمينية يرأسها بنيامين نتنياهو في تعميق هذه الشكوك.

ب. 2009: أوباما والمعجزة التي لم تكن

بالنسبة للفلسطينيين الذين ظلوا متفائلين، كان عام 2009 هو العام الذي أحيا آمالهم. رغم خيبة الأمل من عملية أنابوليس، فقد استثمروا آمالاً عريضة بإدارة أوباما. رغم ذلك، فإن مصير محادثات أولمرت – عباس، والتشكك السائد حول تجديد المفاوضات والاعتقاد بأن أوباما قد يكون منفتحاً على أفكار جديدة، كل ذلك أدى بالفلسطينيين إلى المطالبة بتغيير صيغة المفاوضات.

بدأ العام بداية غير مبشرة. تلقت سمعة عباس الوطنية ضربة خلال عملية الرصاص المسكوب (حرب غزة)، عندما لام البعض – بما في ذلك كثيرون داخل فتح – قيادتهم على الوقوف موقف المتفرج، وحتى الظهور بمظهر المؤيد لإسرائيل ضد حماس أحياناً.[36] أدى هذا إلى فقدان تأييد جزء من أنصارها، الذين جددوا التعبير عن شكوكهم في الاستراتيجية السياسية للسلطة الفلسطينية التي لم تفشل فقط في تحقيق السلام، بل لم تتمكن أيضاً من منع حدوث الحرب. وشكلت انتخابات شباط/فبراير، التي أتت ببنيامين نتنياهو إلى السلطة، ضربة أخرى. وزير الخارجية، أفيغدور ليبرمان، وفي يومه الأول في منصبه، أعلن أن أنابوليس لا يتمتع "بأية مشروعية"؛[37] كما أكد رفض نتنياهو المبكر لإقرار حل الدولتين وتأكيده على ما يسمى بالسلام الاقتصادي – أي التركيز على تحسين الظروف المعيشية في الضفة الغربية بدلاً من تسوية القضايا السياسية الرئيسية – كل ذلك أكد أسوأ توقعات الفلسطينيين.[38]

رغم ذلك، وبعد هذه البداية الصعبة، بدت حظوظ الرئيس الفلسطيني في صعود. استجابة لهذه الانتكاسات، بدأ بتشديد لهجته، داعياً إلى وقف تام لبناء المستوطنات وإلى التزام نتنياهو بحل الدولتين، رغم أنه لم يربط بشكل واضح بين المفاوضات وأي من الخطوتين.[39] الإدارة

---

[32] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين ومحللين إسرائيليين، القدس وتل أبيب، كانون الأول/ديسمبر 2009 – كانون الثاني/يناير 2010. أحد المقربين من وزير الشؤون الاستراتيجية موشي ياعلون قال: "بالنظر إلى أن عباس لم يقبل عرض أولمرت المفرط في السخاء، ومع معرفة أن الحكومة الحالية لن تكون مستعدة للتحرك، فليس هناك أية فرصة في أن يتوصل نتنياهو وعباس إلى اتفاق". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، آذار/مارس 2010. الوزير بدون حقيبة بني بيغن عبر عن استنتاج مشابه: "هذا يعني أن سبب رفض مقترحات إسرائيل الشاملة هو سبب حقيقي وعميق يتمثل في التزام قيادة منظمة التحرير بمواقفها التقليدية المتطرفة". *Haaretz*، 13 كانون الأول/ديسمبر 2009.

[33] المسؤولون الإسرائيليون المطلعون على تفكير ليفني يقبلون بهذه الرواية جزئياً. يقولون بأن أولمرت، وهو في طريقه إلى مغادرة منصبه بسبب فضيحة فساد، كان يائساً ومتلهفاً للتوصل إلى اتفاق ولم يكن حتى قد أطلع وزير خارجيته على تفاصيله. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي سابق، شباط/فبراير 2010. وقد تم إجراء مساري المفاوضات – أولمرت/عباس و ليفني/قريع – بشكل منفصل تماماً، وبدون أي تنسيق على ما يبدو، ما أضاف إلى عوامل فشل العملية.

[34] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أميركيين، وفلسطينيين، وإسرائيليين، كانون الثاني/يناير 2010. بعض المسؤولين الأميركيين، بمن فيهم مساعد مستشار الأمن القومي، إليوت أبرامز – كانوا متشككين في العملية ويعتقدون بأن الإدارة ينبغي أن تركز على بناء المؤسسات الفلسطينية وإصلاح أجهزة الأمن بدلاً من ذلك. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي سابق، واشنطن، كانون الأول/ديسمبر 2009.

[35] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أميركيين، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2010. ورأى المسؤولون مصدراً إضافياً للإحباط في حقيقة أن الفلسطينيين بإصرارهم على استئناف المفاوضات من النقطة التي وصلت إليها في أنابوليس كانوا يسهمون في هذه النظرة. "الفلسطينيون يجعلون الأمر يبدو وكأن ما تحقق خلال عملية أنابوليس كان هاماً وأن عرض أولمرت كان ملموساً ومفصلاً. وهو لم يكن كذلك، وهو أحد أسباب رفض عباس له. لم يشأ تكبيل أيدي الفلسطينيين. المفارقة أن الفلسطينيين هم الذين يعيدون خلق أسطورة كامب ديفيد – أي أنهم قالوا 'لا' لمقترح إيجابي!" مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، شباط/فبراير 2010.

[36] انظر: Crisis Group Middle East Report N°85, *Gaza's Unfinished Business*, 23 April 2009.

[37] Reuters، 1 نيسان/أبريل 2009.

[38] بعد تولي نتنياهو مهام منصبه بوقت قصير، قدم أحد مستشاريه السابقين الشرح التالي: "بيبي لا يؤمن على الإطلاق بالمقاربات التي استعملت في الماضي. إنه يدرك بأن ثمة حاجة لمسار سياسي، لكنه لا يعتقد بأنه ينبغي أن يكون المحور الرئيسي. أفضل طريقة للبدء هي بالتركيز على المسائل الاقتصادية، تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين، وتعميق التعاون الأمني. إذا تمكنا من بناء هذا الأساس، يمكننا أن نتقدم أكثر إلى الأمام. أما الآن فمن المتعذر التوصل إلى اتفاق الوضع النهائي". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، آذار/مارس 2009.

[39] في شباط/فبراير، قال عباس: "ما لم يتم وقف بناء المستوطنات، فإن المفاوضات مع إسرائيل ستكون بلا معنى ولا فائدة". *Haaretz*، 17 شباط/فبراير 2009. في مطلع آذار/مارس، قال: "ينبغي أن توقف إسرائيل كل ما له علاقة بالمستوطنات وهدم البيوت، وإلاّ سيكون من المستحيل اعتبارهم شركاء في عملية السلام. ... إننا نحترم اختيار الشعب الإسرائيلي

الأميركية، من جهتها، تبنت موقفاً قوياً، وعبرت عنه بوضوح، حيال المستوطنات.[40] تحسن وضع عباس داخلياً نتيجة لإدارته الناجحة للمؤتمر العام لحركة فتح، وهو الأول منذ عشرين عاماً. عزز هذا من قوته ومن شرعيته الشخصية وفي نفس الوقت قوّى المؤسسات التي من شأنها أن تصادق على قراراته المستقبلية بشأن السياسات.[41] بات الآن في موقع يمكّنه من محاولة العودة إلى المفاوضات، متمتعاً بتأييد حركته وبوجود رئيس أميركي بدا مصمماً على التوصل إلى اتفاق. تفاءل المسؤولون الأميركيون بتعزيز موقع عباس، رغم أن بعضهم كانوا قلقين من أن يستنزف قواه في السياسات الداخلية – وأن يصبح من ثم مقيداً بها – بدلاً من اتخاذ المخاطرات التي تتطلبها التسوية مع إسرائيل.[42]

قبل الشروع في المفاوضات، كان عباس يعتمد على أن يقوم أوباما بوضع صيغة لها بطريقة لا يستطيع هو أن يضعها.[43] على حد تعبير مستشار رئاسي فلسطيني، "المشكلة ليست في إطلاق المفاوضات، بل في إطلاق مفاوضات ذات مصداقية".[44] وكان هذا يعني تغيير بنية المفاوضات من نموذج يحضر فيه الطرفان مخاوفهما إلى طاولة المفاوضات إلى نموذج تسعى فيه الأطراف إلى التوصل إلى خط نهاية واضح ضمن إطار زمني محدد. ولهذه الغاية أعلن عباس عن ثلاثة مطالب للموافقة على استئناف المفاوضات.[45]

تجميد بناء المستوطنات. من وجهة نظر الفلسطينيين، فإن الممارسات الإسرائيلية في إحداث تغييرات على الأرض وهي تتفاوض عليها ينبغي أن تتوقف. ينبع هذا الموقف جزئياً من تقييمهم لأفضل الطرق للتوصل إلى اتفاق. ويعتقد العديد من الفلسطينيين بأن إسرائيل ليس لديها حافز إلى التوصل إلى اتفاق طالما أنها تحصل على المزيد من الأرض، وكلما ترسخ المشروع الاستيطاني كلما بات من الصعب تفكيكه. غير أن أثر بناء المستوطنات على السياسات الفلسطينية الداخلية هام أيضاً. أحد أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح شرح ذلك قائلاً: "لا نستطيع أن نجلس ونتحدث بينما البلدوزرات تعمل. إن ضجيجها يطغى على الكلمات التي تقال في قاعة المفاوضات". ذلك يحدث ضرراً سياسياً هائلاً. لقد فقدنا الدعم الشعبي، ولا نستطيع أن نستمر دون دعم شعبي".[46] مسؤول آخر

والانتخابات التي جرت، لكننا نطالب بأن تلتزم إسرائيل بخارطة الطريق ورؤية الدولتين". *الأيام*، 5 آذار/مارس 2009. في 27 نيسان/أبريل، قال عباس: "نريد استئناف المفاوضات السياسية، لكن على أساس مبادرة السلام العربية، ورؤية الدولتين، وخارطة الطريق التي تتضمن إنهاء عمليات الاستيطان وإزالة الحواجز العسكرية الإسرائيلية". BBC، 27 نيسان/أبريل 2009.

[40] في 27 أيار/مايو 2009، وفي ظهور مشترك مع وزير الخارجية المصري، قالت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون، "لقد كان الرئيس واضحاً جداً عندما كان رئيس الوزراء نتنياهو هنا خلال زيارته للبيت الأبيض في 18 أيار/مايو ... إنه يريد أن يرى وقفاً لبناء المستوطنات. لا بعض المستوطنات، ولا المستوطنات العشوائية، ولا استثناءات النمو الطبيعي ... هذا هو موقفنا. وهذا ما أوضحناه بجلاء تام. *The New York Times*، 27 أيار/مايو 2009؛ Agence France-Presse، 27 أيار/مايو 2009. كان الرئيس أوباما قد قال بعد اجتماعه بنتنياهو: "ينبغي أن يتم وقف بناء المستوطنات كي نتمكن من المضي إلى الأمام". *The New York Times*، 27 أيار/مايو 2009. فوجئ الإسرائيليون بالموقف الأميركي والإصرار على التجميد التام. رغم أن الولايات المتحدة كانت دائماً تعترض على بناء المستوطنات – واصفة ذلك غالباً بأنه غير مساعد أو بأنه عقبة في طريق السلام – فإن الإدارات الأخيرة لم تجعل منها قضية محورية. هذا ما دفع أحد المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين للتعليق: "إنهم يحاولون تغيير قواعد اللعبة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تل أبيب، حزيران/يونيو 2009. المطالبة بالتجميد الكامل – والقول ضمناً بأن إسرائيل لم تلتزم بوعودها – أدى إلى مناظرة شرسة حول التفاهم الذي تم التوصل إليه مع إدارة بوش. زعمت إسرائيل بأنها اتفقت مع الولايات المتحدة على أن بوسعها البناء داخل المناطق المبنية سابقاً دون أن تتجاوزها. وزيرة الخارجية كلينتون جادلت في مؤتمر صحفي عقد في 17 حزيران/يونيو، "عندما ننظر إلى تاريخ إدارة بوش، لا نرى أي اتفاقات غير رسمية أو شفهية واجبة التنفيذ. وقد تم التحقق من ذلك عن طريق السجلات والموظفين في مواقع المسؤولية". النائب السابق لمستشار الأمن القومي، إيليوت أبرامز، أيد الموقف الإسرائيلي: "رغم إنكار مسؤولي إدارة أوباما، فقد كان هناك بالفعل اتفاقيات بين إسرائيل والولايات المتحدة فيما يتعلق بنمو المستوطنات في الضفة الغربية". وأشار إلى اتفاقية من أربعة أجزاء: "لا بناء ما وراء خطوط البناء الحالية، ولا استملاك أراض بغرض البناء، ولا حوافز اقتصادية خاصة، ولا بناء لمستوطنات جديدة". *Wall Street Journal*، 26 حزيران/يونيو 2009. في هذه الأثناء،كان للسفير الأميركي في إسرائيل خلال إدارة بوش، دانييل كيرتزر، رأي آخر: "كانت الفكرة أن يتم أن يتم رسم خط حول المحيط الخارجي للمناطق المبنية في المستوطنات والسماح بالبناء فقط داخل ذلك الخط. لم يتم تفصيل هذه المسودة، ولم يبذل أي جهد لتحديد الخط حول المناطق المبنية في المستوطنات. رغم ذلك، شرعت إسرائيل بالتصرف إلى حد بعيد وفق تفسيرها الخاص لهذه البنود، معتقدة ربما أن الصمت الأميركي كان يعني الموافقة". *The Washington Post*، 14 حزيران/يونيو 2009. خبير إسرائيلي في شؤون المستوطنات شارك في العملية أكد لمجموعة الأزمات أن رواية كيرتزر كانت هي الصحيحة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تل أبيب، حزيران/يونيو 2009. مسؤول أميركي أكد صحة هذه الرواية، مضيفاً أن إدارة بوش اكتفت بتجاهل القضية، إذ لم ترغب في منح مباركتها لبناء المستوطنات كأمر واقع. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، حزيران/يونيو 2009.

[41] انظر: Crisis Group Middle East Report N°91, *Salvaging Fatah*, 12 November 2009.

[42] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، واشنطن، أيلول/سبتمبر 2009.

[43] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في السلطة الوطنية، رام الله، شباط/فبراير – آذار/مارس 2010.

[44] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

[45] يستعمل عباس تعبير "مطالب"، في حين تستعمل إسرائيل، وأحياناً الولايات المتحدة، تعبير "شروط مسبقة"، وهو ما يثير الأخذ والرد بين الفلسطينيين الذين يقولون بأنهم يطالبون فقط بالالتزام بالاتفاقيات التي وقعت من قبل، وخصوصاً خارطة الطريق، والتي تتطلب المرحلة الأولى منها تجميد بناء المستوطنات الإسرائيلية دون استثناء للقدس أو للنمو الطبيعي.

[46] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2009. عضو آخر في اللجنة عبر عن ذلك بشكل أكثر صراحة: "إن التفاوض مع إسرائيل وهي تبني المستوطنات يحولني إلى خائن". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2009. بعض المسؤولين كان رأيهم أنه عندما يتحقق تجميد الاستيطان، فإن التوصل الفوري إلى اتفاق لن يظل أمراً ملحاً بالنسبة للفلسطينيين. أحد كبار قادة السلطة الفلسطينية علق قائلاً: "إذا كان الأمر يتطلب عشر سنين لإقناع إسرائيل بقبول حقوقنا، فلا بأس بذلك، شريطة ألاّ يستمروا في البناء. نحن نعلم أنهم لن يقبلوا بين ليلة وضحاها، وإذا كانت الولايات المتحدة بحاجة للوقت لإقناعهم، فلا بأس. لكن البناء يجب أن يتوقف". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول كبير في السلطة الفلسطينية، رام الله، 16

عبر عن ذلك بقدر أكبر من البساطة: "لا تستطيع التفاوض على قطعة بيتزا وأحد الطرفين يقوم بأكلها".[47] يعترف الفلسطينيون بأن هذا الموقف جديد، حيث لم يسبق وطرح مع حكومات إسرائيلية سابقة: "يتعلم المرء من أخطائه. بما أن المفاوضات السابقة لم تحقق لنا شيئاً، فإننا سنسعى جاهدين كي لا ينتهي الأمر بنا في نفس الفخ مرة أخرى".[48]

أشار المسؤولون الفلسطينيون إلى المطالب المتكررة للرئيس أوباما ووزيرة الخارجية كلينتون بوقف عمليات البناء – دون استثناء – لتأكيد صوابية رؤيتهم. خلال زيارته إلى واشنطن في أيار/مايو 2009، تفاءل عباس بالموقف القوي للإدارة. في الشهور التي تلت لم يكن موقفه واضحاً تماماً. ففي بعض الأحيان كان يقول بأن تجميد الاستيطان كان موضع إجماع المجتمع الدولي، وفي أحيان أخرى يصفه على أنه متطلب أساسي لاستئناف المفاوضات. بحلول آب/أغسطس، كان المؤتمر العام لحركة فتح قد جعل من وقف بناء المستوطنات – إضافة إلى بنود أخرى – مطلباً للعودة إلى المفاوضات.[49] بعد أن سعت الولايات المتحدة للضغط على الفلسطينيين لاستئناف المفاوضات في غياب التجميد الكامل، أشار الرئيس عباس إلى أن أوباما مسؤول عن عدم مرونة المطلب الفلسطيني:

> أوباما هو الذي وضع شرط الوقف الكامل للاستيطان. ماذا كان بوسعي أن أقول له؟ هل أقول هذا كثير جداً؟ ثم أن وقف بناء المستوطنات يشكل المادة الثانية من خارطة الطريق، وهو شيء أريده. وفي النهاية يلومونني أنا، ويقولون إن وقف بناء المستوطنات لم يكن معروضاً خلال المفاوضات مع أولمرت. في الواقع فإن قضية المستوطنات كانت تطرح في كل اجتماع مع أولمرت.[50]

إن الإيحاء بأن تجميد الاستيطان أصبح مطلباً أميركياً – وهو أمر غير صحيح تقنياً ومبعث قدر كبير من الإحباط لدى الأميركيين[51] – ينبغي أن يؤخذ على محمل الجد، حيث أن من شبه المؤكد أن إصرار واشنطن لعب دوراً كبيراً في تشدد موقف عباس وحركته.

الشروط المرجعية. في حين ينظر كثيرون في إسرائيل إلى حل الدولتين على أنه تنازل كبير من بنيامين نتنياهو الذي كان قد قاوم الفكرة لوقت طويل،[52] فإن قبوله بهذا الحل أتى مصحوباً بشروط فسرها الفلسطينيون على أنها تفرغ الفكرة من معناها.[53] بدلاً من ذلك، طالبت القيادة الفلسطينية ببيان واضح حول طبيعة وحدود وامتيازات الدولة التي سيتفاوضون عليها، رغم أن المسؤولين الأميركيين تذمروا من أن البنود التفصيلية التي طرحوها أشبه بخطة سلام منها بما يفهم عادة من مصطلح الشروط المرجعية.[54] اعتبرت

تشرين الثاني/نوفمبر 2009. وقد تغير طول التجميد المطلوب ووضعه على مدار العام. في البداية كان مطلوباً أن يتوقف لفترة غير محددة؛ وفي كانون الأول/ديسمبر، اقترح عباس تجميداً غير معلن لمدة ستة أشهر – رغم أنه من غير الواضح كيف لذلك أن يظل سراً، خصوصاً وأن المفاوضات يمكن فقط أن تستأنف على ذلك الأساس. *Haaretz*، 16 كانون الأول/ديسمبر 2009. في كانون الثاني/يناير 2010، قُصِّر الطلب إلى ثلاثة أشهر (*Guardian*، 31 كانون الثاني/يناير 2010)، على فرض أن هذه هي المدة التي تستغرقها المفاوضات التي يتم التوصل خلالها إلى اتفاق بشأن الحدود. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مفاوض فلسطيني، رام الله، شباط/فبراير 2010.

[47] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

[48] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في اللجنة المركزية لحركة فتح، رام الله، 26 كانون الثاني/يناير 2010. في الواقع فإن أحد المحللين الأميركيين لشؤون الشرق الأوسط، والذي التقى عباس وزملاءه قبل عام تم صده عندما جادل بأن على الفلسطينيين الإصرار على تجميد الاستيطان قبل استئناف المفاوضات. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محلل أميركي، واشنطن، كانون الثاني/يناير 2009. لقد كان هناك مناظرة طويلة بين الفلسطينيين حول ما إذا كانوا قد أخطؤوا خلال عملية أوسلو بعدم المطالبة بوقف كل عمليات البناء كجزء من الاتفاق.

[49] ينص البرنامج السياسي الذي تم تبنيه في آب/أغسطس على أن "استمرار المفاوضات دون إحراز تقد حقيقي في زمن محدد يشكل خطراً على حقوقنا ويتحول إلى عبش يسمح لإسرائيل باستخدامه غطاء لاستمرار الاستيطان ولتعميق الاحتلال. لتفادي هذا الخطر علينا أن نتأكد من التزام منظمة التحرير الفلسطينية ووفودها التفاوضية بالقواعد التالية للخوض في المفاوضات: 1. ربط عملية التفاوض بالتقدم الحقيقي على الأرض وفق مؤشرات واضحة للعيان أهمها الإصرار على وقف الاستيطان وبخاصة في القدس وقفاً كاملاً، والتوقف التام عن تغيير معالم القدس وتهويدها وهما شرطان لا يجوز استئناف أي مفاوضات بدون تحقيقهما. يمكن الرجوع إلى النص الكامل للبرنامج السياسي على موقع المجلس الثوري لحركة فتح على الإنترنت: http:// fateh-frc.ps/main/?cat=6. في الشهر التالي، شرح مسؤول فلسطيني ذلك قائلاً: واشنطن تعرف تماماً موقف القيادة الفلسطينية، التي تصر على تنفيذ التزامات خارطة الطريق (التي تتضمن تجميداً كاملاً للاستيطان) كمتطلب لإعادة إطلاق عملية السلام". *الأيام*، 18 أيلول/سبتمبر 2009.

[50] مقابلة في صحيفة *الشرق الأوسط*، 22 كانون الأول/ديسمبر 2009.

[51] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، واشنطن، كانون الأول/ديسمبر 2009.

[52] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين ومحللين إسرائيليين، حزيران/يونيو – أيلول/سبتمبر 2009.

[53] في خطاب له في جامعة بار إيلان في 14 حزيران/يونيو، قال نتنياهو "الحقيقة هي أنه في وطننا، في قلب وطننا، يعيش الآن عدد كبير من السكان الفلسطينيين. نحن لا نريد أن نحكمهم. لا نريد أن نسيّر شؤون حياتهم. لا نريد أن نفرض علمَنا وثقافتنا عليهم. في رؤيتي للسلام، هناك شعبان يعيشان جنباً إلى جنب في هذه الأرض الصغيرة، وأن تسود بينهما علاقات حسن الجوار والاحترام المتبادل، لكل علمُه ونشيده الوطني وحكومته، دون أن يهدد أي منهما أمن ووجود جيرانه". ومن بين الشروط التي وضعها: أولاً، "الشرط الجوهري لإنهاء الصراع هو الاعتراف الفلسطينيين العلني والصادق والملزم بإسرائيل كوطن قومي للشعب اليهودي"؛ ثانياً، ينبغي أن تكون جميع المناطق الموجودة في أيدي الفلسطينيين منزوعة السلاح وتخضع لإجراءات أمنية صارمة. ... كي نضمن السلام، لا نريدهم أن يدخلوا الصواريخ أو أن يكون لديهم جيش، أو أن يسيطروا على مجالهم الجوي، أو أن يبرموا معاهدات مع بلدان مثل إيران، أو مع حزب الله. ... ينبغي أن تكون المناطق الفلسطينية منزوعة السلاح. لا جيش، ولا سيطرة على المجال الجوي، وأن يكون هناك إجراءات حقيقية وفعالة، لا كما يحدث الآن في غزة. لا يمكن للفلسطينيين أن يبرموا معاهدات عسكرية"؛ ثالثاً، "عندما نناقش أية ترتيبات دائمة، فإن إسرائيل ينبغي أن يكون لها حدوداً تستطيع الدفاع عنها وأن تظل القدس العاصمة الموحدة لإسرائيل". *Haaretz*، 14 حزيران/يونيو 2009. مستشارو نتنياهو أوضحوا لاحقاً أن أمن إسرائيل يتطلب وجودها في وادي الأردن. *The Washington Post*، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

[54] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، شباط/فبراير 2009. في وثيقة أعدها المفاوضون الفلسطينيون مؤخراً، يقترحون أن تحدد الشروط أن الحدود الدولية ستكون حدود 4 حزيران، 1967، مع تعديلات طفيفة

إسرائيل مثل هذه التفاصيل المحددة بمثابة فرض مسبق لحصيلة عملية التفاوض،[55] وهو موقف رددته الولايات المتحدة أيضاً.[56] اقترحت الولايات المتحدة صياغة أخرى اعتبرها الفلسطينيون غير مقبولة.[57]

رسمياً، أصرت القيادة على تجميد الاستيطان وعلى شروط مرجعية متفق عليها كمتطلبات ضرورية للمفاوضات المباشرة.[58] غير أن بعض الفلسطينيين اقترحوا في مجالسهم الخاصة أنه إذا عُرض على عباس الشق الثاني من المتطلبات فعليه أن يسقط مطالبه بشأن المستوطنات، والذي كان كثيرون يعتقدون أنه بعيد المنال على أي حال.[59] الأكثر من ذلك، أنهم وفي حين جادلوا بأن التجميد سيكون أمراً مرحباً به للغاية، فإن مقاطعة المفاوضات لن توقف بناء المستوطنات[60] وأن الشروط المرجعية الواضحة ستشكل في المحصلة ضماناً أقوى للنجاح:

> إن الاعتراف بالمبادئ أمر هام. سيظهر ذلك أن إسرائيل تعاملنا في النهاية كشركاء متساوين وأنها جادة بالتعامل معنا بعدالة. هذه الحكومة متشددة وستظل كذلك. لكن ذلك سيكون مؤشراً على أن ثمة شراكة من أجل السلام وأن ثمة استعداداً لرسم الحدود وتقسيم الأرض.[61]

ما حدث هو أنه لم يكن على عباس الاختيار. فالأميركيون لم يكونوا فقط غير راغبين في الذهاب بعيداً في موضوع الشروط المرجعية، خصوصاً بسبب المقاومة الإسرائيلية القوية، بل أنهم كانوا مترددين أيضاً في الدفع في هذا الاتجاه دون أن يكون لديهم ضمان أكيد بأن ذلك سيعيد عباس إلى طاولة المفاوضات.[62]

إعادة إطلاق المفاوضات. اصطدم الطرفان أيضاً حول النقطة التي ينبغي للمفاوضات أن تبدأ منها – أو تُستأنَف، على حد تعبير الفلسطينيين. من وجهة نظرهم، ينبغي أن تستأنف المفاوضات "من النقطة التي توقفت عندها"، بعبارة أخرى أن تبدأ من عند النتائج التي تحققت في نقاشات أولمرت – عباس،[63] إضافة إلى وثيقة تتكون من إحدى عشرة صفحة يقال إن عباس أعطاها لبوش في نهاية فترته الرئاسية كموجز للوضع الذي توصلت إليه المفاوضات.[64] ومرة أخرى فإن هذا كان يعكس شكوى طويلة الأمد. في عام 1996، فاوض رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، الذي كان قد انتخب حديثاً، تطبيق اتفاق أوسلو؛ وفي عام 1999، أعاد رئيس الوزراء إيهود باراك التفاوض على اتفاقيات واي ريفر التي كانت أبرمت حديثاً؛ أما رئيس الوزراء أرائيل شارون فلم يكن يعبأ بأي من الاتفاقين؛ والآن يتجاهل نتنياهو حصيلة أكثر من ثلاثين اجتماعاً بين عباس وأولمرت.[65] على حد تعبير أحد وزراء السلطة الفلسطينية، "في كل

متساوية في المساحة والقيمة وممر أرضي دائم يصل الضفة الغربية بقطاع غزة؛ وأن تكون القدس الشرقية، كما تعرّفها حدود 1967، عاصمة للدولة الفلسطينية والقدس الغربية عاصمة لدولة إسرائيل؛ وأن يتم وضع آلية دولية لتنفيذ "حل متفق عليه" بشأن اللاجئين، الذين ينبغي أن تعترف إسرائيل بالمسؤولية عن تهجيرهم؛ وأن تتمتع الدولة الفلسطينية "بتسليح محدود" وبالسيطرة الكاملة على مجالها الجوي، وأراضيها ومياهها الإقليمية، ربما بوجود قوات من طرف ثالث، دون أن يتضمن ذلك وجود قوات إسرائيلية. لدى مجموعة الأزمات نسخة عن الوثيقة.

[55] رئيس الوزراء نتنياهو قال: "إنهم يقدمون لنا شروطاً متطرفة لم يقدموها للحكومات الإسرائيلية السابقة. لا أعرف أية حكومة في العالم يمكن أن تدخل المفاوضات تحت شروط تحدد مسبقاً حصيلة هذه المفاوضات. يتوقع منتقدونا أن نقبل بالإملاءات الفلسطينية، ويصفون قبول هذه الإملاءات بالرؤية. أنا لا أرى في ذلك رؤية". *Haaretz*، 22 شباط/فبراير 2010. استناداً إلى أحاديث مع مسؤولين إسرائيليين، كان بالإمكان القبول بالإشارة إلى حدود 1967 لو كانت تلك هي القضية العالقة الوحيدة، لكنها لم تكن كذلك. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين إسرائيليين كبار، تل أبيب، تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

[56] "لن يحصلوا منا على وصف لنهاية العملية قبل أن نبدأ". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، واشنطن، شباط/فبراير 2010.

[57] لم يتضح ما الذي اقترحته الولايات المتحدة، رغم أنه من شبه المؤكد أنها قالت بأن جميع القضايا الجوهرية سيتم التفاوض عليها وأن المفاوضات لن تكون إلى ما لا نهاية. ذهبت الإدارة إلى أبعد من ذلك عندما قالت وزيرة الخارجية كلينتون: "تعتقد الولايات المتحدة أنه ومن خلال المفاوضات التي تعقد بنية سليمة، بإمكان الأطراف أن تتوصل إلى اتفاق مشترك على الحصيلة التي تنهي الصراع وتحقق هدف الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة قابلة للحياة استناداً إلى حدود 1967 مع تبادل متفق عليه للأراضي، وتحقيق الهدف الإسرائيلي المتمثل في دولة يهودية ذات حدود آمنة ومعترف بها تعكس التطورات اللاحقة التي تحقق المتطلبات الأمنية الإسرائيلية". وصف المسؤولون الأميركيون ذلك بأنه إشارة جيدة إلى هوامش التفاوض على الحل النهائي. غير أن آخرين رؤوا فيها بياناً بوجهات نظر الفريقين لا أكثر. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين فلسطينيين، رام الله، كانون الثاني/يناير 2010؛ ومع محللين أميركيين، واشنطن، كانون الثاني/يناير 2010. حاولت الولايات المتحدة فيما بعد وضع هذه الصياغة في بيان الرباعية، لكن ممثلي الأمم المتحدة وروسيا رفضوا ذلك. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في الأمم المتحدة ودبلوماسيين روس، القدس، 7 كانون الأول/ديسمبر 2009.

[58] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين فلسطينيين، رام الله، تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

[59] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين فلسطينيين، تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

[60] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول رفيع المستوى في السلطة الفلسطينية، تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

[61] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مفاوض فلسطيني سابق، رام الله، 22 كانون الأول/ديسمبر 2009.

[62] طبقاً لأحدى الروايات، فإن المبعوث الخاص جورج ميتشل وفريقه كانوا يفاوضون الفلسطينيين على شروط مرجعية محتملة. وفي لحظة معينة، قال أحد المفاوضين الفلسطينيين إنه وبصرف النظر عن الشروط المرجعية، فإنهم سيستمرون في الإصرار على تجميد الاستيطان. في تلك اللحظة، يقال إن ميتشل مزّق الورقة التي كانوا يناقشون عليها وخرج من الغرفة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول فلسطيني، واشنطن، تشرين الأول/أكتوبر 2009. مسؤول أميركي أكد فحوى هذه الرواية. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، واشنطن، تشرين الأول/أكتوبر 2009.

[63] الوثيقة الفلسطينية المسربة المشار إليها أعلاه تقدم وصفاً تفصيلياً لما يعتبره الفلسطينيون مواقف أولمرت وعباس. "الوضع السياسي"، مرجع سابق، تحتفظ مجموعة الأزمات بنسخة منه.

[64] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مستشار رئاسي، رام الله، شباط/فبراير 2009.

[65] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول فلسطيني، رام الله، آذار/مارس 2009.

مرة يأتي رئيس وزراء إسرائيلي جديد، علينا أن نبدأ من الصفر. إننا نعيد اختراع العجلة مرة بعد مرة بعد مرة. إنه هدر مريع للوقت".[66]

رداً على ذلك، جادلت الحكومة الإسرائيلية بأنه لم يكن قد تم الاتفاق على شيء بين الزعيمين، وأن الفلسطينيين كانوا يسعون ببساطة إلى الاستحواذ على عرض أولمرت دون أن يكونوا قد قدموا أية تنازلات تذكر، وأن حكومة جديدة منتخبة ديمقراطياً لها مطلق الحق في أن تفكر وتعرض وجهة نظر مختلفة.[67] أما الولايات المتحدة، وفي حين أنها تعترف بأن المفاوضات لا ينبغي لها أن تبدأ من نقطة الصفر وأنما ينبغي أن تعكس التقدم الذي تم إحرازه على مدى السنوات،[68] فإنها كانت أقرب إلى وجهة النظر الإسرائيلية. أشار مسؤولو الإدارة إلى أنه ليس من المصداقية ولا من العدل القول إن العرض الذي وضعه رئيس وزراء على الطاولة في سياق مفاوضات غير منتهية ينبغي أن يكون نقطة البداية عندما "لا يكون الفلسطينيون مستعدون، وعندما يكون هناك حكومة إسرائيلية جديدة وعندما تكون فرضية العمل هي: "لا يتم الاتفاق على شيء ما لم يتم الاتفاق على كل شيء".[69]

جعل المؤتمر العام لحركة الفتح، المنعقد في آب/أغسطس 2009، من هذه المطالب الثلاثة جزءاً من برنامج الحركة، كما أن اللجنة المركزية لحركة فتح، ومجلسها الثوري والمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية أقرت جميعها موقف الرئيس.[70] أما مدى التقييد الذي يفرضه ذلك على عباس في حال اختار أن يغير اتجاهه فيبقى مسألة قابلة للجدل. يمكن القول إن انتخاب هيئات قيادية جديدة يمكن أن يكون سلاحاً ذو حدين. فمن ناحية، تعتمد هذه الهيئات على عباس أكثر مما كانت تفعل سابقاتها؛ ومن ناحية أخرى، أعطى المؤتمر هذه الهيكليات صلاحية مساءلته في حال انحرف عن البرنامج الرسمي وعن وعوده. علاوة على ذلك، وكما ستتم مناقشته أدناه، فإن اللجنة المركزية تضم أشخاصاً لهم طموحاتهم الشخصية الخاصة، وسيكونون حذرين من اتخاذ مواقف تجعلهم عرضة للانتقادات! بشكل عام، وبالنظر إلى النفوذ الهائل الذي يتمتع به عباس، فقد يكون من الأكثر دقة القول إنه تمكن حتى الآن من استعمال هذه الهيكليات لتقييد نفسه. علّق أحد المحللين على ذلك بقوله "بارك الله" بالقرارات التي تصدر عن مقر السلطة الفلسطينية في رام الله؛ إنها لا تتخذ قراراتها بنفسها.[71]

رغم ذلك، لا ينبغي أن ينظر إلى مواقف الهيئات الحاكمة في فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية باستخفاف. كما تمت مناقشته أعلاه، فإن هذه الهيئات تمثل الانعكاس المتأخر للاستياء الشعبي الواسع والعميق. وهكذا فإن القيادة كانت وستبقى غير راغبة في المخاطرة بمصداقيتها بالتراجع بعد أن حددت موقفها.[72]

اتضح ذلك بشكل أكبر عندما تراجعت حظوظ عباس، في أعقاب المؤتمر، بشكل سريع وحاد، مما ضيق هامش المناورة لديه. بعد أن فشلت الولايات المتحدة في انتزاع تجميد كامل لبناء المستوطنات من إسرائيل، وبما أنها لم تكن راغبة في استثمار المزيد من الوقت ورأس المال السياسي في المحاولة، فإنها أصبحت أكثر إصراراً على استئناف المفاوضات دون شروط مسبقة. في أيلول/سبتمبر، ضغطت على عباس لحضور مؤتمر ثلاثي مع أوباما ونتنياهو: وعندما تبين، كما هو متوقع، أن الحدث لم يتعدى كونه فرصة لالتقاط الصور، لحق مزيد من الضرر بمكانة عباس الداخلية.[73] تصريح أوباما في المؤتمر قائلاً: "لقد تجاوزنا الحديث عن الشروع في المفاوضات – لقد آن الأوان للتقدم إلى الأمام" – كان إشارة إلى أن الفلسطينيين عليهم أن يتفاوضوا بصرف النظر عن الموقف الإسرائيلي من التجميد.[74]

الأمر الذي ألحق قدراً أكبر من الضرر بالرئيس عباس كان قراره ومستشاريه – كما قيل تحت ضغط إسرائيلي وإلى درجة أقل أميركي – بالتوصية بتأجيل التصويت في 2 تشرين الأول/أكتوبر في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على المصادقة على تقرير غولدستون (الذي اتهم إسرائيل وحماس بارتكاب جرائم حرب وربما جرائم ضد الإنسانية خلال عملية الرصاص المسكوب) وإحالة الأمر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. شكلت الاحتجاجات الغاضبة في فلسطين وسائر أنحاء العالم العربي ضربة سياسية بالغة الخطورة له.

يمكن القول بأن هذا الحادث، الذي شكل أكبر إهانة لحقت بعباس في مسيرته الطويلة، ترك لديه شعوراً بالمرارة والغضب وإحساساً عميقاً بأن الجميع تخلوا عنه. القادة العرب الذين كانوا قبل القرار بوقت قصير قد وعدوه بالدعم سارعوا لإدانته "حالما رؤوا رد الفعل على قناة الجزيرة".[75] الأسوأ أن بعض أفراد أسرته تعرض للمضايقة

---

[66] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، كانون الأول/ديسمبر 2009.
[67] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول إسرائيلي، واشنطن، كانون الثاني/يناير 2010.
[68] CNN، 23 أيلول/سبتمبر 2010.
[69] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، واشنطن، شباط/فبراير 2010.
[70] انظر على سبيل المثال مقابلات أجريت مع قادة فتح على الموقع: www.fatehmedia.net، وصحيفة *الأيام*، 15 كانون الأول/ديسمبر 2009 و 1 شباط/فبراير 2010.
[71] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع هاني المصري، رام الله، كانون الأول/ديسمبر 2010. يظهر القرار الفلسطيني بالموافقة على المفاوضات غير المباشرة مدى محدودية نفوذ الهيئات الرئيسية. عرض عباس المسألة في البداية على الجامعة العربية، ومن ثم على فتح ثم على منظمة التحرير. خلال نقاشاتها، حددت اللجنة المركزية لحركة فتح موقفاً للحركة لم يتم تقديمه على هذه الصورة من قبل القيادة لمنظمة التحرير. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد قادة فتح، رام الله، آذار/مارس 2010.
[72] إذا انحرفت القيادة الفلسطينية بحدة عن ما تعتبره الأغلبية الفلسطينية "الثوابت الوطنية"، فإن المؤسسات الرسمية ستشكل أصغر مشاكلها. أحد أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أكد على هشاشة موقف القيادة باستحضار العاصفة التي أطلقها قرار منظمة التحرير في تشرين الأول/أكتوبر بسحب النظر في تقرير غولدستون، الذي اتهم إسرائيل وحماس بارتكاب جرائم حرب خلال عملية الرصاص المسكوب: "إذا كان غولدستون يمكن أن يحدث مثل هذا الاحتجاج، هل لك أن تتخيل ما سيحدث إذا توصلنا إلى تسوية سياسية لا ترضي شعبنا؟" مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، كانون الأول/ديسمبر 2009.
[73] انظر: Crisis Group Report, *Salvaging Fatah*, op. cit., p. 22.
[74] Bloomberg، 23 أيلول/سبتمبر 2009.
[75] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، واشنطن، تشرين الثاني/نوفمبر 2009. أبرز المسؤول موقف الحكومة المصرية التي كانت قد أيدت قرار عباس بشكل كامل إلى أن قيّمت رد الفعل الشعبي. مسؤول

والتجريح.[76] وبشعور عميق بالجرح، رفض عباس أن يستقبل مكالمات هاتفية من أقرب المسؤولين إليه، بما في ذلك كبار المسؤولين الأميركيين.[77] اتضح مدى غضبه واكتئابه في الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر عندما أعلن أنه "غير مهتم بالترشح" للانتخابات القادمة وهدد ضمناً بالاستقالة.[78]

ربما كان التهديد بعدم الترشح للانتخابات فارغاً إلى حد بعيد؛ إذ أنه كان قد بات من الواضح أن الانتخابات الرئاسية للسلطة الفلسطينية والانتخابات التشريعية لن تجري في الموعد المحدد لها وهو 24 كانون الثاني/يناير 2010، بسبب الانقسام المستمر بين فتح وحماس. وبالفعل فقد تم تأجيلها حتى 19 تشرين الثاني/نوفمبر. كان محتوى ولهجة إعلانه يشيران إلى ذلك، غير أن الإعلان أبرز درجة الإحباط التي وصل إليها الرئيس الفلسطيني من المفاوضات والمرارة التي يشعر بها جراء غياب الدعم الأميركي، وهما الأمران اللذان كان قد راهن عليهما أكثر من كل زملائه. بدا سلوكه لبعض معارفه القدامى "صدمة حقيقية. لقد فقد الإيمان بكثير من الأشياء التي كان يؤمن بها – أنه كان بوسعه التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل، وأن الولايات المتحدة يمكن أن تمارس ضغوطاً حقيقية وأن بوسعه الاعتماد على شركائه العرب".[79]

كان تهديد عباس، إلى حد بعيد، نتيجة جرح شخصي. شعر بأنه وخلال بضعة أشهر تخلى عنه شعبه، والرئيس أوباما وحلفاؤه العرب، أو انقلبوا ضده. مفاوض سابق قال:

> يشعر بأنه لا يستطيع تغيير مصير شعبه. لا يستطيع أن يوجه الجسد السياسي في أي اتجاه، وفي الواقع فقد اتجاهه. يشعر بأنه استنفد كل الفرص، وأنه فقد كل الموارد التي يمكن أن يستعملها في إيجاد أعذار لإسرائيل أمام شعبه. لقد فهمنا جميعاً هذا منذ وقت طويل، لكن القيادة لم تكن معنا. الآن باتت معنا. المسألة ليست في أن عباس متشائم، بل في أنه أصبح واقعياً.[80]

حلفاؤه الإقليميون فقدوا نفوذهم لديه، مؤقتاً على الأقل. أحد الدبلوماسيين العرب قال:

> لا نستطيع أن نضغط على أبي مازن. لقد فقد كل أمل ولا يبدو أنه يأبه، ما يعني أن الجميع فقد نفوذه عليه. يشعر أنه حُشر في نفس الوضع الذي فُرض على عرفات، لكن في حين صمد عرفات، وحوصر في مقر السلطة الفلسطينية ومات شهيداً، فإن عباس ليس عرفات. لن يستمر ويقبل أن يفرض عليه أحد التوقيع على ورقة تلحق العار به وبعائلته.[81]

بوصول الدبلوماسية إلى طريق مسدود، لم يعد عباس يشعر بأن لديه ما يخسره. ربما لم يتمكن من إنقاذ فلسطين، لكنه كان عازماً على إنقاذ شرفه. في النهاية، ظل عباس رئيساً وألمح في مجالسه الخاصة بأنه سيبقى في منصبه على الأقل حتى نهاية عام 2010،[82] وطالما أن لا انتخابات في الأفق، فقد يبقى لفترة أطول بكثير.[83] كانت الضغوط الداخلية والخارجية عليه كبيرة كي لا يستقيل. ومن بين الحجج التي أوردت قد تكون الحجة الأقوى هي الإرث السلبي الذي سيتركه إذا استقال وعملية السلام تتخبط والحركة الوطنية الفلسطينية منقسمة بشكل حاد.[84] لم تتخل منظمة التحرير الفلسطينية عن إصرارها على شروط معينة قبل العودة إلى المفاوضات، حتى بعد أن عرضت

فلسطيني رفيع أكد هذه الرواية. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

[76] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في السلطة الفلسطينية، رام الله، كانون الأول/ديسمبر 2009.

[77] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين عرب، كانون الأول/ديسمبر 2009.

[78] بعث تصريحه بجو من الهلع في الدوائر الفلسطينية والدولية. بعض القادة الفلسطينيين توقع تداعيات خطيرة على مصير السلطة الفلسطينية. كبير المفاوضين، صائب عريقات، قال: "أعتقد أن عباس قطع كل هذا الطريق مع عملية السلام كي يقيم دولة فلسطينية، لكنه لا يرى أن ذلك يتحقق. وبالتالي فهو لا يشعر بوجوب أن يكون رئيساً أو أن يتمتع بأي سلطة. الأمر لا يتعلق بمن يحل محله، بل بتركنا لمناصبنا. هل تعتقد أن أحداً سيبقى بعد أن يغادر هو؟" *The New York Times*، 10 تشرين الثاني/نوفمبر. مستشارون رئاسيون آخرون كانوا ببساطة متشائمين، وتوقعوا أن يستقيل رئيس الوزراء فياض ورؤساء الأجهزة الأمنية "بعد أو قبل خمس دقائق من استقالة عباس". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مستشار رئاسي، رام الله، تشرين الثاني/نوفمبر. تعالت الاحتجاجات بشكل دفع اللجنة المركزية لحركة فتح في أواسط تشرين الثاني/نوفمبر إلى إصدار بيان تقول فيه "إن استمرار عمل السلطة الوطنية هو في مصلحة الشعب الفلسطيني". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في اللجنة المركزية لحركة فتح، رام الله، تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

[79] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محلل فلسطيني، كانون الثاني/يناير 2010.

[80] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، كانون الأول/ديسمبر 2009.

[81] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول مصري، رام الله، 21 كانون الأول/ديسمبر 2009.

[82] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي سابق، واشنطن، كانون الأول/ديسمبر 2009.

[83] رغم هذا، فإن كثيرين في فتح يعتقدون حالياً أنه ما لم يطرأ تحسن كبير على حظوظه السياسية فإنه قد يغادر المشهد السياسي بحلول نهاية العام. على أية حال فقد بدأت نقاشات داخلية، وإن كانت لازالت في مرحلة مبكرة، حول السيناريوهات المحتملة لخلافته. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع قادة من فتح، رام الله، آذار/مارس 2010.

[84] حيث لم يكن هناك مرشح يحظى بالإجماع لخلافته، ربما كانت حركة فتح ستصبح الضحية الرئيسية لاستقالته. أحد أعضاء المجلس الثوري لحركة فتح عبر عن ذلك بقوله: "لن ندعه يتركنا ونحن في هذه الحال. سنعلّقه في المنارة (الساحة الرئيسية في رام الله) إذا حاول ذلك". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، شباط/فبراير 2010. وكان يُمَارَس عليه ضغط دولي قوي كي يبقى. حثه الدبلوماسيون الأميركيون والأميركيون على الاستمرار وإلاّ سيتعرض إرثه – المتمثل في الالتزام بالمفاوضات، ورفض العنف والعمل من أجل حل الدولتين – سيتعرض للخطر. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين أوروبيين وأميركيين، واشنطن، باريس، وبروكسل، كانون الثاني/يناير 2010. وأضافت الدول العربية المعتدلة، وخصوصاً مصر والأردن، إلى هذه الضغوط. أحد المسؤولين المصريين قال: "قلنا له إنه يجسد المعسكر المعتدل وإنه إذا استقال سيكون لذلك تبعات ليس فقط في فلسطين بل على النظام العربي برمته. كان ذلك سيضعف معسكر السلام العربي". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول مصري، القدس، آذار/مارس 2010.

القاهرة وعمان ما أسماه أحد الدبلوماسيين العرب "رؤية مختلفة"، سعياً لإقناع الحركة الفلسطينية بتخفيف مطالبها بتجميد الاستيطان.[85]

كان من المقدر أن تسوء الأمور. في تشرين الثاني/نوفمبر 2009، أعلن نتنياهو، بعد نقاشات طويلة مع الولايات المتحدة، أن إسرائيل ستفرض تجميداً لمدة عشرة أشهر على معظم أعمال بناء المستوطنات في الضفة الغربية، لكن مع استثناءات هامة. على حد تعبير رئيس الوزراء، "هذه خطوة بالغة الصعوبة بالنسبة لي ولوزرائي. ... هذا موضوع مؤلم وذو تداعيات كبيرة". وأضاف: "لن نوقف أعمال البناء الجارية وسنستمر في بناء الكنس، والمدارس، ورياض الأطفال والأبنية العامة الضرورية لحياة طبيعية". كما أوضح: "ولن نضع أية قيود على البناء في عاصمتنا ذات السيادة".[86]

في حين اعترفت الولايات المتحدة أن الإعلان لا يرقى إلى التجميد الكامل، فإنها سارعت إلى الترحيب به بوصفه "هاماً"، وعلقت وزيرة الخارجية كلينتون بأنه "ساعد على التقدم إلى الأمام في حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني".[87] في وقت سابق، في 1 تشرين الثاني/نوفمبر، كانت قد رحبت باستعداد نتنياهو لتقييد نمو المستوطنات بوصفه "غير مسبوق" – وهي نظرة كررها عدد حتى من منتقدي رئيس الوزراء من الحمائم[88] – مؤكدة في نفس الوقت أن تجميد الاستيطان لم يكن ولا ينبغي أن يكون شرطاً مسبقاً للمفاوضات.[89] بعد ذلك ببضعة أيام فقط، وكرد فعل على معارضة فلسطينية وعربية قوية، غيرت من لهجتها. عندما كانت في المغرب، كررت وجهة النظر الأميركية أنه "آن الأوان كي تتوقف هذه المستوطنات" وأضافت بأن "العرض الإسرائيلي لا زال قاصراً عما نرغب به".[90] غير أن الضرر كان قد حدث.[91] كثفت الولايات المتحدة من ضغوطها على عباس كي يستأنف المفاوضات، لكن دون جدوى.[92]

كان رد فعل عباس ومستشاروه قوياً على ما اعتبروه التفافة في السياسية الأميركية. كانت الإدارة قد سعت إلى اتباع مقاربة مزدوجة تتمثل في انتزاع تجميد الاستيطان من إسرائيل ولفتات تطبيعية من الدول العربية. وعندما فشلت في الحصول على أي منهما، شعر الفلسطينيون بأنها تطلب منهم دفع الثمن بالقبول باستمرار البناء في أجزاء من الضفة الغربية.[93] كان الإسرائيليون قلقين مما لم يورده نتنياهو وأشاروا خصوصاً إلى الاستثناءات: الموافقة في اللحظة الأخيرة على بناء مئات الوحدات الجديدة، وإكمال 3,000 وحدة كانت قد وضعت أساساتها، واستمرار بناء المباني العامة والبنية التحتية والنقطة الأكثر إشكالية والتي تنذر بانفجار سياسي والمتعلقة بالاستثناء الشامل للقدس الشرقية. في رام الله، كان الشعور بالخيانة طاغياً.

---

[85] لقد رؤوا أن دورهم هو تقديم "مظلة عربية" للمساعدة في العودة إلى المفاوضات. كانت المنظمة قد مهدت الطريق للعرب كي يوفروا لها الغطاء بالتأكيد المتكرر بأن رفضهم للمفاوضات كان يستند إلى قرار الجامعة العربية. انظر الجزيرة، 11 كانون الأول/ديسمبر 2009. كان إجبار العرب على المشي أمامه هاماً على نحو خاص لعباس بعد الجدل الذي أثير حول تقرير غولدستون، عندما شعر أن حلفاءه العرب أيدوا قرار تأجيل التصويت في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ليشبعوه إهانات عندما فعل الفلسطينيون ذلك. انظر اعلاه.

[86] انظر Reuters، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2009. *Haaretz*، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

[87] Reuters، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2009. اعتبر العديد من المراقبين التحول في الموقف الأميركي محتوماً لأن مطلب التجميد الكامل يتجاوز ما يمكن أن تقوم به أية حكومة إسرائيلية. ومن وجهة النظر هذه، فإن المطلب يتعارض مع المبادئ الأساسية الخاضعة للإجماع؛ كما أن العديد من ممثلي كاديما وحزب العمل، الأكثر مرونة من نتنياهو، ومن ائتلافه على وجه الخصوص، عارضوا تضمين القدس والحضر على النمو الطبيعي. زعيم حزب العمل ووزير الدفاع، إيهود باراك، ضرب مثال أسرة من أربعة أشخاص انتقلت إلى منزل مكون من غرفتين ومن ثم أنجبت طفلين آخرين. "هل يسمح لهم ببناء غرفة جديدة أم لا؟ 95% من الناس سيقولون لك إنه لا يمكن لأحد في العالم أن يعتقد أن اتفاقاً مع الفلسطينيين يمكن أن يصمد أو يسقط بسبب هذه النقطة". *The New York Times*، 27 أيار/مايو 2009. عندما طُلب من أحد أعضاء حزب كاديما التعليق على تجميد الاستيطان في القدس الشرقية، قال بصراحة: "نحن نعارض ذلك. هذا جزء من إسرائيل". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، 8 نيسان/أبريل 2010. عضو الكنيست عن كاديما، أوتنيل شنيللر نظّم عريضة تدعو "إلى الاستمرار في تطوير وبناء هذه الأحياء"، تحمل تواقيع عشرة أعضاء في حزب كاديما وخمسة أعضاء في حزب العمل. يمكن الاطلاع على القائمة الكاملة للموقعين (بالعبرية) على الموقع: www.news1.co.il/Archive/001-D-234289-00.html?tag=13-29-43.

[88] الأمين العام السابق لحركة السلام الآن أكد على وجهة نظر كلينتون. "إن التجميد هو حقاً غير مسبوق. لم يسبق أن اتخذ قرار بهذه الشمولية". وشرح أن تجميد الاستيطان الذي طرحه رئيس الوزراء إسحاق رابين كان ينطبق فقط على الإنشاءات العامة. إضافة إلى ذلك، فقد شكل رابين لجنة للموافقة على الاستثناءات أصدرت "تراخيص بناء هائلة". ونتيجة لذلك تم استبدالها بسرعة بلجنة وزارية، غير أن تلك اللجنة أيضاً "أصدرت آلافاً من التراخيص". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، نيسان/أبريل 2007.

[89] كانت الوزيرة تقف بجانب نتنياهو وقالت: "إن ما قدمه رئيس الوزراء حول تفاصيل القيود المفروضة على الاستيطان ... عدم الشروع في أبنية جديدة، على سبيل المثال، غير مسبوق في سياق ما قبل المفاوضات. ... أعتقد أن علينا الآن أن نحاول الشروع في المفاوضات". *Haaretz*، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

[90] *Haaretz*، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2009. كان الأمين العام للجامعة العربية، عمرو موسى، قد قال: "أقول لكم إننا جميعاً، بما في ذلك السعودية ومصر، أصبنا بخيبة أمل كبيرة ... من النتائج، أن إسرائيل يمكن أن تفعل أي شيء دون أن يكون هناك موقف قوي وثابت بأنه لا يجوز القيام بذلك". المرجع السابق.

[91] مسؤول فلسطيني قال: "في أفضل الأحوال، يشكل هذا إهانة لذكاء الفلسطينيين". صحيفة *الأيام*، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

[92] كلينتون التقت عباس في أبو ظبي في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2009، لكن ورغم مناشداتها، فإن الرئيس رفض التراجع. بعد ذلك، قال الناطق باسمه: "كرر الرئيس عباس لكلينتون أن الفلسطينيين لن يستأنفوا المفاوضات قبل فرض تجميد كامل على بناء المستوطنات ودون وضع هدف واضح للمفاوضات". Reuters، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2009.

[93] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول فلسطيني، واشنطن، تشرين الأول/أكتوبر 2000. تم التخلي عن مطلب اللفتات التطبيعية العربية بسرعة نسبية بعد أن تبين أنها غير واردة على الإطلاق؛ حيث اتخذت الدول العربية الموقف القائل بأن إسرائيل ينبغي ألاّ تكافأ على تنفيذ التزاماتها بموجب القانون الدولي وخارطة الطريق. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين عرب، القدس، آب/أغسطس – كانون الأول/ديسمبر 2009.

سيكون من الخطأ – وبالنسبة للفلسطينيين، من المضلل جداً – اعتبار هذا الحدث بمجمله مجرد ملحمة نضال شخصي. يبقى عباس، بكثير من الأوجه، الوجه المعتدل لخيبة شعبية أكثر عمقاً وتجذراً. إن تعبيره العلني عن اليأس والإحباط جعله أكثر انسجاماً مع شريحة هامة من شعبه.[94] حرص القادة الفلسطينيون على التأكيد بأن مواقف الرئيس كانت مدعومة بإجماع واسع داخل حركة فتح وبين الفصائل الفلسطينية بشكل عام. أحد مستشاريه حذّر قائلاً: "لا تتعاملوا مع هذا الأمر وكأن شخصاً تعرض للإهانة وينبغي رفع معنوياته".[95] مستشار آخر أضاف: "لا تفكروا بأبي مازن كشخص. فكروا به كمعبّر عن نهج، عن موقف وفلسفة".[96]

إن تصلب موقف الرئيس الفلسطيني وزملائه يعكس عاملاً آخر، وهو تشظي المشهد السياسي الداخلي المصحوب باستمرار الاستقطاب في المشهد الإقليمي. كان على عرفات دائماً أن يتعامل مع خصوم؛ وفي بعض الأحيان انقلبت المواجهات إلى العنف. لكنه كان بوسعه دائماً الاعتماد على الموقع المهيمن نسبياً لحركة فتح، وبالتالي لدى تعرضه لأي نقد شديد يأتي مصاحباً لأي قرار هام – يشكل توقيع اتفاقيات أوسلو مثالاً بارزاً على ذلك – كان بوسعه تحييد خصومه أو استمالتهم. كما أن شرعيته التاريخية كانت تعني أيضاً، ورغم التحفظات، أن وجهات نظره كانت مقبولة لدى معظم الفلسطينيين بوصفها تعكس مصلحة عليا. وبنفس القوة كان قادراً على عزل الساحة الفلسطينية (إلى حد ما على الأقل) عن التأثيرات العربية، مفاخراً بما كان يسميه "القرار الفلسطيني المستقل".

لقد تغير العصر، وكذلك الظروف. فقد باتت القرارات ذات الحساسية السياسية رهينة الانقسام الحاد مع حماس، التي لم توفر انتقاداتها – سواء حول قراره بالاجتماع بنتنياهو، أو التعامل مع تقرير غولدستون أو أي إشارة بالعودة إلى مفاوضات السلام. وقد انضمت بعض الفصائل داخل وخارج حركة فتح إلى المعمعة. وهكذا تشعر القيادة أنها باتخاذها مواقف متشددة بوسعها إعادة التواصل مع الشعب.[97] وبات الوضع أكثر تعقيداً بالنظر إلى أن عباس أوضح أنه لن يترشح مرة أخرى، ما يعني أن التنافس على خلافته قد يظهر إلى العلن قريباً. على قادة فتح الذين يطمحون إلى الرئاسة أن يسيروا بحذر، فلا يتحدوا عباس علناً ولا يتبنوا مواقف يخشون من ألا تحظى بالشعبية. وهكذا فإن قيادة رام الله ستحجم عن الدخول في مفاوضات دون توفر الحد الأدنى من الثقة بنجاحها. وفي نفس الوقت، فقد أصبحت عملية اتخاذ القرار عرضة للتدخلات الخارجية، وهو أحد أعراض ضعف الحركة الوطنية وتشظيها وكذلك الانقسامات المستمرة داخل العالم العربي.

بدا المأزق الدبلوماسي في طريقه إلى الحل عندما طرحت الولايات المتحدة، عندها جوبهت بمعارضة فلسطينية قوية، الدخول في مفاوضات غير مباشرة تعقد واشنطن خلالها نقاشات منفصلة مع الإسرائيليين والفلسطينيين. حتى عندها، لم تكن موافقة منظمة التحرير الفلسطينية فورية. ففي رام الله، أبدى البعض، بمن فيهم رئيس الوزراء سلام فياض، موافقتهم على المقترح بسرعة،[98] على أمل أن تتصدى الولايات المتحدة للخلل في توازن القوى.[99] علاوة على ذلك، فقد راهن البعض على أن المفاوضات غير المباشرة من شأنها أن تكشف الاختلافات بين مواقف الولايات المتحدة وإسرائيل[100] – وهو أحد أسباب أن إسرائيل، ورغم أنها وافقت على الصيغة، غير أنها لم تفعل ذلك بالإجماع ولا كانت متحمسة.[101] آخرون، خصوصاً المحيطون بالرئيس، كانوا أكثر تشككاً، متسائلين عما ستنتجه المفاوضات، معتبرينها آخر وصفة للشلل ووسيلة لرفع الضغط عن نتنياهو في الوقت الذي تمكن فيه الفلسطينيون أخيراً من التمسك بموقف واضح وثابت. ووصفها أحدهم بأنه "مفاوضات من أجل المفاوضات".[102]

---

[94] أحد قادة المجتمع المدني، وأحد منتقدي عباس منذ مدة طويلة، قال: "لقد كان الخطاب الذي ألقاه في مؤتمر اللجنة المركزية لحركة فتح (15 كانون الأول/ديسمبر 2009) واحداً من أفضل خطبه على الإطلاق". كان مرتاحاً وعلى تواصل مع جمهوره. بدا وكأنه يقول أشياء كان قد كبتها لوقت طويل". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، كانون الأول/ديسمبر 2009.

[95] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

[96] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

[97] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في المجلس الثوري لحركة فتح ولجنتها المركزية، نيسان/أبريل 2010.

[98] في مقابلة مع صحيفة *الحياة* في 21 كانون الثاني/يناير 2010، قال فياض: "قد تكون المفاوضات التي يشارك فيها المجتمع الدولي، من خلال الولايات المتحدة، مباشرة أكثر نجاحاً من النموذج الذي اتبعناه تاريخياً". وأضاف "إن إصرار إسرائيل على انتهاك القرارات الدولية لا ينبغي أن يكون مشكلتنا وحدنا بل مشكلة العالم بأسره". وعبّر عن أمله في أن تتمكن المفاوضات غير المباشرة من "تحديد الأسس التي ستوجه المفاوضات الثنائية. عندما يتحدث رئيس الوزراء الإسرائيلي، كما فعل قبل يومين، عن استمرار الوجود العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية، فإن السؤال الجوهري يصبح: ما هي الدولة التي يتحدث عنها المرء عندما يقول دولة فلسطينية؟ هنا، من مصلحتنا أن يكون للأميركيين دور مباشر، ليس فقط بوصفها الولايات المتحدة، بل كطرف رئيسي في الرباعية، أن تطرح هذا السؤال وتحصل على جواب".

[99] لقد اعتقدت دائماً أن من المهم أن يكون المجتمع الدولي على طاولة المفاوضات، حيث أن العملية تخلو من أي توازن في القوى بيننا وبين إسرائيل. لدى إسرائيل أوراق وهي قوة محتلة. إن الأمر الرئيسي الذي يعيق فرص العملية السياسية في النجاح هو أنه ترك أمر إنهاء الاحتلال لإسرائيل لأنها قوة الاحتلال". *الحياة*، 21 كانون الثاني/يناير 2010.

[100] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في السلطة الفلسطينية، شباط/فبراير 2009. أحد المفاوضين الفلسطينيين قال: "سنغتنم هذه الفرصة لكشف الأكاذيب الإسرائيلية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، شباط/فبراير 2010. ولفياض مصلحة إضافية في المفاوضات، إذ أن ذلك يكسبه مزيداً من الوقت لخطته الحكومية المكونة من سنتين، وغير المتوافقة مع عملية عباس الدبلوماسية. قد تمتد نافذة المفاوضات التي توافق عليها الجامعة العربية إلى أربعة أشهر فقط، لكن يمكن تمديدها؛ في حين أن برنامج فياض لا زال بحاجة إلى ستة عشر شهراً.

[101] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع محلل إسرائيلي، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2010. انظر أيضاً: Zalman Shoval, "When Jupiter is angry", *Yisrael HaYom*, 15 October 2010.

[102] "الهدف من هذا هو المحافظة على مظهر عملية السلام. ستعيدنا هذه المفاوضات إلى الحلقة المفرغة التي ظللنا فيها لسنوات". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد مستشاري عباس، رام الله، شباط/فبراير 2010. أما عن كشف الاختلافات بين إسرائيل والولايات المتحدة، فقال: "لسنا من السذاجة بحيث نعتقد أن الولايات المتحدة ستختلف أبداً مع إسرائيل".

اجل الفلسطينيون ردهم لأسابيع، وسعوا للحصول على إيضاحات وتطمينات أميركية فيما يتعلق بالجدول الزمني والشروط المرجعية، كما كانوا قد طلبوا ذلك بالنسبة للمفاوضات المباشرة. أرادوا على وجه الخصوص أن يعرفوا ما الذي ستفعله الولايات المتحدة إذا فشلت - على حد تعبيرهم "عندما" تفشل المفاوضات غير المباشرة. كما أرادوا الحصول على دعم عربي للمفاوضات. المسؤولون الأميركيون، الذين شعروا بإحباط متزايد من هذا الوضع غير المسبوق الذي يفرض فيه الفلسطينيون شروطاً للتحدث إلى واشنطن، رؤوا أن عباس يجد الوضع الراهن أكثر ملاءمة – وأقل مخاطرة – من أية مبادرة يمكن أن تعرضه للانتقادات الداخلية وأن يفضل انتظار واشنطن كي تضع خطتها على الطاولة.[103] كانوا قلقين بوجه خاص من المطالب الفلسطينية بوجود بديل في حال فشلت المفاوضات غير المباشرة، خشية أن تشكل تلك المعرفة حافزاً للتراجع والانتظار حتى تقدم الولايات المتحدة مبادرتها.[104] على حد تعبير أحد المسؤولين الأميركيين، "مأزقنا هو أننا نريد لنتنياهو أن يخشى أن نضع خطتنا على الطاولة وأن يعتقد الفلسطينيون أننا لن نفعل ذلك".[105]

في الثالث من آذار/مارس، عبرت الجامعة العربية عن دعمها، رغم أن ذلك كان دعماً حذراً ولفترة أربعة أشهر فقط.[106] منظمة التحرير أعطت موافقتها أيضاً؛ وكان إسرائيل قد أعطت الضوء الأخضر. وفي 8 آذار/مارس أعلنت الولايات المتحدة أن الطرفين قبلا "بالمفاوضات غير المباشرة"،[107] رغم أن القبول الفلسطيني كان أيضاً على مضض. شرح أحد المسؤولين الموقف بالقول إنهم كانوا مقتنعين بأن المفاوضات لن تؤدي إلى شيء، لكنهم سيشاركون فيها "كي يكشفوا النوايا الإسرائيلية"[108] و/أو يمهدوا الطريق لمناشدة الأمم المتحدة في نهاية المطاف. تعرّض الرئيس الفلسطيني لانتقادات حادة من قبل أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح لسعيه الحصول على الموافقة العربية قبل الحصول على موافقتهم هم، مضحياً بذلك بالمبدأ الراسخ المتمثل في استقلال القرار الفلسطيني. أحد أعضاء اللجنة المركزية للحركة قال: "ما الداعي لأن يتحدث إلينا أي شخص الآن؟ اذهبوا وتحدثوا إلى الشيخ حمد (أمير قطر). هو سيقرر نيابة عنا".[109]

بالنسبة للعديد من المراقبين، فإن النتيجة شكلت خطوة كبيرة إلى الوراء بعد سنوات من المفاوضات المباشرة وجهاً لوجه. وبالفعل فإن إدارة أوباما كانت قد رفضت الفكرة ولوقت طويل على هذا الأساس بالتحديد[110] ووافقت عليها فقط بعد أن استنتجت أن البديل ليس قابلاً للتحقيق في ضوء الخلافات حول تجميد الاستيطان والشروط المرجعية.[111] آخرون كانوا أقل انتقاداً، وأشاروا إلى أن الطرفين كانا

---

[103] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، واشنطن، شباط/فبراير 2010.

[104] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، واشنطن، شباط/فبراير 2010. أحد مستشاري الرئيس الفلسطيني انتقد هذا المنطق قائلاً: "لقد قلت للأميركيين، 'أنتم تعرفون موقفنا. تعرفون الحد الأقصى والحد الأدنى الذي يمكن أن نقبل به. كما يقول صائب عريقات، نريد قرارات لا مفاوضات. النتيجة معروفة إلى حد بعيد. سنوافق على نفس الأشياء التي نص عليها قرار مجلس الأمن. لا حافز لدينا للتقاعس". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، آذار/مارس 2010.

[105] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، واشنطن، شباط/فبراير 2010.

[106] في البيان الذي أصدره وزراء خارجية الجامعة العربية في 3 آذار/مارس 2010، صادق الوزراء على توصية لجنة متابعة المبادرة العربية للسلام، فيما يتعلق بالموافقة على إجراء المفاوضات غير المباشرة، "رغم غياب القناعة بجدية الجانب الإسرائيلي في تحقيق سلام عادل"، من أجل منح "فرصة أخيرة" للمفاوضات. واختتم البيان بالقول: "في حال فشل المفاوضات غير المباشرة، ستدعو الدول العربية إلى اجتماع طارئ لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لإعادة النظر في الصراع العربي الإسرائيلي في أبعاده المختلفة وسيطلب ألاّ تستعمل الولايات المتحدة حق الفيتو". *الحياة*، 4 آذار/مارس 2010. سورية عبرت عن تحفظات عميقة، قائلة إن هذا قرار فلسطيني لا تتمتع لجنة المتابعة العربية بأي صلاحيات بشأنه. مسؤول سوري انتقد عباس لرغبته في الحصول على الدعم العربي كأداة للتعويض عن افتقاره للدعم الداخلي: "ليس من المنطقي أن يطلب عباس 'إذناً' من لجنة المتابعة العربية. إنه رئيس الفلسطينيين، ليقرر بنفسه بدلاً من الحصول على الحماية، بحيث عندما تفشل المفاوضات – وستفشل – يمكنه القول 'لست مسؤولاً، هم المسؤولون!'". الحقيقة هي أن هناك انقسامات بين الفلسطينيين حول هذه القضية، وحماس بوجه خاص ترفض المفاوضات. بدلاً من حل تلك المشكلة أراد عباس من العرب أن يقفوا معه ويمنحونه الغطاء. نحن لا نعتقد أن هذا دورنا، وقد أوضحنا ذلك". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، 9 آذار/مارس 2010. مسؤول سوري آخر قال: "إن المفاوضات غير المباشرة تخدم مصالح نتنياهو فقط. إنها ببساطة ستعطي الانطباع بأنه يفعل شيئاً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، دمشق، 3 آذار/مارس 2010. مسؤول مصري تذمر من قرار عباس بأخذ القضية إلى الجامعة، إذ أن معارضتها كانت متوقعة: "نحن والسعوديون والأردنيون أخبرنا عباس بأننا سنمنحه الغطاء اللازم لبدء المفاوضات. رغم ذلك ذهب إلى الجامعة العربية، وهو ما زاد في التعقيدات التي يواجهها. لماذا تذهب إلى سورية التي تعارض نهجك؟ ومن يكترث إذا كانت قطر تدعمك؟ كان الأمر أشبه بمحاولة الحصول على موافقة زوجتك على أن يكون لديك عشيقة!" مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تل أبيب، 3 آذار/مارس 2010.

[107] انظر: www.state.gov/r/pa/prs/ps/2010/03/137916.htm. السيناتور جورج ميتشل أضاف: "كما قلنا مراراً، نأمل أن تؤدي هذه المفاوضات إلى مفاوضات مباشرة في أقرب وقت ممكن".

[108] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد مستشاري الرئيس عباس، رام الله، شباط/فبراير 2010. مستشار عباس، نبيل أبو ردينة، ردد نفس الفكرة: "إسرائيل لا تريد العودة إلى طاولة المفاوضات. لكنها تريد تحميل المسؤولية للجانب الفلسطيني بالقول إن الفلسطينيين لا يريدون الدخول في المفاوضات. وهكذا علينا أن نضع حداً لهذه الذريعة وأن نكشف الموقف الحقيقي لإسرائيل أمام المجتمع الدولي والإدارة الأميركية". *The Guardian*، 3 آذار/مارس 2010.

[109] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، آذار/مارس 2010. يقال إن اجتماعات اللجنة التنفيذية لحركة فتح والمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية كانت عاصفة. أحد المنشقين عن الاجتماع الثاني قال: "لقد سمعنا هذا التبرير نفسه من قبل: علينا أن نمنح الأميركيين فرصة أخيرة ونكشف خداع الإسرائيليين. كانت هذه نفس الحجة التي لقمونا إياها قبل أنابوليس. لكن عليك أن نضع حداً أحياناً. هذا المنطق يعني مفاوضات لا نهائية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، آذار/مارس 2010.

[110] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، واشنطن، كانون الثاني/يناير 2010.

[111] الدبلوماسي السابق ومستشار حملة أوباما، دانييل كورتزر، وجه انتقاداً حاداً للفكرة: "الولايات المتحدة على وشك إطلاق مفاوضات غير مباشرة. يبدو أن الإسرائيليين والفلسطينيين لن يتقابلوا وجهاً لوجه. ويقال إن الشروط المرجعية لهذه المفاوضات ليست مفصلة تماماً. ولن تتوقع الولايات المتحدة من الطرفين أن يبدءا المفاوضات من النقطة التي انتهت عندها. يبدو الأمر إجمالاً أنه مبرر سيء للدبلوماسية الأميركية ووصف

قد انخرطا في مفاوضات مباشرة لمدة سبعة عشر عاماً دون التوصل إلى اتفاق محدد وأن المفاوضات غير المباشرة تلقي بالمسؤولية على الطرف المسؤول فعلاً، أي على الولايات المتحدة. يقولون بأن الولايات المتحدة عندما تقوم بقيادة هذه العملية، تصبح أقدر على إدارة الأزمات التي ستنشأ عنها وتجعل من الصعب على طرف واحد أو على الطرفين أن ينسحبا. على النقيض من ذلك، فإن من المحتمل أن تصل المفاوضات الثنائية بسرعة إلى طريق مسدود.[112]

حتى في هذه الحال، فإن الاتفاق الظاهري تجاهل عدداً من الخلافات الجوهرية. في حين أن إسرائيل تبنت وجهة النظر القائلة إن المفاوضات غير المباشرة يمكن أن تكون إجرائية بشكل أساسي، تهدف إلى توفير الظروف المناسبة للنقاشات المباشرة، فإن الفلسطينيين اعتقدوا أن المفاوضات ينبغي أن تكون جدية وتعالج قضايا جوهرية، بدءاً بالحدود والأمن.[113] ذُكر أن نتنياهو أخبر السيناتور جورج ميتشل، المبعوث الخاص للولايات المتحدة، إنه لا يستطيع تقديم تنازلات للولايات المتحدة وأن هذه ستأتي فقط نتيجة المفاوضات المباشرة؛ وبهذه الروحية، كان الإسرائيليون يريدون قناة سرية بين الإسرائيليين والفلسطينيين.[114] داخل الإدارة الأميركية، بدا أن الآراء مختلفة بين أولئك الذين شككوا بإمكانية تحقيق الكثير في المفاوضات المباشرة وشعروا بأنها ينبغي أن تعامل بشكل رئيسي على أنها "كوريدور" يفضي إلى المفاوضات المباشرة وأولئك الذين كانوا يأملون بأنه من خلال الوساطة الفعالة والمقترحات التي تقرّب وجهات النظر، يمكن للمفاوضات غير المباشرة أن تحقق الكثير.[115]

هذه القضايا، إضافة إلى الفجوة التي لا زالت كبيرة فيما يتعلق بموضوع البناء في القدس الشرقية، ستعود إلى الظهور بعد أيام فقط عندما يزور نائب الرئيس جو بايدن إسرائيل.[116]

ج. هل يمكن للفلسطينيين أن يثقوا بالولايات المتحدة؟

التفكير في عملية صنع القرار الفلسطيني طوال هذه الفترة الأخيرة كان مسألة محورية: ما إذا كانت قيادتهم ستستمر في الاعتماد على الولايات المتحدة لتصحيح اختلال ميزان القوى الكامن في المفاوضات مع إسرائيل. بالنسبة لعباس، لكن كذلك بالنسبة لعرفات من قبله، كان ذلك من شبه المسلم به. منذ أواخر الثمانينيات، استثمر القائد التاريخي للشعب الفلسطيني ولو بنجاح مشكوك به، في تطوير علاقته بالولايات المتحدة، اعتقاداً منه أن ذلك أساسي لإقناع إسرائيل أو الضغط عليها. تشكل هذه فرضية ومفارقة عملية السلام: أن يعتمد الفلسطينيون على أعتى وأوثق حلفاء عدوهم لتحقيق أهدافهم.

تعرض إيمان عباس هذا لاختبارات صعبة على مدى السنوات، لكن هذا الاختبار كان في أقسى مراحله خلال السنة الأولى من إدارة أوباما، خصوصاً لأنها كانت قد بدأت بآمال عريضة للغاية. بالنسبة للكثيرين في واشنطن وأماكن أخرى، بدا هذا الموقف، وخصوصاً إصرار الرئيس الفلسطيني طوال عام 2009 على مطالبه محيراً. كان الفلسطينيون هم أكثر من يعاني من الوضع الراهن وكانوا بحاجة ماسة لقرار، ورغم ذلك كانوا مترددين في استئناف المفاوضات، حتى عندما بدت إسرائيل راغبة في ذلك. رؤوا في الرئيس أوباما شخصاً أكثر استعداداً للانخراط وفي مرحلة مبكرة من رئاسته أكثر من أي من سابقيه. رغم ذلك، كان الفلسطينيون يحرمونه ومبعوثه الخاص من فرصة التقدم إلى الأمام في الساحة التي كانوا يعتقدون أنهم الأكثر فعالية فيها، وهي طاولة المفاوضات. أقر مسؤولو الإدارة بالنواقص الدبلوماسية للماضي، في حين جادلوا أن ذلك سيتم تصحيحه ليس من خلال الشروط المسبقة بل بالسماح للولايات المتحدة بأن تلعب دوراً أكثر فعالية:

> نستطيع أن نفعل الكثير حالما تبدأ المفاوضات، بما في ذلك تقديم مقترحات تقرب وجهات النظر. لكن الحقيقة هي أننا لا نستطيع فعل ذلك في فراغ، أي في غياب المفاوضات. بشكل ما، لا يمكن لعباس أن يخسر في هذه العلمية. إذا بدأ بالمفاوضات وكان نتنياهو جاداً، يمكن تحقيق تقدم حقيقي. وإذا لم يكن نتنياهو جاداً، يمكن للرئيس الفلسطيني أن يوضح الموقف الفلسطيني ويكشف موقف إسرائيل.[117]

كما رأينا، فإنهم كانوا يشكّون أيضاً في وجود استراتيجية فلسطينية بانتظار تبلور انخراط أميركي أكثر عمقاً وقوة. كما أن تقليل الفلسطينيين من شأن ما استطاعت واشنطن أخذه من نتنياهو يشكل مصدراً للإحباط، إذ اعتُبر أكثر مما كانت الولايات المتحدة قد حصلت عليه في الماضي.

كان الوضع يبدو مختلفاً تماماً من المنظور الفلسطيني. ساهم الاجتماع مع نتنياهو في واشنطن والذي حضره تحت ضغط الولايات المتحدة، وما بدا من تراجع الولايات المتحدة إزاء تجميد الاستيطان، وبشكل عام بدا الشعور بتخبط السياسة الأميركية، بتشكيل رؤية رام الله للإدارة الجديدة. وشكلت قضية المستوطنات تلخيصاً لكل هذه العوامل. كانت واشنطن قد بدأت بلهجة واعدة للغاية، لكنها أثبتت لاحقاً أنها غير قادرة على الحصول على موافقة إسرائيل؛ وأخيراً

للموت البطيء لكن المحتم لهذه الجولة من صنع السلام. المفاوضات غير المباشرة تعيدنا إلى الوراء حوالي عشرين عاماً، إلى وقت لم يكن فيه الطرفان يتحدثان إلى بعضهما البعض على الإطلاق. إنها تضيع جزءاً كبيراً من التقدم الهام الذي تم إحرازه خلال سنوات من المفاوضات المباشرة".
http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2010/03/09/proximity_talks_prospects_for_success

[112] دبلوماسي إسرائيلي سابق قال: "يمكن فعل الكثير في المفاوضات غير المباشرة إذا دارت بالفعل حول القضايا الهامة، ولا أفهم وجهة النظر العربية أنها ينبغي أن تدوم أربعة أشهر فقط. في الواقع فهي تقدم مزايا أكثر بكثير من المفاوضات المباشرة، فالولايات المتحدة يمكن أن تدير التوقيت والمحتوى بشكل أكثر سهولة، وسيكون من الصعب على الطرفين افتعال أزمات للخروج منها؛ وقد يفرض على الطرفين قول أكثر مما يمكن أن يقولاه في المفاوضات المباشرة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، آذار/مارس 2010. اتفق بعض المحللين الفلسطينيين والأميركيين مع وجهة النظر هذه. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، آذار/مارس 2010.

[113] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، القدس، واشنطن، آذار/مارس 2010.

[114] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أميركيين، واشنطن، القدس، آذار/مارس 2010.

[115] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أميركيين، واشنطن، آذار/مارس 2010.

[116] انظر أدناه.

[117] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، شباط/فبراير 2010.

امتدحت ما هو أقل من التجميد الكامل وسعت لاستئناف المفاوضات على ذلك الأساس.

لأن الولايات المتحدة أدركت الوضع السياسي الحرج لعباس، خصوصاً في أعقاب قضية تقرير غولدستون – وصف أحد المسؤولين الأميركيين الرئيس بأنه أصيب بصدمة كبيرة وبالتالي لم يكن مستعداً لاتخاذ أي خطوة تنطوي على مخاطرة – ولذلك فإن الإدارة لم تنقلب ضد الفلسطينيين أو تفقد صبرها معهم.[118] غير أن الإحباط كان موجوداً غير بعيد عن السطح:

> إن التجميد الذي عرضه نتنياهو ليس قليل الأهمية. في الواقع، ما من حكومة إسرائيلية سابقة ذهبت إلى ذلك الحد. الكرة الآن في الملعب الفلسطيني. أين سيأخذهم موقفهم هذا؟ هل سيجلسون وينتظرون؟ كيف يقربهم ذلك من تحقيق هدفهم؟ على عباس أن يقرر ما إذا كان يريد أن يتوصل إلى اتفاق تاريخي. الطريقة الوحيدة لمعرفة ما إذا كان نتنياهو مستعداً هي اختباره.[119]

رداً على ذلك، جادل الفلسطينيون أن سياسة الاستيطان التي تبنتها إسرائيل والضغوط التي تبعتها لجعل الفلسطينيين يقبلون بها كانت بمثابة "تسخيف" لمخاوفهم.[120]

مرة أخرى وفي انعكاس متأخر لوجهات النظر الشعبية الأوسع انتشاراً، عكس ذلك شكوك عباس المتزايدة حيال المصداقية الأميركية وعدم قدرتها على تحقيق اختلاف.[121] بعد الأحداث الموصوفة أعلاه، استعمل لغة قاسية بشكل لم يُعرف عنه، متهماً الولايات المتحدة بمحاباة المواقف الإسرائيلية.[122] أحد مستشاري عباس عبر عن ذلك بلغة دراماتيكية إلى حد ما:

لقد صدّقنا أوباما. خلال عشرين عاماً من المفاوضات، تعلمت أن المسؤولين الأميركيين لا يكذبون. قد لا تحصل منهم على الحقيقة كاملة، لكنهم لا يكذبون. وهكذا فقد صدقناهم عندما أخبرونا وأخبروا الجميع بأن هذا الصراع يحظى بالأولوية. أوباما وجونز (مستشار الأمن القومي)، وكلينتون، وميتشل: جميعهم قالوا نفس الشيء وبشكل مستمر ومتسق. نحن وقفنا وراء ما قاله أوباما وكررنا ما قاله حول تجميد المستوطنات. وهكذا فنحن الآن نشعر بالإحباط، والغضب، والخيانة. الولايات المتحدة أصعدتنا نحن والإسرائيليين إلى أعلى شجرة ثم أعطت نتنياهو سلّماً كي ينزل وطلبت منا أن نقفز. الولايات المتحدة حوّلت أبا مازن إلى كاذب. طلب أبو مازن من شعبه في مؤتمر فتح أن يتخلى عن الكفاح المسلح، لأن لدينا فرصة ذهبية تتمثل في أوباما والمفاوضات. اليوم، بتنا نحن أنفسنا منزوعي السلاح أمام شعبنا.[123]

بالنسبة للكثيرين في القيادة العليا في رام الله، ينبغي أن يحدث أكثر من مجرد تعديل في المفاوضات. ينبغي أن توضع في إطار جديد كلياً. إن وجود وسيط، حتى لو كان ذو نوايا طيبة، مثل ميتشل، ليس كافياً. بعد حوالي العامين من التركيز على التفاصيل والأمل في أن التقدم المتراكم يمكن أن يتوج في اتفاق على رزمة كاملة، يريد المسؤولون الفلسطينيون اليوم قلب هذا النموذج من المفاوضات على رأسه. إنهم يريدون ترسيخ المبادئ أولاً، ثم يعملون رجوعاً لوضع التفاصيل في مكانها. غير أن ثمة غموضاً في هذه العملية. عندما يُطلب منهم أن يقولوا ما هي المبادئ التي يريدون من الولايات المتحدة أن تقدمها، يركزون على الحدود والقدس الشرقية؛ أما بشأن اللاجئين فإنهم لا يصرحون سوى بالقليل، ويطلبون بدلاً من ذلك تكرار اللغة الغامضة لمبادرة السلام العربية (حل عادل متفق عليه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين انسجاماً مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194").[124] يبدو أن ما يبحثون عنه بشكل أساسي هو إعلان واضح

---

[118] أفضل وصف لأبي مازن أنه ومنذ قضية غولدستون وهو يعيش في حالة صدمة ويفضل ألا يتخذ أية خطوة تنطوي على مخاطرة سياسية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، واشنطن، شباط/فبراير 2010. وما تكشّف لاحقاً فيما يتعلق بما سمي "بفضيحة الحسيني"، عمّق إحساسه بأنه ومكتبه مستهدفان. ظهرت الفضيحة في شباط 2010، عندما تم عرض شريط فيديو يظهر رفيق الحسيني – مدير مكتب عباس – عارياً وهو يحاول ممارسة الجنس مع إحدى المتقدمات لوظيفة. وأثار عرض الشريط على التلفزيون الإسرائيلي الشكوك في أوساط القيادة الفلسطينية من وجود ألاعيب إسرائيلية. التحقيق برأ الحسيني من ارتكاب أي خطأ، لكنه طرد من عمله لارتكابه "أخطاء شخصية" غير محددة. القدس، 6 نيسان/أبريل 2010. اعتقد المسؤولون الأميركيون أن الفضيحة عقدت من عملهم، حيث أن "عباس كان يعيش تجربة غولدستون من جديد لكن على نطاق أصغر. ويخشى من أنه إذا استسلم في موضوع المفاوضات الآن، فإن شعبه سيعتقد أن ذلك حصل نتيجة للابتزاز الإسرائيلي فيما يتعلق بالقضية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، واشنطن، شباط/فبراير 2010.

[119] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، كانون الأول/ديسمبر 2009.

[120] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول فلسطيني رفيع المستوى، رام الله، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

[121] محلل سياسي فلسطيني قال: "مشكلة عباس أنه في الماضي كان يثق دائماً بقدرة الأميركيين على تحقيق وعودهم، وعندما لم يحققوا هذه الوعود، كان هو الذي يتحمل المسؤولية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، آب/أغسطس2009.

[122] خطاب عباس، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

[123] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد مستشاري عباس، رام الله، تشرين الثاني/نوفمبر 2009. أحد وزراء السلطة الفلسطينية ذهب إلى حد الشكوى من أن "لا أحد في فريق ميتشل يفهم ما يحدث هنا". مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، شباط/فبراير 2009.

[124] مبادرة السلام العربية التي تم إقرارها في القمة العربية في بيروت عام 2002، تقترح التطبيع الكامل مع إسرائيل مقابل الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة. انظر: www.al-bab.com/arab/docs/league/peace02.htm.
أحد وزراء السلطة الفلسطينية شرح قائلاً: في حين أن السلطة الوطنية يمكن أن تبدي المرونة في موضوع اللاجئين، لكنها يمكن أن تفعل ذلك فقط في نهاية العملية. "إذا تحركنا بشكل أسرع مما ينبغي، فإننا سنفقد التأييد". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، كانون الأول/ديسمبر 2009. وقد كرر نفس النقطة عدد من المستشارين الرئاسيين وقادة فتح. أحد كبار قادة فتح قال: "لا نستطيع التحدث عن الأرقام في هذه المرحلة. نحن نتحدث عن المبدأ، والمبدأ يوفر الضمانات. نستطيع أن نقدم تنازلات فقط إذا أعطتنا إسرائيل شيئاً. إذا كان حق العودة هو الأمر الوحيد المتبقي، ستكون لدينا الثقة لفعل المزيد. لقد أخذت إسرائيل القدس، ووادي الأردن، والآن يطلب منا أن نتراجع عن التزامنا باللاجئين". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، تشرين الثاني/نوفمبر 2009. في هذا السياق، من الجدير بالملاحظة أنه في نهاية عملية أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر 2007، عندما عومت الولايات المتحدة فكرة إصدار إعلان مبادئ، ذُكر أن الطرفين اعترضا، فيما يبدو خشية أن يجدو صعوبة في الدفاع عن بعض بنوده.

يحظى بمصادقة دولية بأن الدولة الفلسطينية ستكون على حدود 1967 مع تبادل متساو للأراضي وأن تكون عاصمتها القدس الشرقية.[125]

من المهم تقدير عمق انعدام ثقة الفلسطينيين بالولايات المتحدة، وهو انعكاس ليس فقط للإدارة الجديدة، بل لتجربة تاريخية أوسع مع واشنطن. إن كون أوباما، الذي وعد بقدر أكبر من العزم والتصميم، يتحمل تبعات خيبة الأمل الفلسطينية، تشكل واحدة من المفارقات العديدة لهذا الصراع.[126]

ترى القيادة الفلسطينية أن الولايات المتحدة تقلل من شان الصعوبات التي ستواجههم حالما تبدأ المفاوضات ويبالغون في تقييم قدرتهم على معالجة الخلل البنيوي في التوازن بين الطرفين بمجرد جلوسهم على كرسي إلى طاولة المفاوضات. يشيرون إلى أن مبعوث السلام يتعامل مع طرفين لديهما تاريخ طويل ويعرفان بعضهما أفضل بكثير مما يعرف هو أياً منهما.[127] علاوة على ذلك، فإن سجل الإدارة الأميركية لم يمنح الفلسطينيين الكثير من الثقة بأنها يمكن أن تفي بما وعدت حتى لو منحت الفرصة. إسرائيل لم تلتزم بخارطة الطريق، ولا فرض عليها المجتمع الدولي القيام بذلك، وهو ما لم يبعث في الفلسطينيين الكثير من الثقة بأنه سيكون هناك التزام بالاتفاقات المستقبلية. أحد المسؤولين الكبار في السلطة الفلسطينية شرح ذلك في تشرين الثاني/نوفمبر 2009، قائلاً: "لم تتمكن الولايات المتحدة من تحقيق تجميد الاستيطان وطلبت منا الشروع في المفاوضات. لكن كيف أضمن أنه وبعد ستة أشهر ألاّ يكون علي مواجهة وضع تقول فيه الولايات المتحدة: 'كنت أتنمى أن أحصل لكم على صفقة أفضل، لكن هذا أفضل ما أمكننا فعله، الآن تابعوا ووقعوا؟'"[128]

مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أميركيين وإسرائيليين وفلسطينيين، كانون الأول/ديسمبر 2008.

[125] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مستشار قانوني فلسطيني، رام الله، آذار/مارس 2010. في 14 نيسان/أبريل 2010، قال السفير رياض منصور، المراقب الدائم لفلسطين في الأمم المتحدة ، في مجلس الأمن، إنه "من الجوهري أن يتبنى مجلس الأمن في الوقت المناسب قراراً يضع المعايير المناسبة لحل هذا الصراع - وهو حل لا حاجة لاختراعه من جديد، بل أن يكون ناشئاً عن مبادئ واضحة وراسخة تستند إلى القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، ومرجعية مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، والمبادرة العربية، وخارطة الطريق، واستنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بعملية سلام الشرق الأوسط التي صدرت مؤخراً في 8 كانون الأول/ديسمبر 2009 والموقف الثابت الذي عبرت عنه الرباعية في موسكو في 19 آذار/مارس 2010، بما في ذلك، وبين أشياء أخرى، هدف تحقيق تسوية سلمية خلال 24 شهراً". تحتفظ مجموعة الأزمات بنسخة من النص.

[126] أحد أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح ذهب إلى حد القول: "لم نكن نحب بوش، لكنه كان أفضل من أوباما بالنسبة لنا. بوش أعطانا أكثر. وزيرة الخارجية رايس وضعت مرجعية منطقية بالنسبة لنا". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، تشرين الثاني/نوفمبر 2009. كان يشير إلى تعريف رايس للأراضي التي كان الطرفان يتفاوضان بشأنها في جلسة بين المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين في حزيران/يونيو 2008، على أنها تتكون من غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، ووادي الأردن، ونصف الأراضي التي لا يملكها أحد والبحر الميت. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، واشنطن، شباط/فبراير 2010. غير أن رايس أضافت أن تعريفها "ليس على حساب الحدود النهائية" (المرجع السابق)، وهي إضافة هامة تحذف عادة في الروايات الفلسطينية. لا شك أن فكرة الحنين إلى بوش مجرد مبالغة لغوية (ولا تأخذ في الاعتبار التدخل الأكثر قوة لأوباما في الفترة الأخيرة). عضو في اللجنة المركزية لحركة فتح علّق قائلاً: حتى بعد التراجعات التي صدرت عن أوباما لا زال أفضل من مشروع بوش في أنابوليس. عندما تسمع بعض الأشخاص هنا تعتقد أن أوباما أسوأ. إن القول بأن المستوطنات مشكلة وأنه ينبغي تجميدها والدفع نحو مفاوضات الحل النهائي بما في ذلك حول القدس وبمشاركة فعالة من طرف ثالث هي أشياء جيدة ينبغي أن نستفيد منها". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

[127] هذه ليست أيرلندة الشمالية، حيث كان أول من جمع الطرفين المتخاصمين في غرفة المفاوضات". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مفاوض فلسطيني، رام الله، كانون الأول/ديسمبر 2009.

[128] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2009. كما وجد انعدام الثقة تعبيراً له في الشكوك حيال الضمانات الأميركية التي تم تقديمها للتعويض عن عدم توفر الالتزامات الإسرائيلية المرضية. في أيلول/سبتمبر 2009، قيل إن واشنطن اقترحت رسائل جانبية للتعويض عن عدم توفر الالتزامات الإسرائيلية المرضية، غير أن الفلسطينيين رفضوها، ضاربين أمثلة عن حالات سابقة يعتقدون أنهم تعرضوا للخذلان فيها. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد مستشاري عباس، رام الله، تشرين الأول/أكتوبر 2009؛ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي مصري، القدس، كانون الأول/ديسمبر 2009. حسب الرواية الفلسطينية، فإن عملية أوسلو تمثل سلسلة من الالتزامات التي لم يتم الوفاء بها رغم الرعاية الأميركية. إن القراءة الفلسطينية لتاريخ مشاركة الولايات المتحدة دفعت أحد مستشاري عباس للاستنتاج أن "الضمانات الأميركية تشبه شيكاً لا نستطيع إيداعه في المصرف". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

III. سعي الفلسطينيين لاكتساب الثقل و التأييد

نتيجة لخيبة الأمل المتنامية من المفاوضات الثنائية التي تجري برعاية أميركية، فإن منظمة التحرير الفلسطينية وقيادات السلطة الفلسطينية ما فتئوا يفكرون بمصادر ثقل بديلة تقوي من موقفهم التفاوضي.[129] بدا هذا واضحاً في تشرين الثاني/نوفمبر 2009، عندما تحدثوا بصخب عن احتمال لجوئهم إلى الأمم المتحدة، إلا أن السؤال المتعلق بكيفية التغلب على ما يرى فيه الفلسطينيون عجزاً بنيوياً في عملية أوسلو كان موضوعاً للنقاش لفترة أطول بكثير. لقد تم النظر في النشاط على الساحة الدولية، وبعث الحياة في عملية بناء الدولة و أشكال جديدة من المقاومة الشعبية كبدائل محتملة. حتى الآن، تبقى جميعها غير مكتملة وبعيدة جداً عن أن تكون استراتيجية تم التفكير بها بعناية.

رغم ذلك، فإن هذه المقاربات تستحق أن تناقش بجدية. بداية، جميع الخيارات التي تجري مناقشتها ستعيد بالضرورة معايرة حصيلة التعاون والمواجهة في علاقة رام الله بإسرائيل، وتصعيد المواجهة على حساب التعاون. بالنظر إلى استمرار الاحتلال والاعتماد الكبير على الدعم الإسرائيلي – وهو أحد الملامح الهامة لمشهد أوسلو، والذي تجسده على أفضل نحو حقيقة أن السلطة هي من نتاج هذه الاتفاقيات، وأن وجودها بحد ذاته جاء نتيجة القبول الإسرائيلي – فإن المحافظة على هذا التوازن ليست أمراً سهلاً. وكل من هذه الطرق – سواء اللجوء إلى الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الأخرى في محاولة للضغط على إسرائيل، والسعي للاعتراف بالدولة بحلول عام 2011 أو تكثيف أعمال المقاومة على الأرض – تنطوي على تحدي الفلسطينيين بشكل علني لإسرائيل حتى وهم يسعون للحصول على تعاونها. في بعض الحالات، خصوصاً في محاولتهم لبناء الدولة، يعتمد النجاح بشكل مباشر على النوايا الطيبة لإسرائيل. بعبارة أخرى، فإنهم بذلك يناقضون نهج المفاوضات وتاريخ العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

ثانياً، حتى الخطوات التي تركز على تصحيح ميزان القوى يمكن أن يكون له تبعات غير مقصودة بعيدة المدى، خصوصاً إذا استمر الفراغ الدبلوماسي. مسؤول إسرائيلي سابق عبّر عن مخاوفه قائلاً: "يمكن للخطوات التكتيكية الخالية من أي سياق استراتيجي أن يكون لها مضامين استراتيجية. تبدأ بالرغبة في زيادة الضغط على إسرائيل، وتنتهي بتغيير العلاقة معها بشكل جذري".[130]

ثالثاً، تشكل النقاشات على المستويات القيادية عرضاً من أعراض ما يدور بين أفراد المجتمع المدني. أما مدى نفوذ المجتمع المدني أو مدى النفوذ الذي يمكن أن يكتسبه، فقد كان موضوعاً لنقاشات مستفيضة، رغم أن هناك شعوراً بأن المجتمع المدني الفلسطيني – بعد فترة بدا فيها أكثر انشغالاً بالحصول على دولارات المانحين من اهتمامه بتعبئة الحملات على مستوى القواعد[131] – هو في حالة صعود. طبقاً لمعظم الروايات، فإن أغلبية الفلسطينيين النشطين سياسياً يريدون أن يروا تغيراً أكثر منهجية واستراتيجيات بديلة أكثر قوة وتماسكاً، بدلاً من حالات التكيف التكتيكية كي تكون العودة إلى المفاوضات من موقع أكثر قوة. وحيث أصبحت حالات الفشل السياسي أكثر وضوحاً فإن النشطاء يعبئون أنفسهم لملء الفراغ، ساعين إلى تحويل النهج السياسي المسيطر من التسوية إلى التحدي. والسؤال الهام هنا هو ما إذا كان الجيل الجديد من القادة يمكن أن ينجذب إلى مثل هذا النهج في المستقبل.

لقد قرر العديد من الفلسطينيين بالفعل بأن القيادة الحالية في رام الله لن تنجح لا الآن ولا في المستقبل، بصرف النظر عن التغييرات التي تحدثها. حماس هي بالطبع أبرز المتشككين، وهي واثقة من الفشل الوشيك لخصومها. يبدو أن رام الله عازمة على المضي في هذا الطريق بمفردها، حيث أن كل من خياراتها الثلاثة – مناشدة المؤسسات الدولية، وبناء المؤسسات والكفاح الشعبي – سيواجه تحديات في حالة التوصل إلى مصالحة بين فتح وحماس. لو شاركت حماس في القيادة الفلسطينية الرسمية، فإن المسارات الدولية ستغلق، وستجف الموارد اللازمة لبناء الدولة وسيصبح الكفاح الشعبي أكثر قابلية للانفجار.

رغم ذلك، تبقى الوحدة الوطنية الخيار الرابع الذي لا يتم الحديث عنه لفتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتي يمكن أن تصبح أكثر جاذبية إذا ترنح المسار السياسي وإذا تزايدت الضغوط العربية من أجل الوحدة. وهذا سيناريو ترفضه كل من الولايات المتحدة وإسرائيل. على الأقل ستظل الولايات المتحدة ترفضه طالما رفضت حماس الاعتراف بإسرائيل، ورفضت نبذ العنف والالتزام بالاتفاقيات الإسرائيلية - الفلسطينية السابقة. لقد ناقشت مجموعة الأزمات وأوصت بهذا الخيار في تقارير سابقة، ولذلك فلن تناقشه هنا.[132]

أ. "الشرعية الدولية"

ما يبدو اليوم على أنه استراتيجية فلسطينية جديدة للاستثمار في الساحة الدولية هو في الواقع مجرد تكرار لتجارب سابقة. فقد سعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى تدويل الصراع خلال السبعينيات والثمانينيات، لكنها تحولت بشكل حاسم إلى الثنائية في عام 1993 مع اتفاق أوسلو. رغم ذلك، فإن تعويذة "الشرعية الدولية" – والتي تعني في اللغة الفلسطينية مجموع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي التي تحدد إجماعاً عالمياً فضفاضاً حول كيفية تسوية الصراع –

---

[129] هذا التقرير يتعمد عدم مناقشة خيارين آخرين وهما: اللجوء إلى العنف للضغط على إسرائيل أو التخلي عن حل الدولتين كلية لصالح حل الدولة الواحدة. في حين أن ثمة دعماً لكلا الخيارين بين الفلسطينيين، فإن لا منظمة التحرير ولا السلطة الفلسطينية تسعى إلى أي من الخيارين بجدية.

[130] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، آذار/مارس 2010.

[131] انظر: Hanafi and Linda Tabar, *The Emergence of a Globalised Elite: Donors, International Organisations, and Local NGOs* (Jerusalem: Institute of Jerusalem Studies, 2005).

[132] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أميركيين وإسرائيليين، واشنطن والقدس، تشرين الأول/أكتوبر – كانون الأول/ديسمبر 2009، كانون الثاني/يناير – آذار/مارس 2010. كما جادلت مجموعة الأزمات منذ عام 2006، فإن المقاربة الأكثر ذكاء يمكن أن تتمثل في السعي للحصول على موافقة حماس على وقف إطلاق نار متبادل وقابل للتحقق وتفويض عباس في التفاوض مع إسرائيل وإجراء استفتاء ملزم على أي اتفاق يتوصل إليه. Middle East Report N°49, *Enter Hamas: The Challenges of Political Integration*, 18 January 2006.

تحتفظ بقدر هائل من المصداقية في مساحات واسعة من الطيف السياسي، رغم حالات التشكك.[133] المصطلح غامض، وهو يضم فعلياً كل أنواع النشاط على الساحة الدولية، لكنه يحتل الموقع الرئيسي ضمن منظومة الأمم المتحدة. لقد انخرطت المنظمة في القضية الفلسطينية منذ أكثر من ستة عقود ولذلك فإنها تضطلع "بمسؤولية خاصة" حيال الصراع، على حد تعبير أحد مسؤولي الأمم المتحدة.[134]

مع تلاشي ثقة القيادة بالمفاوضات، على الأقل في بنيتها الحالية، فقد اتجه اهتمامها إلى صيغة يميل فيها التوازن لمصلحة الفلسطينيين. وبات هذا الاحتمال أكثر جاذبية مع تصاعد الانتقادات الأميركية والأوروبية للسياسات الإسرائيلية. وهكذا يبدو للبعض أن السعي لاكتساب الدعم الدولي إما لتعزيز الموقف التفاوضي الفلسطيني أو للالتفاف على المفاوضات خطوة منطقية.

فكر المسؤولون بمناشدة الأمم المتحدة حتى قبل المأزق الحالي.[135] مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي في ذلك الحين، خافير سولانا، أعلن في تموز/يوليو 2009 أنه إذا فشل الفلسطينيون والإسرائيليون في التوصل إلى اتفاق من خلال المفاوضات ضمن معايير محددة وجدول زمني محدد،[136] فإن المجتمع الدولي، ومن خلال الأمم المتحدة، ينبغي أن يفرض حلاً.[137] كان فياض قد اقترح مناشدة مجلس الأمن في النهاية أيضاً، لكن بالنسبة إليه، ينبغي أن يحدث ذلك بعد نهاية خطته التي تدوم لمدة عامين لبناء الدولة في عام 2011.[138]

دُفع السؤال إلى رأس جدول الأعمال في تشرين الثاني/نوفمبر 2009، عندما وصلت الدبلوماسية إلى مأزق حقيقي، وأشار عباس إلى أنه هو أيضاً فقد الثقة في المفاوضات، وأعلن عدم ترشحه للرئاسة مرة أخرى. عند تلك النقطة، اقترح مسؤولو فتح والسلطة الفلسطينية أنهم إذا لم يحصلوا على ما يريدونه من المفاوضات التي ترعاها الولايات المتحدة فإنهم سيحصلون عليه مباشرة من مجلس الأمن.[139] باستحضار سابقة إعلان استقلال كوسوفو في عام 2008، الذي تبعه اعتراف 64 دولة، بما فيها الولايات المتحدة ومعظم الدول الأوروبية، قال كبير المفاوضين الفلسطينيين، صائب عريقات، "آن الأوان كي يعترف مجلس الأمن بدولة فلسطينية على حدود 1967 وعاصمتها القدس".[140] حذّر قرار الجامعة العربية الذي أيد المفاوضات غير المباشرة من أنه إذا لم تحقق المفاوضات نتائج خلال أربعة أشهر، ينبغي أن تحال المسألة إلى الأمم المتحدة.[141]

غير أن الدفع باتجاه قرار أممي شهد بداية متعثرة في تشرين الثاني/نوفمبر. في أعقاب تغير الموقف الأميركي حول تجميد الاستيطان، والضرر الذي أحدثته قضية تقرير غولدستون، قدم بعض المسؤولين الفلسطينيين الفكرة في نوبة من الغيظ وليس كاستراتيجية مفصلة. كانت الرسائل المرسلة من قبلهم مختلطة ومتناقضة: البعض تحدث عن إعلان للدولة من طرف واحد؛[142] وتحدث آخرون عن الحصول على اعتراف الأمم المتحدة؛[143] في حين طالب البعض بأن يقوم مجلس الأمن برسم الحدود.[144] معظم هذه البيانات صيغت بلهجة صدامية: محمد دحلان، رئيس المكتب الإعلامي لحركة فتح، قال: "هذا سيضع الولايات المتحدة أمام خيار حقيقي، ما إذا كانت ستؤيد القرار أو أن تستعمل الفيتو ضده، أي أنها إما تريد السلام وحل

---

[133] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نشطاء في حركة فتح، وقادة فصائل، وسياسيين مستقلين، رام الله، الخليل، نابلس، أيلول/سبتمبر 2009 – نيسان/أبريل 2010.

[134] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، نيويورك، شباط/فبراير 2010.

[135] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في السلطة الفلسطينية، رام الله، آذار/مارس 2009.

[136] نقطة الانطلاق هي حدود 1967. يمكن لتبادل الأراضي أن يخضع للتفاوض بين الطرفين، على أساس خط 1967. تتراوح عروض الأراضي بين 6 إلى 2 بالمئة. لا ينبغي أن يكون من المستحيل العثور على رقم. يمكن للطرفين التفاوض ضمن هذا الهامش، وليس خارجه. www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/discours/110218.pdf

[137] "إذا لم يتمكن الطرفان من الالتزام بجدول زمني محدد، ينبغي عندها لحل يدعمه المجتمع الدولي أن يوضع على الطاولة. بعد موعد نهائي محدد، ينبغي لمجلس الأمن أن يتبنى حل الدولتين. وينبغي لهذا أن يتضمن جميع العناصر المتعلقة بالحدود، واللاجئين، والقدس، والترتيبات الأمنية. وينبغي أن يقبل بالدولة الفلسطينية كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، ويضع جدولاً زمنياً للتنفيذ. كما ينبغي أن يفرض تسوية النزاعات الإقليمية الأخرى العالقة وشرعنة نهاية المطالب". أوضح سولانا لاحقاً أنه صرح بذلك البيان بصفته الشخصية. المرجع السابق.

[138] "سلام فياض يشرح مشروعه في بناء الدولة ويرد على الانتقادات،" مقابلة بالعربية، *مجلة الدراسات الفلسطينية*، صيف 2009. انظر أدناه.

[139] كما قال مفاوض سابق: "الذهاب إلى الأمم المتحدة اعتراف بأننا لا نستطيع القيام بذلك بأنفسنا، وأننا لا نستطيع تقديم الحلول لشعبنا. ينبغي للأمم المتحدة أن تفعل دورها التاريخي. لا تستطيع أن تحل محل الولايات المتحدة، لكن بما أن الولايات المتحدة لا تتولى القيادة الآن، فإن على الأمم المتحدة أن تملأ الفراغ". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، 22 كانون الأول/ديسمبر 2009.

[140] وكالة أنباء معان، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

[141] *الحياة*، 4 آذار/مارس 2010. أقر مسؤولون عرب وفلسطينيون بإمكانية تمديد هذه الفترة، حيث أن هذه المناشدة ينبغي أن تحدث في المناخ المناسب. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مستشار رئاسي فلسطيني ودبلوماسي مصري، رام الله والقدس، آذار/مارس 2010.

[142] محمد دحلان، مدير المكتب الإعلامي لحركة فتح قال إن السلطة الفلسطينية كانت تفكر في "إعلان من طرف واحد للدولة ومناشدة مجلس الأمن لرسم حدود الدولة على أنها حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. *الأيام*، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2009. جدير بالذكر أنه في عام 1988 أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية دولة فلسطين التي حصلت على اعتراف حوالي 130 دولة بحلول عام 2009. Francis A. Boyle, *Palestine, Palestinians and International Law* (Atlanta, (2009. وهكذا يؤكد صائب عريقات وآخرون على أن القضية هي قضية اعتراف بذلك الإعلان وليس اعترافاً ثانياً. وكالة أنباء معان، 5 نيسان/أبريل 2010.

[143] دعا صائب عريقات للاعتراف من أجل نزع الشرعية عن النشاط الاستيطاني. *الأيام*، 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2009. عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، نبيل شعث، قال إن وفداً فلسطينياً إلى أميركا اللاتينية بقيادة الرئيس عباس كان يخطط "لجولة مكثفة تهدف إلى حشد الدعم للمصادقة على الاعتراف". وكالة أنباء معان، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2009. في 13 تشرين الثاني/نوفمبر، أوصت لجنة متابع مبادرة السلام العربية أن تعقد الجامعة جلسة طارئة على مستوى وزراء الخارجية للمطالبة بأن يعترف مجلس الأمن بالدولة الفلسطينية.

[144] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في اللجنة المركزية والمجلس الثوري لحركة فتح، تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

الدولتين، أو أن كلماتها حول دولة فلسطينية هي مجرد شعارات".[145] لم يتم التشاور مع الداعمين المحتملين ولا حتى مع وفد منظمة التحرير في الأمم المتحدة".[146] مسؤول كبير في السلطة الفلسطينية علق قائلاً: "في حالة من اليأس، يحاول البعض حرق المراحل. ينبغي أن نذهب إلى الأمم المتحدة مع أصدقائنا والعالم بأسره، لا أن نحاول جرهم جراً إلى هناك".[147]

الولايات المتحدة، غير المتحمسة لخيار الأمم المتحدة أصلاً بسبب المعارضة الإسرائيلية ورغبتها بالمحافظة على سيطرتها على عملية المفاوضات، أزعجتها اللهجة السجالية التي استعملت للترويج للفكرة والإيحاء بأن الحل سيأتي ليس من خلال المفاوضات بل من خلال قرار تتخذه الأمم المتحدة.[148] وكان الرد الدولي فورياً ومدوياً: جميع أعضاء مجلس الأمن أخبروا القيادة الفلسطينية أن إعلان الدولة ليس أمراً عملياً، أو أنه على الأقل سابق لأوانه، وأشاروا باتباع مسارات أكثر واقعية.[149]

اليوم، يتفق الجميع في رام الله وغيرها أن المسألة عولجت بشكل سيء في تشرين الثاني/نوفمبر. ومنذ ذلك الحين، عمل المسؤولون الفلسطينيون على توحيد رسالتهم، حتى عندما قدموا عدداً من المقاربات المختلفة. وتضمنت هذه المقاربات الحصول على تأكيد من مجلس الأمن بعدم شرعية المستوطنات،[150] أو إقرار معايير حل الدولتين، أو الاعتراف بدولة فلسطينية على حدود 1967 (قد تخضع لمفاوضات فلسطينية إسرائيلية مستقبلية حول تبادل الأراضي).[151] في حال رفض الأمم المتحدة اتخاذ أي إجراء – نتيجة استعمال الولايات المتحدة للفيتو، يمكن لهيئات دولية أخرى – مثل الاتحاد الأوروبي أن تتصرف. في وصفه للقرار المصادق عليه دولياً الذي يمكن أن يحدد الخطوط العامة لتسوية الصراع، قال أحد مستشاري الرئيس الفلسطيني:

> من شأن قرار يصدره مجلس الأمن أن يغير المعادلة. ستكون المرة الأولى التي تقدّم فيها الولايات المتحدة، والرباعية، والأمم المتحدة تفاصيل حول شكل التسوية النهائية وترسم خارطة لما ستبدو عليه هذه التسوية. سيشكل القرار مرجعية دولية لا يمكن لأحد أن يتحداها. إن الخطوط العريضة للتسوية تشبه السر

---

[145] *الأيام*، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

[146] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول فلسطيني، نيويورك، كانون الثاني/يناير 2009.

[147] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

[148] خشيت الولايات المتحدة من أن ينتظر الفلسطينيون حتى يتحرك مجلس الأمن، وسعت لإقناع حلفائها الأوروبيين وغيرهم بعدم صوابية الفكرة. في شباط/فبراير 2010، قال أحد المسؤولين الأميركيين: "نحث أولئك الذين يتحدثون إلى الفلسطينيين أن يوضحوا لهم أن خيار مجلس الأمن غير وارد". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، شباط/فبراير 2010. مسؤول فرنسي أكد أن السيناتور جورج ميتشل "صب ماءاً بارداً جداً" على أي اقتراح بالذهاب إلى الأمم المتحدة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، باريس، كانون الثاني/يناير 2010.

[149] تعليقاً على تقرير مفاده أن القيادة الفلسطينية كانت قد طلبت من الاتحاد الأوروبي دعم خطتها للإعلان من طرف واحد عن إقامة الدولة، قال وزير الخارجية السويدي، كارل بيلدت، الذي كانت بلاده تشغل رئاسة الاتحاد الأوروبي في ذلك الحين، "لقد قلنا من قبل إننا سنكون مستعدين للاعتراف بدولة فلسطينية، غير أن الظروف لم تصبح مواتية بعد". بينيتا فيريرو فالدنر، مفوضة الشؤون الخارجية حينذاك، رددت نفس الرأي: "أهم شيء الآن هو مساعدة الأميركيين على جمع الطرفين إلى طاولة المفاوضات". وزارة الخارجية الأميركية أصدرت بياناً يقول: "نعتقد ونؤمن بقوة بأن أفضل وسيلة لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في دولة فلسطينية متصلة وقابلة للحياة هي المفاوضات بين الطرفين". انظر: EUobserver.com, 17 November 2009, at http://euobserver.com/9/29006، وأيضاً مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أمميين، نيويورك، شباط/فبراير 2009.

[150] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع وزير في السلطة الفلسطينية، رام الله، كانون الأول/ديسمبر 2009. أحد أعضاء اللجنة التنفيذية لفتح روّج لهذه الفكرة، على أساس أنها يمكن أن تبرر العودة إلى المفاوضات المباشرة حتى في حال عدم تجميد الاستيطان. شرح ذلك قائلاً: "يمكن لقرار أن يعكس شرعنة المستوطنات بشكل خفي وتدريجي، هذه المستوطنات التي تستمر إسرائيل في بنائها رغم عدم قانونيتها، على افتراض أنها ستتم شرعنتها بمفعول رجعي. هناك العديد من قرارات الأمم المتحدة بهذا الخصوص، لكنها قديمة ومنسية. والولايات المتحدة مسؤولة جزئياً عن هذا بسبب تغيير طريقتها في الحديث عن المستوطنات؛ رغم أن القيادة الفلسطينية مسؤولة أيضاً لأنها تجاهلت القضية لوقت طويل. إن قراراً من مجلس الأمن من شأنه أن يعكس دينامية الشرعنة ويغير المعنى الكلي للمفاوضات". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، رام الله، كانون الأول/ديسمبر 2009.

[151] اتضحت مناشدة الهيئات الدولية بأشكال أخرى أيضاً. وقد قاد سلام فياض هذه العملية بعدد من الأوجه، محاولاً إظهار – بعد قرار مجلس الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر 2009 بأنه "ينبغي إيجاد وسيلة من خلال المفاوضات لتسوية وضع القدس بوصفها العاصمة المستقبلية لدولتين" ودعا إلى إعادة فتح المؤسسات الفلسطينية هناك – أن إسرائيل ليست وحدها على الساحة الدولية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في السلطة الفلسطينية، رام الله، كانون الأول/ديسمبر 2009. حاول فياض كسب ود وزراء الخارجية الأوربيين، واتصل باثنين وعشرين منهم، واتصل ببعضهم أكثر من مرة، خلال الساعات الثماني والأربعين التي سبقت تصويت المجلس على القرار. كما عمل على تأخير رفع درجة علاقات إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي وكذلك عضويتها في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. دعا فياض مع عباس إلى مقاطعة منتجات المستوطنات. وتحدث رئيس الوزراء، إضافة إلى قادة فتح وآخرون، عن التزامات الدولة بموجب القانون الدولي الإنساني ورأي محكمة العدل الدولية حول الجدار الفاصل. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مستشار رئيس الوزراء، رام الله، آذار/مارس 2010. دعا بعض الفلسطينيين إلى اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، صاحبة الاختصاص إذا أحيلت جريمة إلى المدعي العام من قبل إحدى الدول الأطراف أو من مجلس الأمن، أو عند شروع المدعي العام في تحقيق خاص في ظروف معينة. لقد تقدمت السلطة الفلسطينية بطلب لإقامة دعوة بخصوص عملية الرصاص المسكوب، رغم أن حظوظها في النجاح بدت محدودة. إذا تم الاعتراف بفلسطين كدولة وأصبحت طرفاً في النظام الأساسي، وارتُكبت الأعمال المشار إليها على التراب الفلسطيني، فإن حجتها وموقفها سيتعززان. في تقرير صدر في شباط/فبراير، قال معهد روت الإسرائيلي، "في السنوات القليلة الماضية، تعرضت إسرائيل لانتقادات قاسية في سائر أنحاء العالم، ما نتج عنه تراجع في صورتها الدولية، ودفع ثمن استراتيجي باهظ". واستنتج أن "المضامين الاستراتيجية باتت واضحة بجلاء: التدخل الدولي المتزايد في الشؤون الداخلية لإسرائيل؛ ووضع مزيد من القيود على قدرة إسرائيل على استعمال قواتها العسكرية؛ والمقاطعة والعقوبات الاقتصادية؛ والقيود المفروضة على سفر الضباط، والمسؤولين، والسياسيين بسبب تطبيق الولاية القانونية العالمية".
"The Delegitimization Challenge: Creating a Political Firewall", 14 February 2010, http://reut- nstitute.org/en/Publication.aspx?PublicationId=3769.

المعروف: الجميع يعرفه لكن لا أحد يستطيع قوله. لو فعلوا ذلك، فإن القرار سيكتسب حياة خاصة به وسيكون له أثر كرة الثلج، ويولّد الزخم السياسي والقانوني. إذا تبنت الولايات المتحدة موقفاً، فإنها لن تبقي القرار على الرف، بل ستعمل على تطبيقه. وسيكون للأوروبيين الحرية كي يفعلوا المزيد.[152]

قد يكون المقترح الأكثر شعبية هو الاعتراف بدولة على حدود 1967، وهو خيار يرتبط بشكل رئيسي برئيس الوزراء الفلسطيني. يسعى فياض على عدة مسارات في آن واحد: ففي حين يسعى لبناء دولة على الأرض، فإنه يكثف اتصالاته الدولية كي يطور تدريجياً إجماعاً حول الاعتراف. إنه يرفض أي تحرك متهور، ويجادل بأنه ينبغي ألاّ يأتي السعي للاعتراف قبل أن يكون مشروع بناء الدولة قد أصبح في وضع متقدم جداً. كما سنناقش أدناه فإن الفكرة هي أن يمضي الفلسطينيون قدر المستطاع نحو الدولة تحت ظروف الاحتلال قبل مناشدة العالم للمساعدة في إزالة العقبة الأخيرة في وجه الاستقلال. كما لاحظ أحد مستشاري فياض، فإنه يمكن للمرء أن يرى أن ثمة "استجابة دولية" أكبر. الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، وصف المستوطنات بأنها "غير شرعية"؛[153] والولايات المتحدة قبلت بإطار زمني مدته عامان للمفاوضات، صادقت عليه الرباعية فيما بعد، وهو ما يتطابق مع طول برنامج فياض؛ وتبنى الاتحاد الأوروبي بياناً في السياسة الخارجية يشير إلى حدود 1967 والقدس الشرقية كعاصمة للفلسطينيين.

عندما نصبح مستعدين، ولا تتمخض المفاوضات عن دولة، سيتوجب على المجتمع الدولي أن يضطلع بمسؤولياته بالاعتراف بالدولة الفلسطينية. لقد ساعد المجتمع الدولي على الدوام الفلسطينيين على الأرض من خلال المساعدات، غير أن هذه المساعدة ينبغي أن توضع الآن في سياق سياسي.[154]

يعتقد أنصار هذا الخيار أن الاعتراف إذا أتى عندما يكون الفلسطينيون قد فعلوا ما في وسعهم في ظل الظروف الحالية لبناء الدولة، فإنه سيحول الصراع من صراع شعب تحت الاحتلال إلى صراع دولة واقعة تحت الاحتلال، ونقل المناظرة من المفاوضات حول قضايا الحل النهائي إلى "ترتيبات" لتنفيذ تسوية تم إقرارها عالمياً.[155] هناك مؤشرات بأن بعض الحكومات على الأقل يمكن أن تقتنع بالسير في هذا الاتجاه. في حين أن الجميع في أوروبا يرفضون الذهاب إلى مجلس الأمن اليوم، فإن ممثلي بعض الدول الرئيسية يقولون بأن منظورهم قد يتغير بحلول عام 2011، إذا ظل المأزق قائماً.[156]

رغم ذلك يبقى هناك عدد من الأسئلة الأساسية دون جواب. مثل هل هذا الخيار سيكون بمثابة تحد جوهري للنهج الحالي وبالتالي للراعي الرئيسي له، الولايات المتحدة (التي من المحتمل جداً أن تستعمل الفيتو على أي قرار يتضمن الاعتراف بالدولة).[157] أما الشريك التفاوضي للفلسطينيين، إسرائيل (التي يمكن توقع اتخاذها إجراءات انتقامية، وفي الحد الأدنى، أن تقلص من تعاونها في أجندة بناء الدولة. وهناك أصلاً شكوكاً حول ما تصفه بالأحادية الفلسطينية التي تغذي جدلاً داخلياً في إسرائيل حول الردود المحتملة. أحد المستشارين السابقين لنتنياهو قال: "لا يستطيع الفلسطينيون تحقيق أهدافهم بشكل كامل باتباع استراتيجية صدامية. عليهم أن يعودوا إلى التعاون – من استراتيجية قانونية تسعى للحصول على حكم خارجي إلى استراتيجية تستند إلى الوساطة والمفاوضات تهدف إلى التوصل إلى حل من خلال الاتفاق".[158]

بالنظر إلى الاعتماد الهائل للسلطة الفلسطينية على إسرائيل - في التجارة، والوصول، والحركة وعائدات الضرائب، على سبيل المثال – فإن على الفلسطينيين أن يفكروا في الكيفية التي يمكن من خلالها لاستراتيجية دولية، صدامية من حيث التعريف، أن تتعايش مع النموذج التعاوني الحالي، أو ما إذا كان يتوجب تبني خيار على مستوى أكثر أساسية. بعض المسؤولين الإسرائيليين كان واضحاً؛ ومن بينهم وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان: "إن أي قرار من طرف

---

[152] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد مستشار الرئيس عباس، رام الله، آذار/مارس 2010. غير أن وصفاً دولياً للتسوية النهائية يمكن أن يثير مشاكل سياسية للقيادة الفلسطينية. فإلى جانب العناصر التي سترحب بها دون شك، سيكون هناك بعض العناصر التي لن تكون مرتاحة إليها – بشكل أساسي فيما يتعلق باللاجئين. ولهذا السبب، فإن الفلسطينيين أبدوا فتوراً، إن لم يكن معارضة لوضع الولايات المتحدة لأفكارها على الطاولة في نهاية إدارة بوش.

[153] تصريح للأمين العام للأمم المتحدة، 10 آذار/مارس 2010.

[154] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد مستشاري فياض، رام الله، آذار/مارس 2010.

[155] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد مستشاري فياض، رام الله، آذار/مارس 2010.

[156] "روسيا لن تتعاون مع مثل هذا التحرك في مجلس الأمن، كما لن تتعاون مع إعلان الدولة من طرف واحد. غير أن موقفنا يمكن أن يتغير خلال العام أو العامين القادمين إذا استمر المأزق قائماً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي روسي، تل أبيب، شباط/فبراير 2010. "المملكة المتحدة لا تؤيد على الإطلاق الذهاب إلى مجلس الأمن الآن. المملكة المتحدة تقف بشكل كامل خلف الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لإعادة إطلاق المفاوضات. من الواضح أن هذه هي الخطة آ. أما الذهاب إلى مجلس الأمن فيمكن أن يصبح جزءاً من الخطة ب في النهاية، غير أن العمل على ذلك المسار الآن من شأنه أن يقوض الخطة آ". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي بريطاني، شباط/فبراير 2010.

[157] يأمل بعض الفلسطينيين أن واشنطن ستغير رأيها ولا تستعمل الفيتو في حال استمرار الشلل الدبلوماسي والانتقادات الدولية المتنامية لإسرائيل. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مستشار قانوني فلسطيني، رام الله، آذار/مارس 2010. أحد المسؤولين الكبار في السلطة الفلسطينية قال: "في الوضع السائد اليوم، يصعب تخيل قبول الولايات المتحدة بهذا الخيار. غير أن الوضع له ديناميته الخاصة. ينزع الناس عادة لرؤية الأوضاع بطريقة سكونية، غير أن مسلمات اليوم ليست ثوابت طبيعية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول كبير في السلطة الفلسطينية، رام الله، آذار/نيسان 2010.

[158] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، 8 نيسان/أبريل 2010. وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان أكد أن جزءاً كبيراً من حملة نزع الشرعية الموجهة ضد إسرائيل تقوم به السلطة الفلسطينية. ... أنا لا أعتقد أنهم صادقين بالنظر إلى دعواتهم لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية والدعوات القضائية التي يقيمونها. ... علينا أن نبحث كمجتمع ما إذا كنا سنقبل بمثل هذه الشروط للعبة، التي يقومون بمقتضاها بالتفاوض معنا دبلوماسياً من جهة، ومن جهة أخرى يوظفون جزءاً كبيراً من مواردهم للعمل ضدنا". شهادة أمام لجنة الشؤون الخارجية والأمن التابعة للكنيست، 15 شباط/فبراير 2010. *Haaretz*، 16 شباط/فبراير 2010.

واحد (لإعلان الدولة) سيجعلنا في حل من جميع التزاماتنا وسيسمح لنا باتخاذ قرارات من طرف واحد، على سبيل المثال، فرض السيادة الإسرائيلية على مناطق معينة، وقطع جميع الاتصالات ووقف تحويل الأموال وسلسلة من المزايا والاتفاقات التي تم وضعها منذ اتفاقات أوسلو".[159] في الوقت الراهن، يزعم المسؤولون الفلسطينيون بأنهم لا يكترثون لمثل هذه التهديدات.[160]

حتى لو اعترف المجتمع الدولي – أو شريحة كبيرة منه – بالدولة، فمن غير الواضح، إذا وضعنا الرمزية جانباً، كيف سيسهم ذلك في تحقيق التطلعات الفلسطينية. يقر أنصار هذا الخيار أنه لن يغير الواقع مباشرة على الأرض لكنهم يجادلون بأنه سيغير المعادلة السياسية لصالح الفلسطينيين.[161] ويبدو أن الحكومة الإسرائيلية تعتقد ذلك أيضاً، حيث أنها تعتقد أن مثل هذا القرار سيكون عنصراً في "تسوية مفروضة" على إسرائيل.[162]

رغم ذلك، فإن المنتقدين الفلسطينيين يشيرون إلى أن الاعتراف بحد ذاته لن يخلّص الضفة الغربية من الاحتلال، ويفضي إلى عاصمة في القدس الشرقية أو تسوية قضية اللاجئين.[163] أحد المحللين الفلسطينيين طرح السؤال التالي: "قل لي كيف سيكون الوضع مختلفاً في اليوم التالي للاعتراف بالدولة. بأي شكل سنكون أقرب إلى تحقيق أهدافنا؟[164] يخشى آخرون أن الاعتراف بالدولة في حين تبقى تحت الاحتلال يخاطر بتهدئة الرأي العام العالمي بإقناعه أن الصراع قد تمت تسويته وأن يتم اختزاله إلى مجرد نزاع على الحدود. أحد أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية قال: "إن تسمية الدولة الفلسطينية دولة لا يقل خيالية عن تسمية السلطة الفلسطينية سلطة".[165]

ب. بناء الدولة

في وقت يسود فيه تشاؤم طاغ، عبّر سلام فياض عن تفاؤل لا حدود له. في حين يرى العديد من الفلسطينيين أن حل الدولتين بعيد المنال، أو أنهم يبحثون عن بدائل للمفاوضات، فإن رئيس الوزراء وحكومته وجدوا هذا البديل. يتحدث العديد من الوزراء بتشكك حول المفاوضات الثنائية؛ وعلى حد تعبير أحدهم: "الولايات المتحدة لن تفرض شيئاً على إسرائيل ولن تكون فلسطينية أكثر من الفلسطينيين. وهكذا فالمراهنة على المفاوضات خاسرة بالضرورة".[166] كما يرى كثيرون في الحكومة، فإن المأزق الحالي ينطوي على مزايا خفية، من حيث أنه يبدد الوهم من أن المفاوضات بحد ذاتها تشكل تقدماً ويعيدون تركيز الاهتمام على ما يعتبرونه الصراع الحقيقي: إقامة حقائق على الأرض وحشد دعم المجتمع الدولي. أحد الوزراء قال:

> لقد استعملت إسرائيل المفاوضات كغطاء لستة عشر عاماً، أما الآن فقد كشفنا زيفهم. نتنياهو يقول إنه يريد المفاوضات. حسن، نحن لا نريد نموذجه في المفاوضات. الآن بات عليه أن يشرح للعالم بأسره سبب عدم تحقيق تقدم في موضوع السلام، وفي هذه الأثناء نقوم نحن ببناء دولتنا.[167]

تبنى فياض استراتيجية تتكون من ثلاثة محاور. مع الفلسطينيين، يهدف إلى استغلال الرفض المتكرر والشعور بأنهم ضحايا، لبناء المؤسسات وزيادة التنمية تحت الاحتلال الإسرائيلي. ومع الإسرائيليين، يسعى ليظهر لهم أن لديهم شريك نشط ومقتدر في السلام. ومع المجتمع الدولي، يحاول أن يظهر أنه يلعب بموجب

---

[159] *Haaretz*، 6 نيسان/أبريل 2010.

[160] إنهم يؤكدون على أنه لا ينبغي المبالغة في المستوى القائم للتعاون الإسرائيلي: "لقد عشنا على حد السكين لفترة طويلة جداً. الأمر ليس وكأن إسرائيل منحتنا شهر عسل، وهي الآن تسحبه منا". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع حسن أبو لبدة، وزير الاقتصاد الوطني في السلطة الفلسطينية، رام الله، آذار/مارس 2010. أحد المقربين من فياض أكد نفس النقطة: "إننا لا نحصل إلاّ على النزر اليسير من المساعدة الإسرائيلية حالياً. انظر إلى ما يحدث في غزة، والعقبات المستمرة في الضفة الغربية، والصعوبات التي نواجهها في المنطقة ج من الضفة. إذا فرضت إسرائيل مزيداً من القيود علينا، فإنها ستجد نفسها وحيدة ومعزولة. نحن نقدم للعالم أجندة إيجابية، وهذا سر قوتنا". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، آذار/مارس 2010.

[161] المستشارون القانونيون للسلطة الفلسطينية والباحثون القانونيون الدوليون يحددون عدة مزايا تحققها الدولة. في حين أن الاحتلال يعامل لدى العديد من البلدان على أنه مسألة داخلية تخص الدولة – رغم وقوعه في المحصلة تحت رعاية القانون الدولي الإنساني – فإن الاستيلاء على دولة مجاورة يرقى إلى عدوان دولة على دولة. ومن هذا المنظور فإن وجود الدولة قد يغير شروط النقاش على المستوى الدولي، ويحول التركيز من تفاصيل القانون الدولي الإنساني إلى أعمال حرب ضد دولة مجاورة. ولأن الدول تنزع عادة للنظر إلى الدول الأخرى باحترام أكبر مما تمنحه للكيانات من غير الدول، فإنه من المرجح أن تتصرف دفاعاً عن دولة محتلة بشكل أفضل مما تفعله في حالة الدفاع عن شعب محتل. هذا إضافة إلى أن وجود الدولة يسمح للفلسطينيين بإبرام الاتفاقيات أو ربما اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، مما يقوي موقفهم في مواجهة إسرائيل.

[162] "تشكل خطة فياض خطراً على الحوار السياسي. إذا استمر على المسار الحالي، فإنه سيدفع بالأمور في النهاية إلى الحافة. بدلاً من العمل على الأرض لإكمال الحوار، يمكن أن يصبح أداة لفرض قرار من أعلى". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، آذار/مارس 2010. انظر أدناه النقاش حول ردود الفعل الإسرائيلية.

[163] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في منظمة التحرير الفلسطينية، آذار/مارس 2010.

[164] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محلل فلسطيني، نيسان/أبريل 2010. ويؤكد آخرون أنه ليس هناك شح في القانون الدولي فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني وأن المهمة الحقيقية تكمن في إيجاد السبل لاستعمال الأدوات الموجودة أصلاً.

[165] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، آذار/مارس 2010.

[166] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، تشرين الثاني/نوفمبر 2009. بالنظر إلى غياب إطار للمفاوضات يحظى بالمصداقية، أضاف وزير آخر: "السبب الوحيد لارتياحي للجلوس على هذا الكرسي" - ونقر على ذراع كرسيه – "هو أن أبو مازن يرفض التفاوض. المفاوضات ليست العنصر الجوهري هنا. ما هو جوهري يكمن تحت المفاوضات، الوقائع على الأرض". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، كانون الأول/ديسمبر 2009. مسؤول إسرائيلي سابق، في مراجعة لما أسماه "مباراة المصارعة" بين دعامتي مؤسسة رام الله – الرئاسة والحكومة – وضع الخلافات في إطار مألوف على جانبه من الحدود: عباس، كما قال، أقرب إلى "الصهاينة السياسيين" الذي كانوا يعتقدون أن الدولة اليهودية ستنشأ من خلال رعاية القوى الكبرى، في حين أن فياض أقرب إلى "الصهاينة البراغماتيين"، الذين بنوا الدولة صعوداً من الأرض. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول سابق في وزارة الدفاع، شباط/فبراير 2009.

[167] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، كانون الأول/ديسمبر 2009.

قواعده – ويرسل إشارات إلى أنه عندما يحين الوقت، سيطلب منه أيضاً أن يقوم بما عليه. عندما تنتهي خطته في آب/أغسطس 2011 – أي بعد ستة عشر شهراً فقط – يأمل بأن تكون السلطة الفلسطينية مؤهلة لعرض قضيتها بشكل أقوى على المستوى الدولي. أحد مستشاري فياض علق قائلاً: "سيضطر المجتمع الدولي للرضوخ، حيث أن الاحتلال سيكون العقبة الوحيدة المتبقية أمام قيادة الدولة".[168]

تحقق استراتيجية فياض نجاحات أكثر مما توقع كثيرون. لقد اكتسب احترام الفلسطينيين – الذين منحوه إياه على مضض لأنهم قللوا من شأن حنكته السياسية،[169] واحترام الإسرائيليين الذين شعروا بالقلق وأفزعهم إدراك أن لتعاونه حدوداً وأنه يأتي في إطار أجندة سياسية واضحة.[170] في حين أن المسؤولين الدوليين الذين يتحدث إليهم فياض يشيرون اليوم أن "التوقيت غير مناسب" لتدخل قوي، فإنهم يبقون الاحتمال قائماً بأن موقفهم قد يتغير بحلول منتصف 2011.[171] طالما أن المفاوضات في مأزق، فإن قطار فياض سيكون الوحيد المتحرك.

المثير للانتباه أن الحكومة لا تتحاشى القيام بأنشطة في المنطقة ج (والتي تشكل حوالي 60 بالمئة من الضفة الغربية التي تتمتع فيها إسرائيل، طبقاً لاتفاق أوسلو بالسلطة المدنية والعسكرية الحصرية)،[172] حيث تهدف إلى توسيع وصول السلطة الفلسطينية الجغرافي – وبالتالي السياسي – حتى في ظل عدم وجود اتفاقية. وتقول إن أولويتها هي مساعدة الناس كي يظلوا في أرضهم وتعزيز قدرتهم على البقاء صامدين في وجه المحاولات الإسرائيلية لتهجيرهم وسلب أراضيهم.[173] سرّعت السلطة الفلسطينية، بإذن وأحياناً دون إذن، العمل في تلك المنطقة وعلى الجانب الغربي (الإسرائيلي) من الجدار الفاصل. مسؤول كبير في السلطة الفلسطينية يقول عن أجندة فياض: "هذا هو محور حياته الآن. إذا دمرت إسرائيل ما نبنيه، فإننا نبنيه من جديد".[174] أو كما قال أحد النشطاء الزراعيين في وادي الأردن – الذي أشاد بالاهتمام الذي أولته السلطة الفلسطينية لمنطقته، "سمعت عباس يقول إنه بالنسبة إليه ليس هناك مناطق آ، أو ب، أو ج، وأنها كلها أراضي الدولة التي نحاول بناءها. سمعته يقول إنه لا يستطيع قراءة الحرف ج".[175]

رغم القيود الإسرائيلية المرهقة،[176] فإن عدداً كبيراً من المشاريع التنموية الصغيرة تم بالفعل إنجازها في المنطقة ج.[177] المانحون، الذين كانوا في السابق يتحاشون المنطقة خشية إيقاظ المخاوف الإسرائيلية – والتي على حد تعبير مسؤول في السلطة الفلسطينية "أصبحت لأسباب وغايات مختلفة أراض متنازع عليها وليست أراض محتلة – باتوا يتنافسون اليوم على تمويل المشاريع فيها ويساعدون السلطة الفلسطينية في الضغط على إسرائيل للحصول على الأذونات اللازمة.[178]

وتهدف السلطة الفلسطينية أيضاً إلى زيادة الخدمات الحكومية اليومية في المنطقة ج، بداية بالأمن.[179] يدرس فياض نشر قواته الأمنية في

---

[168] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد مستشاري فياض، رام الله، تشرين الثاني/نوفمبر، 2010. في مقابلة أجرتها معه صحيفة *Haaretz* في 2 نيسان/أبريل 2010، أكد فياض أن "لحظة ولادة هذا المولود ستأتي، ونقدر أن يكون ذلك في عام 2011. ... إذا فشلت خطة بناء الدولة لسبب أو لآخر بحلول 2011، فإننا سنكون قد راكمنا ميزات كبيرة، على شكل وقائع على الأرض بحيث أن الواقع سيفرض نفسه على العملية السياسية".

[169] تشير مقابلات مجموعة الأزمات إلى أن فياض يتمتع بقدر أكبر من التأييد في القرى والبلدات الصغيرة – التي تركزت فيه مشروعاته التنموية الصغيرة – مما في المناطق الحضرية الرئيسية. من الأسهل رؤية النتائج الملموسة لهذه المشاريع (على سبيل المثال، طريق معبد، غرفة أضيفت إلى مدرسة، أو بئر ماء بالقرب من محطة كهرباء) من رؤية نتائج بناء المؤسسات في البيروقراطيات الكبيرة ذات الطابع غير الشخصي. في إحدى قرى وادي الأردن، قالت امرأة إن ما فعلته السلطة الفلسطينية للمجتمع "أكثر مما فعلته فتح لنا في كل تاريخها". أحد الواقفين الذين كانوا يستمعون إلى القصة أضاف: "أو ما فعله أبو مازن". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بني حسن، آذار/مارس 2010.

[170] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في وزارة الخارجية الإسرائيلية، القدس، آذار/مارس 2010.

[171] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسيين بريطانيين، وفرنسيين، وروس، القدس، شباط/فبراير 2010.

[172] طبقاً لاتفاق بين الإسرائيليين والفلسطينيين في عام 1995، فإن أراضي الضفة الغربية صنفت في ثلاث مجموعات: المنطقة آ، التي منح فيها الفلسطينيون السيطرة الأمنية والمدنية؛ والمنطقة ب، التي منح فيها الفلسطينيون السيطرة المدنية دون الأمنية؛ والمنطقة ج، التي احتفظ فيها الإسرائيليون بالسيطرة الكاملة. بحلول عام 2000، تم تصنيف حوالي 36 بالمئة من أراضي الضفة الغربية على أنها منطقة آ أو ب، إضافة إلى الـ 3 بالمئة التي جُعلت محمية طبيعية تحت السيطرة الفلسطينية. أما ما تبقى من الضفة الغربية فاعتبر منطقة ج. "Restricting Space: The Planning Regime Applied by Israel in Area C of the West Bank", Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, December 2009. خلال الانتفاضة الثانية، وخصوصاً مع احتلال إسرائيل لمدن الضفة الغربية، تلاشى التمييز بين هذه المناطق، ولم تستعد السلطة الفلسطينية السيطرة الكاملة في المنطقة آ.

[173] أعلن فياض، وهو يزرع شجرة في قرية عراق بورين، "نحن نتضامن معكم هنا وفي كل مكان من الوطن أضر به مشروع المستوطنات. ... نحن شعب مصمم على أن يبقى على هذه الأرض". *الأيام*، 26 شباط/فبراير 2010. أحد وزراء السلطة الفلسطينية علّق قائلاً: "الشيء الأهم هو الدفاع عن الأرض. نحن نعطي الأولوية التنموية للمناطق التي تستهدفها المستوطنات والجدار". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، نيسان/أبريل 2010.

[174] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، تشرين الثاني/نوفمبر 2009. وأورد مثالاً عن طريق وروضة أطفال بنيت وطريق شقت وتم تدميرهما وأعيد بناؤهما.

[175] *Haaretz*، 11 آذار/مارس 2010.

[176] "Restricting Space: The Planning Regime Applied by Israel in Area C of the West Bank"، مرجع سابق.

[177] السلطة الفلسطينية لا تصنف مشاريعها حسب التصنيف آ، و ب، و ج. أحد مستشاري فياض قدر أن عدد المشاريع التي تم إنجازها في المنطقة ج "بالمئات ربما". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، آذار/مارس 2010.

[178] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول كبير في السلطة الفلسطينية، رام الله، آذار/مارس 2010.

[179] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في السلطة الفلسطينية، رام الله، كانون الأول/ديسمبر 2009. في حين اقترحت الولايات المتحدة سلسلة من إجراءات بناء الثقة، بما فيها تحويل المنطقة ج إلى المنطقة آ أو ب، فمن غير المرجح أن توقف إسرائيل توغلاتها في أي جزء من الضفة الغربية. مسؤول سابق في مجلس الأمن القومي الإسرائيلي قال: "لا يهم ما إذا كنت تتحدث عن الانسحاب من 2 بالمئة أو 90 بالمئة من الأرض. إذا لم يكن لدينا طريقة لضمان الأمن، فإننا لن نفعل ذلك. في الوقت الراهن، ليس لدينا

المراكز السكنية هناك. لكن من غير المرجح أن تقوم إسرائيل بإعادة تعريف المنطق كي تسمح بذلك لكن، وعلى حد تعبير مسؤول مساعدات دولية، يمكنها إظهار "المرونة والبراغماتية" لتسهيل عمل السلطة الفلسطينية؛ كما يمكنها إصدار أوامر عسكرية تمنح الصلاحيات للسلطة الفلسطينية في تلك المناطق".[180] هذه الخطوات جارية بالفعل بطريقة ما: في تطور غير مسبوق يوحي بدرجة كبيرة (يصفها البعض بغير المسبوقة) من التعاون الإسرائيلي – الفلسطيني والقدر الكبير من الثقة بين فياض ووزير الدفاع إيهود باراك،[181] من المتوقع لقوات الأمن الفلسطينية أن تزيد من منطقة نشاطها بحوالي 1,000 بالمئة، بما في ذلك أراض في المنطقة ب التي كان يسمح لهم في الماضي بالعمل فيها فقط بتنسيق من الجيش الإسرائيلي.[182]

رغم نجاحات رئيس الوزراء، فإن أجندته تواجه عدداً من العقبات الهامة. أولى هذه العقبات فلسطينية. كثيرون داخل فتح – يمكن القول أغلبية – يؤيدون مشروع بناء الدولة الذي يقوم به، إن لم يكن فقط بسبب افتقار الحركة حالياً لاستراتيجية محددة بشكل جيد وخاصة بها.[183] غير أن هناك آخرون يحشدون القوى ضده، بعضهم لأسباب سياسية والبعض الآخر لأسباب شخصية. ما من شك في أن سطوع نجم فياض وحقيقة "أنه أكثر القادة السياسيين نشاطاً في الضفة الغربية، إذ يقوم بزيارات إلى سائر أنحاء المنطقة"،[184] يشكل تهديداً لخصومه. كما أن البعض يسعى لإعادة حركة فتح إلى موقع السلطة لأنهم يشعرون أن هذا حقها الوطني.[185]

آخرون يقدمون نقداً أكثر جوهرية – رغم أن الخط الفاصل بين الطموح الشخصي والخلافات بشأن السياسات يمكن أن يتلاشى. إنهم يحذرون من أن يصبح شريكاً لنتنياهو في "السلام الاقتصادي" الذي يقترحه، والذي سيؤدي إلى شيء أقل بكثير من الدولة المستقلة. يجادل هؤلاء بأن بناء المؤسسات تحت الاحتلال أمر مستحيل، واستبدال الإصرار الذي لا يقبل المساومة على الحقوق بالحديث عن الحكم الرشيد ما هي إلاّ وصفة لتجميل الاحتلال. يقلق البعض من أن الأمر سينتهي بفياض، عن عمد أو غير عمد، مسهلاً لترتيبات مؤقتة طويلة الأمد، أو دولة بحدود مؤقتة، يفضلها بعض الإسرائيليين لكن يعارضها جميع الفلسطينيين، الذين يخشون أن تجردهم القضية من إلحاحها في نظر المجتمع الدولي.[186]

أحد قادة فتح قال: "يريد فياض أن يركب القطار إلى الاستقلال لكنه سيترجل منه عند محطة الحكم الذاتي".[187] أحد المحللين علق قائلاً: إنه سيجد نفسه "رئيس بلدية الضفة الغربية".[188] وقال آخر إنه

هذا النموذج". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

[180] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول مساعدات دولي، القدس، آذار/مارس 2010.

[181] مسؤول أميركي تعجب من درجة التعاون القائمة بين الرجلين، خصوصاً بالنظر إلى انعدام الثقة السائد. "لقد أخبرنا باراك أنه سيقوم بأي شيء يطلبه منه فياض، حتى لو لم يكن يتفق معه، لأنه يثق به". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، شباط/فبراير 2010. "إنها القناة الوحيدة العاملة حالياً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، واشنطن، آذار/مارس 2010.

[182] يبقى هذا الترتيب إشكالياً إلى حد ما بالنسبة للسلطة الفلسطينية: رغم أن منطقة العمليات هذه ستنمو بشكل كبير، فإن المناطق الرئيسية ز1 – الجزء من الخليل الذي سيطرت عليه قوات الأمن الفلسطينية في عام 2002، والأشبه بالمنطقة أ في باقي أنحاء الضفة الغربية – لا يشملها التوسع. يساور المسؤولين الفلسطينيين في الخليل القلق بأن تحرك الجيش الإسرائيلي يشكل إعادة رسم من طرف واحد للمناطق التي تعتبرها الحكومة الإسرائيلية "فلسطينية". مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أمني في الخليل، آذار/مارس 2010. إن توسع النشاط الأمني الفلسطيني لا يعني نهاية العمليات العسكرية والاستخبارية الإسرائيلية، وهو ما يغيظ السلطة الفلسطينية. مسؤول كبير في الجيش الإسرائيلي عبر عن الإجماع الأمني الإسرائيلي على النحو التالي: "لا يمكن لجيش الدفاع الإسرائيلي أن ينسحب الآن من أراض إذا لم ترد أن تتعرض للهجوم الآن. ... نحن بحاجة لأمن مطلق. ليس لدينا تهديدات بإطلاق الصواريخ في هرتزليا و تل أبيب بفضل الجيش الإسرائيلي – وهذا مفاجئ جداً – وقوات الأمن الفلسطينية. ... هذا مشجع جداً – على الأقل لم أكن أتوقعه. إنه مشجع لمفهوم التعاون من القواعد إلى القمة. أنا لا أتحدث عن ألف عام، لكن علينا أن نكون متأكدين قبل الانسحاب من الأراضي". الجنرال عاموس جلعاد، رئيس فرع الأمن السياسي في وزارة الدفاع، مؤتمر هرتزليا، 2 شباط/فبراير 2010.

[183] Crisis Group Report, *Salvaging Fatah*, op. cit، مرجع سابق.

[184] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محلل فلسطيني، شباط/فبراير 2010.

[185] أحد أعضاء اللجنة المركزية لحركة الفتح استعمل كلمات قاسية: "فياض لا يخدم القضية الفلسطينية. ما حققه ليس سوى جزء صغير مما حققته فتح في التسعينيات. مشاريعه التنموية مشاريع منظمات غير حكومية: إنها لا تستند إلى استراتيجية تنموية بل إلى استراتيجية علاقات عامة. إنها عملية شراء أصوات. التنمية لا تتطلب أن تقوم الصحافة بتوثيق كل خطوة تخطوها. عرفات عاش مرارة التجربة الفلسطينية، ولذلك السبب كان عنده إحساس بالتواضع. كان يعيش على الزيتون والزعتر. وهذا ما وحّده مع الشعب. فياض مخلوق مختلف تماماً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، أيلول/سبتمبر 2009. لا شك أن قادة حماس يعولون على مثل هذه الخصومات ويشيرون إلى أن فياض قد أصبح أقوى سياسي غير إسلامي في الضفة الغربية (باستثناء مروان البرغوثي الذي تعتقله إسرائيل). مسؤول رفيع المستوى قال: "سلام فياض يبني مسيرته المهنية وعينه على أن يصبح الرئيس القادم للسلطة الفلسطينية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، دمشق، شباط/فبراير 2010. أضاف آخر: "فياض يكسب على حساب عباس، وهذا ما يولّد عدائية شديدة داخل فتح، خصوصاً تحت مستوى القيادات الكبرى. في الوقت الراهن لا يفعلون شيئاً حيال ذلك. لكن في لحظة ما، يمكنهم أن يقرروا أن ذلك تجاوز الحدود وعليهم أن يوقفوه". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، دمشق، شباط/فبراير 2010.

[186] يتعرض فياض للنقد من العديد من الجهات بسبب أجندته في الحوكمة، ويصبح أكثر عرضة للنقد عندما يتصدى لقضية الوضع النهائي، التي تعتبر حكراً على منظمة التحرير من حيث هي استراتيجية وطنية. تعرض فياض لانتقادات شديدة عندما قال إنه بعد الاستقلال، "سيكون للفلسطينيين حق الإقامة داخل دولة فلسطين"، والذي تم تفسيره على أنه تخل عن حق العودة إلى إسرائيل. *Haaretz*، 2 نيسان/أبريل 2010. كقاعدة عامة، فقد سعى فياض إلى تحاشي التصدي لمثل هذه المسائل؛ في حين يتحدث مستشاروه بصراحة عن الاعتراف بالدولة الفلسطينية، فإن رئيس الوزراء نفسه نادراً ما يستحضر الموضوع علناً ويركز بدلاً من ذلك على أن القرارات تتخذها منظمة التحرير الفلسطينية. انظر على سبيل المثال *الأيام*، 10 آذار/مارس 2010.

[187] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد قادة فتح، رام الله، شباط/فبراير 2010.

[188] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محلل فلسطيني، رام الله، آذار/مارس 2010.

سينتهي الأمر به "رئيساً لروابط المدن"،[189] وهو لعب باللغة على روابط القرى الذي كانت إسرائيل أنشأته في أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات لتهميش الوطنيين الفلسطينيين.[190] أحد الصحفيين البارزين كان قاسياً، ووصف خطة رئيس الوزراء بأنها استسلام للوهم القائل بأن "بناء مؤسسات الدولة وإثبات قدرتنا على إدارة الدولة تحت الاحتلال ستفضي بنا في النهاية إلى إنهاء الاحتلال".[191] طفت التوترات على السطح في اجتماع المجلس الثوري لحركة فتح في كانون الثاني/يناير 2010. اقترح البعض استعمال بعض التعابير الإيجابية فيما يتعلق برئيس الوزراء في البيان الختامي، لكن الاقتراح أسقطه في التصويت أولئك الذين لم يرغبوا في امتداح الحكومة على عملها. وتوصل المؤيدون والرافضون إلى حل وسط يتمثل في تشكيل لجنة لتقييم أداء الحكومة.[192]

لن يكون الإدعاء صحيحاً بعدم وجود تقاطع بين أجندة فياض وأجندة نتنياهو، حتى ولو اختلفت رؤيتاهما للحل النهائي بشكل كبير. على عكس المقاربات الفلسطينية التقليدية لمسألة التحرير، فإن رئيس الوزراء الفلسطيني يتطلع إلى إقامة كيان يبدو ويتصرف كدولة قبل أن ينتهي الاحتلال. ربما لهذا السبب، فإن الحكومة تفعل كل ما في وسعها لتفادي الانطباع بأن السلطة الفلسطينية ونتنياهو شريكان وتفعل الكثير للتأكيد على الأوجه الأكثر صدامية لمشروعها، مثل المقاطعة أو حرق منتجات المستوطنات، وتقود جهداً كي تثني الفلسطينيين عن العمل في المستوطنات، والبناء في المنطقة ج و، كما سيتضح أدناه، تشارك في المظاهرات. كما رفضت السلطة الفلسطينية التفاوض على إجراءات بناء الثقة مع إسرائيل،[193] ليس فقط خشية الوصول إلى طريق مسدود، بل على حد تعبير أحد المسؤولين:

> لأن ذلك سيبدو وكأنه تعاون فلسطيني مع إملاءات إسرائيلية. إننا لا نطلب الكثير: نريد للسلطة الفلسطينية أن تعمل دون تدخل إسرائيلي. لا نطلب من إسرائيل الخروج من الأراضي، بل ألاّ تدخل المناطق الفلسطينية بحيث تتمكن السلطة الفلسطينية من توسيع دورها والاضطلاع بمسؤولياتها نحو شعبها.[194]

بعبارة أخرى، فإن أية تغييرات على الأرض ينبغي أن تكون ثمرة لاستراتيجية فلسطينية أحادية لا إيماءات إسرائيلية تتطلب رداً بالمثل.

وعلى هذا الأساس، فقد بدأت الحكومة ببناء الصلات مع ناشطين على مستوى القاعدة. لكل وزارة أو هيئة مجلس استشاري يضم أعضاء في المجتمع المدني؛ وتلتقي على نحو منتظم، وتمول، وتقدم أشكال أخرى من الدعم للجان الشعبية؛ وزادت من النشاط في مسائل تتعلق بقضايا المرأة؛ وتموّل أكثر من 100 منظمة في القدس.[195] العديد من الناشطين – ورغم أنهم يقدّرون دعم وتشجيع رئيس الوزراء – فإنهم يعتقدون أن هذه الأنشطة ما هي إلاّ نشاطات "بغرض العرض" وأنه يركب موجتهم.[196] رغم ذلك فإن النشطاء يعربون عن استعدادهم للعمل مع الحكومة، ربما على افتراض أنهم يستطيعون احتواءها – تماماً كما أن الحكومة مقتنعة بأنها تستطيع احتواءهم.

غير أن فياض يواجه مشكلة أخرى تتعلق بإسرائيل. الكثير مما تفعله السلطة الفلسطينية لتعزيز مصداقيتها لدى الفلسطينيين يحدث أثراً معاكساً لدى الإسرائيليين، الذين يتنازعهم موقفان حيال مشروع رئيس الوزراء. فمن مصلحة إسرائيل تمكين شريك وليس خصم؛ لكن يمكن لفياض أن يكون في النهاية واحداً من الاثنين أو كليهما معاً. كلما زاد إبحاره فيما يعتبره بعض الإسرائيليين مياهاً سياسية صدامية – واقتراحاته فيما يتعلق بالاعتراف الدولي بدولة فلسطينية؛ وجهوده في تأخير رفع مستوى علاقات إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي وعضويتها في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛[197] أو الإجراءات التي يتخذها لنزع الشرعية عن المستوطنات – كلما قلت رغبة

[189] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محلل فلسطيني، رام الله، نيسان/أبريل 2009.

[190] مستشاروه يرفضون الاتهامات بشدة. قال أحدهم: "لن يبقى فياض ليصبح مختاراً. مشروعه مشروع وطني، وقد وضع خطة مدتها عامان لتحقيق ذلك. هذه ليست استراتيجية مفتوحة. إذا لم تنجح، فسيترك فياض منصبه ويذهب إلى بيته، وتستمر قضية فلسطين". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد مستشاري فياض، رام الله، آذار/مارس 2010.

[191] هاني المصري، *الأيام*، 7 نيسان/أبريل 2010. وأضاف: "بناء مؤسسات الدولة والعيش تحت سقف واحد مع الاحتلال وبناء علاقات طبيعية وتعاون أمني معه سيجعل إسرائيل تتمسك بالاحتلال أكثر. إن أقصى ما يمكن أن تقدمه كحل هو أن توافق على إقامة دولة فوق ما يتبقى. إذا حققت إسرائيل كل مزايا السلام في ظل الاحتلال، فما حاجتها للانسحاب وتحقيق السلام؟"

[192] لم تبدأ اللجنة عملها بعد. إضافة إلى ذلك، شكلت اللجنة المركزية لحركة فتح مكتب "بناء الوطن" ومن بين صلاحياته تقييم عمل الحكومة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في المجلس الثوري، كانون الثاني/يناير 2010.

[193] طبقاً لأحد مستشاري الرئيس، فإن إسرائيل ألمحت إلى استعدادها لتطبيق إجراءات بناء ثقة في الضفة الغربية من طرف واحد في إيماءة إلى الولايات المتحدة، لكن قبيل زيارة ميتشل في كانون الثاني/يناير، غيرت موقفها وأصرت على التفاوض بشأن الإجراءات المقترحة مع الفلسطينيين، الذين رفضوا ذلك قطعياً. سأل المستشار: "ما الذي نتفاوض عليه معهم؟ الحركة؟ لقد قدمنا مذكرات لا حصر لها من أجل حرية الحركة والوصول. لم يبق هناك شيء يقال. السجناء؟ إنهم لا يستمعون إلينا على أية حال. سيطلقون سراح سجناء محكومون بقضايا ثانوية وباتوا في نهاية أحكامهم، وسنبدو وكأننا تعاونا في ذلك". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، شباط/فبراير 2010.

[194] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في السلطة الفلسطينية، رام الله، كانون الأول/ديسمبر 2009.

[195] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول رفيع المستوى في السلطة الفلسطينية، رام الله، آذار/مارس 2010.

[196] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط في المجتمع المدني، رام الله، آذار/مارس 2010.

[197] كتب فياض رسائل إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مطلع عام 2008 شارحاً مخاوفه من رفع مستوى علاقات إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي وانضمامها إليه. طبقاً لـ *Haaretz*، فقد "ركز فياض على انتهاك إسرائيل للقانون الدولي باستمرارها في بناء المستوطنات، وتجاهل حكم محكمة العدل الدولية حول جدار الفصل والاعتداء على حقوق الإنسان لآلاف العمال الفلسطينيين". ويقال أن إسرائيل أخّرت تحويل العوائد الضريبية كرد انتقامي. ونقلت الصحيفة عن مسؤول إسرائيلي رفيع قوله: "نحن نتحرك باتجاه فياض ونحاول الاستجابة لجميع مطالبه، فيذهب هو ويتصرف بهذه الطريقة المشينة". *Haaretz*، 10 حزيران/يونيو 2008. دبلوماسي أوروبي علق قائلاً: "يتعرض الإسرائيليون للهجوم من شخص يعتقدون أنهم يساعدونه. إنهم لا يحصلون على العرفان الذي يعتقدون أنهم يستحقونه". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، آذار/مارس 2010.

إسرائيل في التعاون. لا زال البعض، وخصوصاً وزير الدفاع باراك، ينظر إلى فياض بوصفه فرصة هامة؛[198] واستنتج آخرون أنه ينبغي قصقصة جناحيه وشبهوا سياساته بالتحريض ضد إسرائيل.[199] وأضاف أحد المسؤولين السابقين أنه كلما كانت المقاربة الفلسطينية أكثر صدامية، كلما بدا فياض "تهديداً، وحتى عدواً".[200] كما لاحظنا أعلاه، تمتلك إسرائيل العديد من الأدوات التي يمكنها من خلالها إفشال أجندته، إذ أن خطته لا يمكن تنفيذها دون تعاونها. أحد منتقديه الفلسطينيين علق قائلاً: "سياسة فياض في الاعتماد على الذات تعتمد بشكل كلي على النوايا الطيبة لإسرائيل والضغوط الأميركية عليها كي تقدم تلك النوايا".[201] مسؤول إسرائيلي في وزارة الدفاع علق قائلاً: "سيكون من السهل إفشالها"،[202] على سبيل المثال بزيادة عدد نقاط التفتيش، أو القيام بأنشطة عسكرية أو بوقف تحويل العوائد الضريبية، التي تحصلها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية وفق بروتوكول باريس لعام 1994.[203]

بالنسبة لبعض المسؤولين الفلسطينيين، فإن "علاج الفصام في شخصية" السلطة الفلسطينية الممزقة بين "التنسيق مع" و "مواجهة إسرائيل لاعنفياً" بشكل حاسم لصالح الخيار الأخير سيكون أمراً مرغوباً.[204] لكن الأمر ليس كذلك بالنسبة لفياض، الذي تعتبر أجندته أكثر حساسية وحذراً، على المدى القصير على الأقل، حيث تتضمن توسيع درجة الاستقلال الفلسطيني بشكل تراكمي وبطريقة لا تشكل سبباً – أو ذريعة – لإسرائيل كي توقف العملية. وبمرور الوقت، سترتفع الكلفة التي ستدفعها إسرائيل إذا سعت لإيقاف جهود السلطة الفلسطينية. على حد تعبير مسؤول رفيع المستوى في السلطة الفلسطينية، فإن "إسرائيل ستصبح وحيدة ومعزولة بشكل متزايد. نحن نقدم للعالم أجندة إيجابية؛ وهنا تكمن قوة موقفنا".[205] أحد المقربين من رئيس الوزراء أضاف: "إنه لا يؤمن بالانعطافات الحادة بل بالسعي على عدة مسارات في الآن ذاته".[206]

ج. المقاومة الشعبية

لقد بدأت فكرة المقاومة الشعبية بالبروز مؤخراً. للمصطلح عدة معان، ما أضاف إلى فائدته السياسية. في المؤتمر العام لحركة فتح الذي عقد في آب/أغسطس 2009، رأت فيه الحركة طريقة لاعتناق المقاومة، ذات الأهمية المحورية في تاريخها، في حين كانت تنأى بنفسها عن الكفاح المسلح الذي كان سمة مميزة لها في إحدى مراحلها ومكوناً راسخاً في عقيدتها. غير أن ما اعتنقته لم يكن واضحاً بشكل كامل. أكد البرنامج السياسي الجديد على الحق في ممارسة "المقاومة بكل أشكالها" – وهي الشيفرة التي تعني الكفاح المسلح – رغم أنها أجّلت واجب القيام بذلك.[207] عباس نفسه يستمر في الوقوف بقوة في وجه العنف، ويدعو لـ "المقاومة المشروعة، والسلمية التي تتجسد في 'المفاوضات، المفاوضات، المفاوضات'".[208]

إذا نُظر إلى الكفاح الشعبي على الأرض، فهو يتضمن الوسائل غير العنفية لكنه لا يقتصر عليها؛ وفي حين ينظر كثيرون إلى الاحتجاجات الشعبية بوصفها المثل الأعلى، فإن هذه الاحتجاجات كثيراً ما تنتهي بصدامات يرمي فيها الفلسطينيون الحجارة ويستعمل الإسرائيليون الغاز المسيل للدموع، والرصاص المطاطي وغير ذلك من تقنيات السيطرة على الجموع التي تنطوي على إلحاق الأذى بالمتظاهرين.[209] يزعم المنظمون المحليون بأن الجنود هم الذين يستفزون الفلسطينيين ويدفعونهم إلى المواجهة؛ في حين أن الجيش الإسرائيلي يقول إن الحجارة تتطاير أولاً في معظم الأحيان.[210]

---

[198] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد مستشاري باراك، تل أبيب، 11 شباط/فبراير 2010.

[199] وزير الخارجية ليبرمان ووزير الشؤون الاستراتيجية موشي أعالون من هذا المعسكر. انظر الاقتباس من ليبرمان في الحاشية 158 أعلاه. أحد مستشاري أعالون قال: "لا يدرك نتنياهو أن فياض في طريقه للتحول إلى تهديد. بدلاً من ذلك، فهو يتبع نصيحة صديقه طوني بلير، الذي يحاول أن ينال إعجابه. إذا استمر فياض في مثل هذه التحركات الصدامية، ينبغي أن ينظر إليه على أنه عدونا، وسنتصرف على هذا الأساس". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، 25 آذار/مارس 2010.

[200] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول إسرائيلي، تل أبيب، شباط/فبراير 2010.

[201] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

[202] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول إسرائيلي، تل أبيب، شباط/فبراير 2010.

[203] أخّرت إسرائيل التحويلات مرة في عام 2008 لتسجيل عدم رضاها عن الرسالة التي بعث بها فياض معارضاً فيها قبول إسرائيل في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. انظر الحاشية 197 أعلاه.

[204] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية، رام الله، تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

[205] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول رفيع المستوى في السلطة الفلسطينية، رام الله، آذار/مارس 2010.

[206] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، كانون الأول/ديسمبر 2009.

[207] تظهر العبارة في النقاط التوضيحية الخمس الملحقة بنص البرنامج. أما النص نفسه فيقول: ينطلق النضال من حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، وفي النضال ضد الاستيطان والطرد والترحيل، والتمييز العنصري، وهو حق تكفله الشرائع والقوانين الدولية. إن اختيار أسلوب الكفاح في الزمان والمكان يعتمد على القدرات الذاتية والجماهيرية، وعلى الأوضاع الداخلية والخارجية، وحساب معادلات القوى وضرورات الحفاظ على الحركة، وعلى قدرة الشعب على الثورة والصمود، والاستمرار في الكفاح... Crisis Group Report, *Salvaging Fatah*, op. cit., p. 19.

[208] Crisis Group Report, *Salvaging Fatah*, op. cit., p. 19. قادة آخرون كان لهم أفكاراً مختلفة حول البرنامج السياسي لحركة فتح. أحد الأعضاء الجدد في اللجنة المركزية للحركة قال: "لم نتحدث تحديداً عن الكفاح المسلح في بيت لحم، لأن مصطلح المقاومة 'مرن' بما يكفي. سنستعمل جميع أنواع المقاومة لتحقيق هدفنا". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، أيلول/سبتمبر 2009.

[209] إن السؤال المتعلق بماهية الأشياء التي تشكل عنفاً هو سؤال عويص. يجادل بعض الفلسطينيين بأن الحجارة رمزية إلى حد بعيد، وبالمقارنة خصوصاً بالأسلحة التي تستعملها إسرائيل والجماعات الفلسطينية المتشددة، لا ينبغي أن تعتبر "عنيفة". غير أن رمي الفلسطينيين بالحجارة من قبل المستوطنين يخضع لتقييم مختلف فيما إذا كانت الحجارة تشكل عنفاً. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، بلعين، رام الله، نابلس، الخليل، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2010. أحد القادة في بلعين أصر على أنه "من الخطأ التفكير بالمسألة من خلال العنف أو اللاعنف. المقاومة الشعبية تتعلق بالصمود على الأرض والإيمان بحقوقنا. لا تختزلوا ما نقوم به أو نمثله إلى نوع واحد من النشاط". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات في بلعين، 19 نيسان/أبريل 2010.

[210] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات في بلعين، رام الله والقدس. تشير أبحاث مجموعة الأزمات إلى أنه لا يمكن إعفاء أي من الطرفين من المسؤولية عندما تتطور الاحتجاجات إلى صدامات، رغم أن عدد الضحايا

بنظر الناس، أصبح المصطلح يشير بشكل رئيسي إلى المظاهرات في جميع أنحاء الضفة الغربية التي يقوم خلالها فلسطينيون، وإسرائيليون ونشطاء دوليون بشكل دوري، وفي بعض المناطق أسبوعيا، بتنظيم احتجاجات على الجدار الفصل والمستوطنات. الموقع الأشهر هو قرية بلعين، غير البعيدة عن رام الله، رغم أن مثل هذه المظاهرات انتشرت خلال العام الماضي إلى سائر أنحاء الضفة الغربية.[211] الاحتجاجات – التي يشير إليها منظموها بـ "العمل المباشر" بدأت في عام 2002 بمبادرة من اللجان الشعبية الحالية، التي تم تشكيلها رداً على إقامة الجدار من أجل استعادة الأرض التي صودرت وحماية ما تبقى.[212] هذه الاحتجاجات، التي يتم التفكير فيها وتنظيمها محلياً تحدث أسبوعياً كي تكون مستدامة من حيث الزمن والكلفة البشرية، مصممة لتحاشي العسكرة، وتنزع إلى تفضيل التعاون مع النشطاء الخارجيين الذين يقدمون دعماً معنوياً ومالياً كبيراً. وبمرور الزمن، أصبحت هذه المظاهرات في بعض القرى تتخذ طابعاً مسرحياً يتناقض مع الصرامة والجدية التقليدية التي تميز النشاط السياسي الفلسطيني.

لقد حققت هذه المظاهرات بعض النجاح المحدود، كما في جيوس و بلعين، حيث تم تعديل مسار جدار الفصل عن طريق أوامر قضائية يعزوها النشطاء، جزئياً، للضغوط المتولدة عن احتجاجاتهم. كما أنها منحت جيلاً جديداً من النشطاء أجندة ينتمون إليها؛ حيث يصفها أحد نشطاء المجتمع المدني بأنها "طريقة للبقاء منخرطين بشكل بناء في السياسة المناهضة للاحتلال".[213] لكن ما إذا كان يمكن تعميم هذا النموذج الجماهيري "غير العنفي بشكل جوهري"[214] يبقى سؤالاً مطروحاً. حتى ولو تمتعت فكرة المقاومة الشعبية بشعبية جماهيرية، فإنها ليست بعد حركة جماهيرية ولا زالت تواجه عقبات كبيرة تمنعها من أن تكون كذلك.

لا يمكن فصل العمل المباشر عن أشكال مرافقة من النشاط الشعبي نشأت خلال العامين الماضيين. بعد فترة طويلة من الهدوء، فإن جيوباً من المجتمع المدني بدأت بالعودة إلى النشاط السياسي، حيث يشعر النشطاء بخيبة الأمل من النشاط السياسي الحزبي والنموذجين السياسيين الذين يمثلهما – المفاوضات السلمية والمقاومة المسلحة – اللذان يبدوان وكأنهما استنفدا طاقاتهما. ليس هناك مظلة واحدة تجمعهم كلهم؛ بدلاً من ذلك هناك حملات متعددة يربطها الاعتقاد بأن العمل الشعبي الجماهيري يمثل طريقاً ثالثة. تتضمن هذه الحملات لجاناً زراعية، وصحية شعبية – ولدت كمبادرات محلية رداً على الإهمال الذي تعرضت له المنطقة ج من قبل إسرائيل وفي مراحل سابقة من قبل السلطة الفلسطينية؛ وحملة 'أوقفوا الجدار'؛ وحركة 'المقاطعة، وقف الاستثمار والعقوبات'[215]؛ وجماعات حقوق الإنسان. حتى الآن، ركبت السلطة الفلسطينية الموجة، فدعمت بعضها واستمالت البعض الآخر.

بلعين وغيرها من المواقع كانت على الخارطة السياسية منذ وقت طويل قبل أن تحتضنها فتح في عام 2009،[216] غير أن أثر هذا الاحتضان ظهر بسرعة. ذكر النشطاء المحليون أنه في مطلع أيلول/سبتمبر، بعد شهر من المؤتمر العام، ارتفعت مشاركة

من الفلسطينيين لا يدع مجالاً للشك فيما يتعلق بميزان القوى. يبذل المنظمون جهوداً كبيرة في منع رمي الحجارة، خصوصاً عن طريق التحدث إلى الشباب قبل الاحتجاجات وحراسة الجموع. وفي حين تمنح السلطة الفلسطينية الدعم المعنوي والدعم المالي المحدود للاحتجاجات، فإنها تعي قابليتها للانفجار وتبقى على اتصال مع اللجان الشعبية المحلية في محاولة لضمان ألا "تخرج الأمور عن السيطرة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في السلطة الفلسطينية، رام الله، آذار/مارس 2010. تساور السلطة الفلسطينية مخاوف من أن المواجهات بين الجيش الإسرائيلي والمحتجين يمكن أن تنقلب ضد السلطة الفلسطينية نفسها. أحد المنظمين المحليين أبلغ أنه وبعد كل مظاهرة تقريباً، يتلقى هو وزملاؤه اتصالات هاتفية من المخابرات العامة التابعة للسلطة الفلسطينية تسأل عن الأشخاص الذي شاركوا في المظاهرات، والشعارات التي أطلقوها، إلخ. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، آذار/مارس 2010. مثال على المخاطرة التي يمكن أن تتعرض لها السلطة الفلسطينية كان في تشييع ثلاثة من أعضاء كتائب الأقصى في كانون الأول/ديسمبر 2009، عندما شجب عدة آلاف من المشيعين تنسيقها الأمني مع إسرائيل. وفي نفس الوقت فإن المنظمين المحليين يشعرون بأنهم مقيدون بأعراف ثقافة الاحتجاج: "نريد أن يشارك الناس، لكن إذا فرضنا قيوداً كثيرة، فإنهم لن يشاركوا". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد المنظمين المحللين، بلعين، شباط/فبراير 2010. كما أن السلطة الفلسطينية تعترف بأنها لا تستطيع أن تسيطر على كل متظاهر. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع وزير في السلطة الفلسطينية، رام الله آذار/مارس 2010.

[211] تنظم المظاهرات بشكل أسبوعي في بلعين، ونعلين، ومعصرة، والنبي صالح، وفي حي الشيخ جراح في القدس الشرقية. وفي خمسة عشر موقعاً آخر تتبعتها مجموعة الأزمات كانت المظاهرات أقل انتظاماً.

[212] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع وزير في السلطة الفلسطينية، رام الله، آذار/مارس 2010. قال الوزير إن من المستحيل تقدير عدد اللجان الشعبية في الضفة الغربية. أي مجموعة مهما صغرت يمكن أن تتبنى هذا الاسم، وفي بعض الأماكن هناك لجان متعددة تنسق عملها منظمة أكبر تحتضنها.

[213] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط في المجتمع المدني، رام الله، آذار/مارس 2010.

[214] Joel Beinin, "Building a Different Middle East", *The Nation*, 15 January 2010.

[215] تشكل المبادرة الوطنية التي يتزعمها مصطفى البرغوثي الحركة الوحيدة التي تتبنى شعار "المقاطعة، ووقف الاستثمار، والعقوبات" كجزء من برنامجها، رغم أن المجلس المركزي لمنظمة التحرير ناقش الفكرة. منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية وحركة فتح مضت فقط إلى حد مقاطعة منتجات المستوطنات. وقد أسست حكومة فياض رقابة جمركية على حدود مدن الضفة الغربية لمنع منتجات المستوطنات من الدخول وتفتش المخازن من أجل التأكد من الالتزام؛ وبعض أصحاب المحلات التجارية علامات تعلن مشاركتهم في الحملة؛ وظهرت لافتات تشجع على المقاطعة كتعبير عن الضمير في سائر أنحاء الضفة الغربية. ملاحظات مجموعة الأزمات، الضفة الغربية، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2009. غير أن الجهود المبذولة أثبتت صعوبة تطبيق المقاطعة؛ فمنتجات المستوطنات لا تحمل علامات تشير إلى ذلك، وبالتالي فمن الصعوبة بمكان تحديد منشأ العديد من السلع الإسرائيلية. عباس دعا الدول الأوروبية إلى مقاطعة منتجات المستوطنات أيضاً في شباط/فبراير 2010. *الأيام*، 24 شباط/فبراير 2010.

[216] في مقابلة أجريت معه عام 2005، قال منظم الاحتجاجات في بلعين، محمد الخطيب، "اسم بلعين معروف. في إحدى المرات، سأل أحد الفلسطينيين صديقاً لي، 'أيهما أكبر، نابلس (187,000 نسمة) أم بلعين (1,700 نسمة)؟' Robert Blecher, "'The Only Place Where There's Hope': An Interview with Muhammad Khatib, Jonathan Pollak and Elad Orian", *Middle East Report* 240 (Fall 2006).

الفصائل.[217] بحلول كانون الثاني/يناير 2010، أصبح المنظمون في بلعين ونعلين – على حد تعبير أحد المعلقين المحللين – "أدلاء سياحيين" لقادة الفصائل الساعين إلى تعزيز مصداقيتهم.[218] وبدأت السلطة الفلسطينية تقدم التمويل، رغم أن النشطاء من المتضامنين الدوليين كانوا يقدمون أكثر.[219] وتضاعفت الاحتجاجات في سائر أنحاء الضفة الغربية[220] حيث أصبح العمل المباشر قضية تمنح الشهرة. المنظمون الرئيسيون يعبرون عن رضاهم عن قدوم مشاركين جدد؛ كما أن عدداً متزايداً من الإسرائيليين يشاركون أيضاً.[221]

أدت المظاهرات إلى إجراءات إسرائيلية معاكسة ازدادت حدتها مؤخراً. فقد رفعت أجهزة الأمن الإسرائيلية من وتيرة اعتقالاتها؛ ففي العام الماضي، اعتقلت "مئات" من المشاركين في الاحتجاجات الشعبية، وطبقاً لآخر تعداد، كان هناك 103 نشطاء في السجون.[222] في آذار/مارس، ضاعفت إسرائيل من ضغوطها، فأعلنت بلعين ونعلين "منطقتين عسكريتين مغلقتين" أيام الجمعة حتى آب/أغسطس، ما جعل الاحتجاجات غير قانونية ويبرر استعمال قدر أكبر من القوة في قمعها.[223] كما أن الجيش أقام حواجز جديدة على الطرقات أيام الجمعة لمنع الفلسطينيين (وكذلك الإسرائيليين والمشاركين الدوليين) من الوصول إلى القرى.[224]

ترى إسرائيل في الاحتجاجات المنظمة والمنتظمة جزءاً لا يتجزأ من معركة أوسع تزداد سخونتها في الضفة الغربية. بعد إعلان نتنياهو في 21 شباط/فبراير 2010 بأن الحرم الإبراهيمي وجامع بلال ابن رباح سيضافان إلى قائمة مواقع التراث الوطني الإسرائيلي، انطلقت الاحتجاجات في نابلس، والخليل والقدس؛ كما أن إعادة تكريس كنيس هورفا في 15 آذار/مارس 2010، والذي كان قد دمر في حرب عام 1948، تسببت في رد مماثل. بالنسبة للعديد من الإسرائيليين، فإن فورات الغضب هذه تشير إلى أن الفلسطينيين يسيرون على منحدر زلق. مسؤول سابق في مجلس الأمن القومي الإسرائيلي شرح ذلك قائلاً:

> هناك استمرارية بين المقاومة (الشعبية) "الخفيفة" والمقاومة (المسلحة) "الثقيلة". ثمة افتراض زائف بأن هناك نوعاً من السيطرة في الحالة الأولى. حالما يصبح المرء جزءاً من دائرة المقاومة هذه، من السهل التحول إلى الجانب الثقيل والعنيف. من الخطورة بمكان أن يعتقد الفلسطينيون أنه من الممكن احتواء المقاومة ومنع التصعيد باتجاه العنف.[225]

بعد أكثر من خمس سنوات يزعم الفلسطينيون أنهم سعوا خلالها إلى منع التصعيد،[226] فإنهم يعتبرون مثل هذه الادعاءات غير صادقة. أحد نشطاء المجتمع المدني قال: "لسنوات كان الناس يسألون لماذا لا

---

[217] بعض الفصائل، مثل المبادرة الوطنية بقيادة البرغوثي لها تاريخ أطول.

[218] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بلعين، كانون الثاني/يناير 2010.

[219] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد منظمي المقاومة الشعبية، رام الله، نيسان/أبريل 2010. قدر هذا المنظم أن السلطة الفلسطينية ساهمت بمئات آلاف الشيكلات (100,000 شيكل = 26,889 دولار أميركي). تحاول الحكومة الإسرائيلية وقف تدفق هذا المال. *The Jerusalem Post*، 10أبريل/نيسان 2010.

[220] أقيمت مظاهرات في مناطق الخليل، وبيت لحم، ورام الله، وقلقيلية، وسلفيت، وطولكرم، وجنين. وهناك قريتان في منطقة نابلس تعدان لإطلاق احتجاجات منتظمة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع نشطاء محليين، نابلس، نيسان/أبريل 2010.

[221] "بعض الإسرائيليين لا يشاركون لأنهم لا يريدون للجيش الإسرائيلي أن يأخذ أرقام بطاقات هوياتهم أو يضايقهم على المعبر. ويخشون أن المشاركة ستعتبر شيئاً يلطخ سمعتهم في ظروف أخرى. غير أنه وبشكل عام، فإن عدداً أكبر من الإسرائيليين ينضم إلى الاحتجاجات". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط إسرائيلي، 7 نيسان/أبريل 2010. زعم هذا الناشط أن حضور ممثلي القنصليات في محاكمات المعتقلين في المظاهرات الشعبية منح الحركة "طاقة وزخماً". المرجع السابق.

[222] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع منظم للاحتجاجات في بلعين، نيسان/أبريل 2010. Quarterly Update on Palestinian Prisoners. Addameer Prisoner Support and Human Rights Association، نيسان/أبريل 2010. أحد كبار المنظمين، ممن اعتقلوا عدة مرات، زعم أن ارتفاع وتيرة الاعتقالات يترافق مع دخول المخابرات العامة الإسرائيلية إلى مسرح الأحداث؛ إذ في الماضي كان الجيش الإسرائيلي وحده هو الذي يتعامل مع المظاهرات. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع منظم للاحتجاجات في بلعين، نيسان/أبريل 2010.

[223] يشير المتظاهرون إلى الأشخاص الأربعة الذين قتلهم الجيش الإسرائيلي في نابلس يومي 20-21 آذار/مارس 2010. في 20 آذار/مارس، قتل شابان فلسطينيان في قرية عراق بورين، حيث يقيم الفلسطينيون احتجاجات منتظمة رداً على الهجمات التي تشن من مستوطنة هار برشا المجاورة. فتح الجيش الإسرائيلي تحقيقاً في الوفاة بعد أن ادعت جماعات حقوق إنسان فلسطينية ودولية أن الجيش الإسرائيلي استعمل الذخيرة الحية دون سابق إنذار. في اليوم التالي، قتل فتيان فلسطينيان وهما يعبران أراض زراعية. تدعي المصادر الفلسطينية أنه أطلقت عليهما النار "بدم بارد"، في حين تزعم إسرائيل بأنهما هاجما جنوداً إسرائيليين. *Haaretz*، 31 آذار/مارس 2010. Al-Haq press release, 31 March 2010, at www.alhaq.org/etemplate.php?id=517. يؤكد المتظاهرون أن ثمة زيادة في عدد الإصابات في المظاهرات وأن "إشارات أمنية" توضع على ملفات المتظاهرين، ما يعني أنهم لا يحصلون على أذونات للعمل في إسرائيل أو المستوطنات ولا يسمح لهم بالسفر. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع منظم للاحتجاجات في بلعين، نيسان/أبريل 2010. الإسرائيليون الذين يقودون المظاهرات المشتركة، حيث أن الجيش الإسرائيلي يعاملهم بدرجة أقل من العنف، باتوا يخضعون لمعاملة أكثر خشونة أيضاً. أحد قادة منظمة Anarchists Against the Wall (فوضويون ضد الجدار)، وهي أبرز المنظمات الإسرائيلية التي تنسق العمل المشترك مع الفلسطينيين، ادعت أنه "في الشهور القليلة الماضية، ارتفع مستوى العدوانية. كان من الممكن أحياناً التحدث إلى الجنود، حسب القائد المحلي. أما الآن فهناك قدر أقل من الحوار. نفس الأعمال من جهتنا الآن تقابلها اعتقالات أكثر، ومزيد من الغاز المسيل للدموع، إلخ. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، 7 نيسان/أبريل 2010.

[224] هناك المزيد من الحواجز على الطرقات من رام الله إلى بلعين، ما فسره أحد أعضاء المجلس الثوري في حركة فتح بأنه محاولة لمنع القيادات من الوصول إلى الاحتجاجات. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، شباط/فبراير 2010. لكن تمت إقامة حواجز جديدة على الطرق أيام الجمعة في سائر أنحاء الضفة الغربية أيضاً.

[225] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تل أبيب، آذار/مارس 2010.

[226] منذ عام 2002، قتل 27 فلسطينياً في أنشطة المقاومة الشعبية؛ وفي العامين الماضيين، قتل خمسة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محمد الخطيب، رئيس اللجنة التنسيقية، بلعين، نيسان/أبريل 2010. المسؤولون الفلسطينيون والطواقم الأمنية الإسرائيلية لا يذكرون وفاة أي عضو في قوى الأمن في مظاهرة – لكن وحيث أن "المقاومة الشعبية" يصعب تعريفها وليست تصنيفاً يحتفظ له الجيش أو منظمات حقوق الإنسان بإحصاءات منفصلة عنه، فإنه يصعب التأكد من الرقم.

نتظاهر بشكل غير عنفي، لكن عندما نفعل ذلك، تمنعنا إسرائيل".[227] لقد أقنع ارتفاع وتيرة الاعتقالات ومضايقة منظمي المظاهرات النشطاء بأن الهدف هو قمع "أي نوع من الاحتجاج يهدد بفرض ثمن على الاحتلال".[228] كما أن ذلك رفع من قيمة هذه الأنشطة بين الفلسطينيين. المحلل الفلسطيني جورج جياكامان علّق على ذلك قائلاً: "قبل أربع سنوات كانوا يتظاهرون في بلعين، وبالكاد كان أحد يكترث لذلك. رد الفعل الإسرائيلي هو الذي رفع من قيمة هذه الاحتجاجات وأشهرها"[229]

الإسرائيليون ليسو الوحيدين الذين يرون شيئاً من المخاطرة في الاحتجاجات الحالية. السلطة الفلسطينية تبدو حريصة على ألا تسمح لها بالخروج عن سيطرتها، خشية أن تتحول هذه الاحتجاجات إلى العنف وتهدد أجندتها وتوفر فرصة لخصومها الإسلاميين. أحد وزراء السلطة الفلسطينية قال: "إذا قامت مسيرة بمواجهة إسرائيل فيمكن جرنا إلى مواجهة. كيف سيكون رد فعل شعبنا إذا قتلت إسرائيل أحداً أو جرحت عشرين أو ثلاثين شخصاً؟ هل ستستغل حماس أو الجهاد ذلك وتبدأ بإطلاق النار على المستوطنات؟"[230] وهذا يفسر سبب قول المسؤولين الأمنيين في السلطة الفلسطينية إنهم سيستمرون في ضمان أن تبقى المظاهرات محصورة في الجدار والمستوطنات.[231] وقد قامت القوات الفلسطينية بمنع المظاهرات بشكل منتظم في المناطق التي تسيطر عليها ومنعت المتظاهرين من الوصول إلى النقاط الساخنة. وقد أكسبها ذلك ثناء الإسرائيليين،[232] غير أن الفلسطينيين بشكل عام، على الأقل حتى وقت قريب، رفضوا حراسة المظاهرات في المنطقتين ب و ج (الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية الجزئية أو الكلية)، حتى عندما طُلب منها ذلك من قبل الإسرائيليين.[233]

الأمر الأكثر جوهرية هو أنه "ليس هناك إجماع داخل فتح حول ما إذا كان الكفاح الشعبي (على قاعدة واسعة) أمراً مرغوباً في هذه المرحلة ".[234] يزعم قادة فتح أنهم "أوضحوا" أهمية الاحتجاجات لأجهزة الأمن، لكنهم لم يشتكوا علناً من عمليات قمعها، وفي الواقع فإنهم يؤكدون الحاجة إلى المحافظة على النظام.[235] يقول نشطاء إنه دون قرار سياسي من أعلى المستويات لتوسيع نطاق الأنشطة، فإن احتجاجاتهم ستظل معزولة.[236]

قوات الأمن – سواء كانت إسرائيلية أم فلسطينية – ليست العقبة الوحيدة أمام التعبئة على نطاق واسع. يمكن المجادلة أن الانقسامات الداخلية الفلسطينية أكثر أهمية، خصوصاً بما أن الأشكال الحالية للكفاح الشعبي تقصي شريحة كبيرة من السكان تتعاطف مع حماس. رغم عدم وجود حظر رسمي على اجتماعات حماس ولا على مشاركة أعضائها، على أساس فردي، في الأنشطة الاحتجاجية في الضفة الغربية، فإن المسؤولين الأمنيين يقرون في مجالسهم الخاصة أنهم لن يمنحوا الحركة أي مجال لتنظيم نفسها.[237] ممثلو حماس يزعمون أنه عندما شارك الإسلاميون، تم اعتقالهم.[238]

---

[227] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط في المجتمع المدني، رام الله، آذار/مارس 2010.
[228] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط في المجتمع المدني، رام الله، آذار/مارس 2010.
[229] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، آذار/مارس 2010.
[230] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع وزير في السلطة الفلسطينية، رام الله، تشرين الثاني/نوفمبر 2009.
[231] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، نابلس ورام الله، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2010.
[232] امتدح مسؤول أمني إسرائيلي أجهزة الأمن الفلسطينية لإبقائها للمظاهرات بعيدة عن النقاط الساخنة خلال الصدامات التي جرت في منتصف آذار/مارس في القدس، والخليل، ونابلس بعد تكريس كنيس هورفا في القدس. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع جنرال في الجيش الإسرائيلي، تل أبيب، آذار/مارس 2010.
[233] حتى عندما تنتشر هذه القوات، فإنها تفعل ذلك بالملابس المدنية، وتقوم بذلك ليس لضبط المظاهرات بل لضبط أي شخص يرفع علم حماس. يبدو أن ذلك قد تغيّر منذ منتصف آذار/مارس. فقد زادت القوات الفلسطينية من أنشطتها الرسمية وبالملابس الرسمية أيضاً في المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل. في سابقة، سهلت إسرائيل دخول وحدة فلسطينية غير مسلحة لقمع مظاهرة بالقرب من مستوطنة إسرائيلية في المدينة القديمة في الخليل. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أمني فلسطيني، الخليل، آذار/مارس 2010. في 5 نيسان/أبريل، اعتقلت القوات الفلسطينية أحد نشطاء المقاومة الشعبية في قرية بيت أُمَّر في المنطقة ج (ما تطلب تنسيقاً مع إسرائيل). أطلقت قوات الأمن سراحه في وقت لاحق. إعلامياً، قالوا إن الناشط اعتقل خطأ على أنه لص. وكالة أنباء معان، 5 نيسان/أبريل 2010.

لكن في المجالس الخاصة، عزا المسؤولون الأمنيون اعتقاله إلى مشادة نشبت بينه وبين ضابط شرطة فلسطيني يحاول احتواء مظاهرة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أمني فلسطيني، رام الله، نيسان/أبريل 2010. يشير مسؤولو السلطة الفلسطينية إلى أنهم يواجهون ضغوطاً إسرائيلية متزايدة لتوسيع منطقة عملياتهم. كما أنهم يعتقدون أن استعداد إسرائيل لتوسيع نطاق عملياتهم يعتمد على تعاونهم. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أمنيين فلسطينيين، الخليل، نيسان/أبريل 2010.
[234] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في اللجنة المركزية، رام الله، أيلول/سبتمبر 2009. هذا رغم الدعوات – التي لم تلق استجابة حتى الآن – من قادة فتح لتكثيف الكفاح الشعبي بعد اعتقال عضو اللجنة المركزية، عباس زكي، أثناء مشاركته في مظاهرة في 28 آذار/مارس 2010. وكالة معان للأنباء، 1 نيسان/أبريل 2010.
[235] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في اللجنة المركزية لحركة فتح، رام الله، نيسان/أبريل 2010.
[236] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في اللجنة المركزية لحركة فتح، رام الله، أيلول/سبتمبر 2009.
[237] "نحن لا نسمح لحماس بالتعبئة بأي شكل كان". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في السلطة الفلسطينية، رام الله، نيسان/أبريل 2010.
[238] "إذا شاركت في المظاهرات، ستعتقل في اليوم التالي من قبل قوات الأمن للتحقيق". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني عن حركة حماس، رام الله، آذار/مارس 2010. ذكر جمال جمعة من حملة "أوقفوا الجدار" أنه بعد انتخابات عام 2006، بدأ قادة وأفراد حماس بالمشاركة في الفعاليات، لكن حاملا تدهورت علاقات الإسلاميين مع فتح، توقفوا عن الحضور. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، آذار/مارس 2010. مدير إحدى منظمات حقوق الإنسان علّق قائلاً إنه في حين أن تراجع التعذيب في سجون السلطة الفلسطينية يشكل تحسناً هاماً، فإن "جميع الانتهاكات الأخرى تستمر لكن يجري التعتيم عليها من خلال التغطية الإعلامية الإيجابية حول التعذيب". أحد أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني عن حماس اتفق مع هذا الرأي: "لقد بات الناس يقبلون أن يعتقل الناس على أرضية سياسية شريطة ألا يتغرضوا للتعذيب. حتى الأسر لم تعد تحتج كما كانت تفعل في الماضي. لقد بات ذلك جزءاً من الحياة العادية هنا، طالما لا يكون عليهم أن يقلقوا حول الإصابات الخطيرة وألا ينتهي الأمر بأطفالهم في المستشفيات". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، آذار/مارس 2010. فيما يتعلق بتراجع التعذيب، فإن

حماس أيضاً لها شكوكها حول هذه الأشكال من المقاومة. أحد أعضائها في المجلس التشريعي الفلسطيني قال:

> لا تستطيع المقاومة الشعبية أن تفرض كلفة عالية بما يكفي لتفرض التغيير. قد تكون فعالة عندما يستعملها المرء ضد حكومته؛ على سبيل المثال، إذا استعملناها ضد انتهاكات حقوق الإنسان، حيث أننا سنكون عندها في مواجهة مع عائلاتنا وأصدقائنا. لكن لا يمكن استعمالها ضد إسرائيل. أنظر إلى الأماكن التي فرض فيها الانسحاب على إسرائيل: من لبنان من قبل حزب الله ومن غزة من قبل حماس. إسرائيل تنسحب فقط عندما يصبح الاحتلال باهظ التكاليف، والمقاومة الشعبية لا تستطيع أن تفرض هذا النوع من الكلفة. ينبغي أن نستمر في الحديث عن المقاومة بجميع أشكالها، وإذا لم نستطع ذلك، فتلك ستكون نهاية القضية الفلسطينية.[239]

حتى بين المجموعات المشاركة، ليس هناك وحدة. هناك ثلاث هيئات تنسق الأنشطة في الضفة الغربية: حملة أوقفوا الجدار (التيار اليساري)، واللجنة الوطنية (فتح) واللجنة التنسيقية (حكومة فياض).[240] رصدت السلطة الفلسطينية موارد مالية كبيرة للجنتها حديثة الإنشاء، ما أثار استياء اللجان الأخرى وأدى إلى اتهامات بأن الحكومة تحاول "تجزئة المجزأ" بمنح الأموال لحلفائها المفضلين.[241] كما أن هناك اختلاف في الأولويات. في حين أن لحملة أوقفوا الجدار أجندة عريضة تشمل الأراضي المحتلة وإسرائيل نفسها،[242] فإن اللجنة التنسيقية تركز على حالات محددة في الضفة الغربية. والقضايا التي تستهدفها متميزة، بشكل رئيسي الجدار الفاصل والمستوطنات ومصادرة الأراضي.[243]

كما أنه ما من إجماع داخل القرى نفسها.[244] حدثت مشادات حادة داخل القرى والمجتمعات المحلية حول إقامة أو عدم إقامة احتجاجات، إذ أن الكلفة قد تكون مرتفعة، بما في ذلك المداهمات الإسرائيلية الليلية، والسجن، وحتى فرض مزيد من القيود على الأراضي الزراعية وقيود أكبر على حرية الحركة. القرى المجاورة، التي يعاني فيها الناس من تكاليف المظاهرات ويحصدون قدراً أقل من المزايا، تعارض هذه الاحتجاجات أحياناً. في إحدى مناطق الضفة الغربية، قام أحد ملاك الأراضي الكبار بتشجيع المظاهرات وتعويض القرويين الذين عانوا من الأضرار، لكن بعد صدور قرار قضائي أعاد إليه جزءاً كبيراً من أراضيه، بات يحجم عن حشد الاحتجاجات. والأهل الذين يقبع أبناؤهم في السجون الإسرائيلية، ويخشون سحب التصاريح التي تسمح لهم بزيارتهم يترددون في الغالب.

علاوة على ذلك، فإن طبيعة الاحتجاجات قد تغيرت تدريجياً وبشكل لم يرض الجميع. بمرور الوقت باتت تجتذب عدداً أكبر من الأجانب والإسرائيليين، الذين يُعترف بأنهم يشكلون دعامة رئيسية للتأييد، لكن ومع ازدياد نسبة الأجانب، بدأ الفلسطينيون يشعرون بالتهميش أحياناً. في بعض الأحيان يستاء القرويون من أن بعض النشطاء الدوليين يصبحون سدنة المشاركة الدولية ونتيجة لذلك فإنهم يكتسبون نفوذاً كبيراً، تماماً كما تستاء بعض القرى التي تُترك لتدافع عن نفسها من "الشهرة" التي باتت تتمتع بها قرى مجاورة، مثل بلعين على وجه

الإجراءات المتخذة ضد المتهمين بانتهاكات غير واضحة. تزعم الأجهزة الأمنية أنها تقوم بتأديب المخالفين، غير أن عدد المتهمين يبقى أيضاً غير واضح. هذا إضافة إلى أن المتهمين بجرائم يحالون إلى المحاكم العسكرية، وإجراءاتها لا تتمتع بالشفافية والتي لا يتم الإبلاغ عن أحكامها على الأغلب. وتستمر الاعتقالات الاعتباطية على موجات، مما يجعل من الصعوبة بمكان تقييم الاتجاهات أو تقدير عدد المساجين السياسيين في أي وقت من الأوقات. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مدير منظمة لحقوق الإنسان، رام الله، آذار/مارس 2010.

[239] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني عن حماس، رام الله، آذار/مارس 2010. لقد جرت احتجاجات شعبية صغيرة في غزة. شكل نشطاء مرتبطون بفصائل منظمة التحرير الفلسطينية – الفصائل اليسارية بشكل أساسي – "الحركة الشعبية لمقاومة المنطقة الأمنية" للاحتجاج على المنطقة العازلة بعرض 330 متر والتي تفرضها إسرائيل على حدودها الشمالية والشرقية مع غزة. تجري معظم المظاهرات إلى الشرق من بيت حانون وفي منطقة الفراحين في خان يونس. في أواسط آذار/مارس، أقيمت أربع مظاهرات في أسبوع واحد، ما دفع وليد عواد، أحد قادة حزب الشعب، إلى الادعاء: "نستطيع القول إننا نجحنا في فتح جبهة للمقاومة الشعبية في غزة". حماس والجهاد الإسلامي لا تشاركان في الاحتجاجات. وقامت شرطة غزة باستعمال القوة في منع مظاهرة في شرق خان يونس من الاقتراب من الحدود. زعمت حماس أنها خشيت على سلامة المتظاهرين، رغم أنه من المرجح أن الحركة تحاول منع حالة يفرض عليها أن ترد في حال قتل شخص ما. في 18 آذار/مارس، أطلقت إسرائيل طلقات تحذيرية باتجاه المتظاهرين الذين اقتربوا من معبر ماحال عوز. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع وليد عواد، مدينة غزة، آذار/مارس 2010.

[240] أول حركة لتشجيع المقاومة الشعبية كانت حملة "أوقفوا الجدار"، التي تأسست في عام 2002 ويقودها جمال جمعة، وتجتذب مستقلين ويساريين من مختلف الانتماءات، بما في ذلك المبادرة الوطنية بقيادة البرغوثي، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب. تأسست اللجنة الوطنية في عام 2005، ويقودها قدورة فارس كمظلة وطنية لجميع أنشطة المقاومة الشعبية. وسرعان ما أصبحت معقلاً لفتح، في حين أن "أوقفوا الجدار" استمرت بالعمل بشكل منفصل.

اللجنة التنسيقية، التي تم تأسيسها في ظل حكومة فياض، تربط بين رؤساء اللجان الشعبية في سائر أنحاء الضفة الغربية.

[241] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع جمال جمعة، رام الله، آذار/مارس 2010. "إن ضخ الأموال في لجنة معينة يؤدي إلى لا مركزية الحركة ويخلق دينامية تصبح فيها المهمة الرئيسية إنفاق المال". أحد نشطاء بلعين البارزين – الذي تستفيد مجموعته من دعم السلطة الفلسطينية – اتفق مع الرأي القائل بأن منافسة قد نشأت بين المجموعات: "لقد أدى الاهتمام الإعلامي الكبير والأموال المتدفقة إليها إلى ظهور توترات. الجميع يريد حصة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محمد الخطيب، بلعين، نيسان/أبريل 2010.

[242] تربط "أوقفوا الجدار" بين الأراضي المحتلة وإسرائيل، وتصفها بأنها "نظام فصل عنصري استعماري" واحد، وترتبط بحركة "المقاطعة، ووقف الاستثمار وفرض العقوبات". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع جمال جمعة، رام الله، آذار/مارس 2010.

[243] يختلف نشطاء اللجنة التنسيقية في أهدافهم. يقول البعض إنه إذا أعيدت الأراضي المصادرة ونقل الجدار الفاصل إلى حدود 1967، فإنهم سيوقفون احتجاجاتهم. ويقول آخرون إنه ينبغي تفكيك الجدار بشكل كامل. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، بلعين، كانون الثاني/يناير 2010.

[244] تم جمع المعلومات الواردة في هذه الفقرة من خلال مقابلات مع نشطاء فلسطينيين ودوليين في سائر أنحاء الضفة الغربية في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2010. وقد طلبوا ألاّ يتم ذكر أسماء هذه القرى.

الخصوص.[245] قد تكون بعض هذه الشكاوى عبارة عن عنب حامض أو أنها تعكس مجرد ضغائن شخصية. لكنها تبرز في نفس الوقت تعقيد بناء حركة كبيرة دون سلطة تنظيمية جامعة.

عقبة أخرى تتمثل في أن الكفاح الشعبي لا يجد صدى لدى شرائح كبيرة من الناس. ينطبق هذا على نحو خاص على الضفة الغربية – التي انطلقت فيها الانتفاضة الثانية وحيث ينزع الناس إلى اعتبار أنفسهم أكثر حنكة سياسية من أبناء وطنهم الريفيين – حيث ينظر كثيرون بارتياب للفكرة. في حين أن أولئك الذين يستنشقون الغاز المسيل للدموع الإسرائيلي ويقبعون في السجون الإسرائيلية قد يختلفون في الرأي، فإن العديد من سكان المدن يهزؤون بالاحتجاجات بوصفها "انتفاضة مريحة"[246] و "مستورداً غربياً"[247] وقد درج البعض على الإشارة إلى بلعين بوصفها "هايد بارك"،[248] حيث يخرج المرء في نزهة في فترة ما بعد الظهر ويعود إلى منزله ليمارس حياته الطبيعية تحت الاحتلال.[249] أحد المعلقين السياسيين قال إنه بصرف النظر عن الأسباب الكامنة وراء هذه النظرة المستهزئة، فإن هذا الشكل من الاحتجاج "لا يحرك الشارع. لا يستطيع الناس استيعاب فكرة الكفاح بهذه الطريقة".[250]

غير أن العديد من الناشطين المحليين لا يردعهم ذلك. فكما انخرطت جيوب منعزلة من المقاومة في النهاية في الاضطرابات المدنية للانتفاضة الأولى، يأمل هؤلاء أيضاً بأن المبادرات الحالية ستتبلور على شكل حركة أوسع.[251] غير أن البنى السياسية والاجتماعية التي كانت موجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة في أواخر الثمانينيات اختفت إلى حد بعيد؛ حيث أن استيعابها في السلطة الفلسطينية يحد بشكل كبير من قدرة المجتمع المدني على التعبئة المستقلة. وبالنظر إلى خيبة الأمل الشعبية من القيادة، فإن دعوة للتعبئة توجهها القيادات إلى القواعد لن تحقق نتائج أفضل. معلق سياسي في الخليل ضحك ساخراً من أي فكرة للكفاح الجماهيري: "لم يعد هناك كفاح شعبي. لقد انتهى الأمر. أولئك الذين يدعون إليه في فتح لن يتبعهم أحد، وأولئك الذين يمكن أن يقوموا به (أي حماس) معتقلون في السجون".[252]

ثم أن هناك مخاطرة في أن ما يعرف بالمقاومة الشعبية قد تصبح أكثر عنفاً. وبالفعل، فإن بعض قادة فتح يستمرون في التأكيد على أن "جميع أشكال المقاومة تبقى مطروحة على الطاولة".[253] ويمكن للآخرين الذين يريدون إضعاف موقع فياض أن يلجؤوا إلى عسكرة المظاهرات غير العنيفة إجمالاً. رغم ذلك، فإن الفلسطينيين يجمعون على أن الظروف اللازمة لتجدد انتفاضة مسلحة غير متوفرة حالياً. كما أن الحسابات البشرية هي في أهمية الحسابات السياسية.[254] يبدو سكان الضفة الغربية مرهقون اليوم، حيث لا زالوا يعيشون مع تبعات الانتفاضة السابقة. حتى القادة المحليون لحماس يعبرون عن تشككهم. استجابة لدعوات البعض في الخارج ودعوات قادة غزة لـ "يوم غضب" أو انتفاضة جديدة، علق أحد ممثلي حماس في المجلس التشريعي الفلسطيني قائلاً:

> تتبع الدعوات من إحساس بأن القضايا بلغت من الحدة درجة تتطلب انتفاضة. لقد انتفضنا من قبل من أجل قضايا أقل أهمية مما تواجهه القدس اليوم – انظر إلى انتفاضة النفق.[255] غير أن أولئك الذين يدعون إليها الآن لا يعرفون الأوضاع على الأرض في الضفة الغربية، والقسوة التي باتت عليها قوى الأمن وتنسيقها الوثيق مع إسرائيل. هذه دعوات أفراد. لم يصدر قرار من الحركة للسعي في هذا الاتجاه.[256]

حتى قيادة حماس في المنفى – التي تستمر في الاعتقاد بأن الضفة الغربية ستشهد تجدداً في المواجهات تعجل في نهاية السلطة الفلسطينية – تعتقد أن هذا الاحتمال بات أكثر بعداً مما كان قبل عام من الآن. مسؤول رفيع المستوى قال:

> في الأوضاع الراهنة، لا يمكن أن تتوقع الاستقرار. يمكن أن تتوقع انفجاراً. في الضفة الغربية، يأخذ الناس أموال فياض، لكنهم ينتظرون اللحظة المناسبة للتحرك. إنهم يصبحون أقرب إلى حماس – ليس بمعنى انضمامهم إلى الحركة بل من حيث المزاج العام. لا أعتقد أن إسرائيل بوسعها تأجيل حدوث انفجار لبضع سنوات أخرى.[257]

---

[245] ذكرت إحدى الناشطات الإسرائيليات أنها في قرية مجاورة لبلعين، سُئلت: "لماذا يذهب الإسرائيليون دائماً إلى بلعين؟ لماذا لا تأتون إلى هنا لمساعدتنا؟ لقد خسرنا نفس مساحة الأرض التي خسروها في بلعين". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، آذار/مارس 2010. نشطاء آخرون، خصوصاً من منطقة رام الله، أكثر تسامحاً. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، الخليل، آذار/مارس 2010.

[246] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط في فتح، رام الله، شباط/فبراير 2010.

[247] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط في فتح، رام الله، شباط/فبراير 2010.

[248] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط في فتح، رام الله، شباط/فبراير 2010.

[249] تلقت محللة فلسطينية دعوة مطبوعة لمظاهرة في معصرة، يتبعها "غداء!" فضحكت قائلة "سيهزمون الاحتلال بالأكل!" مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، آذار/مارس 2010.

[250] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، شباط/فبراير 2009.

[251] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، معصرة، شباط/فبراير 2009.

[252] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع صحفي فلسطيني، الخليل، كانون الثاني/يناير 2010.

[253] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع قادة في فتح، رام الله ونابلس، كانون الأول/ديسمبر – آذار/مارس 2010.

[254] مسؤول رفيع المستوى في السلطة الفلسطينية قال: "أولئك الذين يتنبؤون بانتفاضة ثالثة يتنبؤون بالماضي. ليس هذا ما يريده الناس اليوم". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، آذار/مارس 2010.

[255] في عام 1996، قتل 62 فلسطينياً و 14 جندياً إسرائيلياً في الصدامات المسلحة عندما ثارت احتجاجات فلسطينية ضد شق نفق متاخم للجدار الغربي تحت المسجد الأقصى.

[256] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ممثل لحماس في المجلس التشريعي الفلسطيني، رام الله، آذار/مارس 2010.

[257] وأضاف قائلاً: "كان أبو عمار (ياسر عرفات) يمسك بكل الخيوط. هذا لا ينطبق على أبي مازن. هذه ليست قيادة فلسطينية تستطيع أن تحمي السلطة الفلسطينية في حال حدوث انفجار. إذا حدث شيء في المسجد الأقصى، على سبيل المثال، لا يستطيع أحد أن يحمي إسرائيل من غضب الفلسطينيين. الوضع يذكرني بعامي 1998-1999 عندما كانت المفاوضات جارية، وكان هناك تقدم اقتصادي، وكان عرفات يحكم سيطرته. وفجأة انفجر كل شيء لأن عملية السلام كانت قد وصلت إلى طريق مسدود". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، دمشق، شباط/فبراير 2010. في كانون الثاني/يناير 2009، كان مسؤول قد توقع بأن الأمر سيستغرق حوالي

مع الالتزام القوي من قبل قادة السلطة الفلسطينية بالامتناع عن الهجمات المسلحة، والتنسيق الأمني غير المسبوق مع إسرائيل ورغبة فتح في إبقاء حماس تحت السيطرة، فإن اندلاعاً قوياً للعنف في الضفة الغربية احتمال بعيد، رغم أن حدوث انفجارات محدودة – كما حدث في الخليل ونابلس في مطلع عام 2010 – أمر لا مفر منه. وبالفعل، فإن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تبدو اليوم أكثر قلقاً من سكان القدس والمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل مما هي قلقة من سكان الضفة الغربية.[258]

IV. المأزق الإسرائيلي

مع سعي السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية نحو خيارات جديدة، تجد إسرائيل نفسها في وضع لم تألفه من قبل. يحظى المفاوضون الفلسطينيون بتقدير كبير على الساحة الدولية ويتحدثون لغة تجد صدى طيباً لدى أقرب حلفاء إسرائيل. وهذا يوفر فرصة لإسرائيل كما يشكل تحدياً لها. فمن جهة، يركز الفلسطينيون على بناء جهاز أمن قوي ويمكن الاعتماد عليه، وتحسين الحوكمة، وهي أهداف تقول إسرائيل إنها تشاطرهم إياها. ومن ناحية أخرى، فإن الحملات الداخلية والدولية التي يخوضها الفلسطينيون لتصحيح الخلل في ميزان القوى يحمل مخاطرة جر إسرائيل إلى عملية لن تستطيع التحكم بها. تصبح هذه المتاعب أكثر حدة لتزامنها مع توترات إسرائيلية أميركية نادرة الحدوث. وفي حين تنظر واشنطن إلى ذلك بوصفه منتجاً ثانوياً لسياسات الحكومة الإسرائيلية – خصوصاً فيما يتعلق بالمستوطنات – مما يلقي بظلال من الشك على التزامها بحل الدولتين، فإن إسرائيل ترى صورة مغايرة. الأشخاص الذين تحدثوا إلى نتنياهو يصفونه بأنه يشعر بقدر متزايد من "المرارة" حيال الإدارة الأميركية :

> إنه يشعر بأنه اتخذ خطوات هامة، وبالفعل أكثر مما فعل عباس. لقد وافق على حل الدولتين. وفرض تعليقاً للنشاط الاستيطاني يفوق ما فعله أي من سابقيه. وهو يسهل خطط فياض في الضفة الغربية، ويسمح بمزيد من حرية الحركة والوصول. رغم ذلك، فمهما فعل، يجد أن الأميركيين لا يقبلونه ويطلبون المزيد – وأكثر مما يستطيع أن يقدم. إذا استمرت الأمور على هذا المنوال فقد يصل إلى نقطة يستنتج عندها أن من غير المجدي إرضاء واشنطن، وأنها لن ترضى إلى أن تفرض عليه تسويات مع الفلسطينيين لا يريد أو لا يستطيع إبرامها.[259]

فيما يتعلق بالفلسطينيين، يعبر الإسرائيليون عن قلقهم بشأن أمرين رئيسيين. الأول أنهم يخشون أن الخطوات الفلسطينية ستدفع المجتمع الدولي إلى السعي إلى فرض حل على إسرائيل. مسؤول في وزارة الخارجية الإسرائيلية قال: "خطة فياض خطرة على الحوار السياسي. إذا استمر في المسار الذي يسير عليه، فإنه سيدفع الأمور إلى مداها في النهاية. فبدلاً من العمل على الأرض على نحو مكمّل للحوار، يمكن أن يكون أداة لفرض حل من فوق".[260] يشعر المرء بأن ثمة مؤشرات على مخاوف حتى بين الإسرائيليين الأكثر قبولاً لأجندة فياض:

العامين كي تتصعد الاضطرابات في الضفة الغربية. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، دمشق.

[258] أحد نشطاء المجتمع المدني الفلسطينيين علق على المظاهرات التي جرت مؤخراً في القدس قائلاً: "ينبغي عدم التقليل من قدرة رائد صلاح (رئيس الحركة الإسلامية الشمالية في إسرائيل) على حشد أعداد كبيرة من المتظاهرين – ربما بمئات الآلاف – إلى القدس. حركته تشبه حماس وتنسق معها". قامت الحركة الإسلامية الشمالية بالتنسيق مع الحركة الجنوبية خلال الصدامات الأخيرة ودفعت أجور نقل البدو. أوقفت الشرطة الإسرائيلية العديد من الباصات القادمة من الشمال وأعادتها قبل وصولها إلى القدس. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، آذار/مارس 2010. ضابط إسرائيلي متقاعد أشار على نحو خاص إلى "التحدي" المتمثل في ضبط الفلسطينيين من سكان إسرائيل: "إنهم يتمتعون بحماية قانونية تختلف عن تلك التي يتمتع بها فلسطينيو الضفة الغربية". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عميد متقاعد في الجيش الإسرائيلي، تل أبيب، آذار/مارس 2010.

[259] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محلل إسرائيلي، نيسان/أبريل 2010.

[260] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، آذار/مارس 2010. "التحول الذي طرأ مؤخراً على الاستراتيجية الفلسطينية تحول جاد. وفي حين تدرك الحكومة الإسرائيلية ذلك، فهي لا تفهم مضامينها تماماً. الفلسطينيون يتحركون منذ نهاية أنابوليس وانتخاب الحكومة الإسرائيلية باتجاه استراتيجيات تجتذب الدعم الخارجي وتطلب تدخلاً خارجياً حاسماً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مستشار سابق لنتنياهو، القدس، 8 نيسان/أبريل 2010.

خطة فياض كانت فكرة أصيلة تم التوصل إليها كجزء من الجهود الرامية إلى إقامة دولة فلسطين وتهدئة الشكوك والمخاوف الإسرائيلية. غير أن السياق السياسي تطور وتغير، والآن لم يعد هناك عملية سياسية. في مثل هذا الوضع يمكن اختطاف الخطة لتصبح أداة للضغط على إسرائيل. يمكن أن تزيد من التأييد الدولي لمراكمة الفلسطينيين للأصول والإنجازات السياسية، مثل موقف الاتحاد الأوروبي في موضوع القدس. في مثل هذا السياق، تبدأ خطة فياض بالتحول إلى تهديد.[261]

كما ناقشنا أعلاه، يسارع المسؤولون الإسرائيليون للإضافة بأن لديهم الوسائل التي تمكنهم من مواجهة الجهود الفلسطينية. مستشار سابق لنتنياهو قال:

قد تنجح استراتيجية كوسوفو الفلسطينية في إعلان الدولة من طرف واحد، وبدعم، كما يأملون، من المجتمع الدولي؛ لكن هذا النجاح سيكون مجرد نجاح على الورق. نستطيع أن نقفل الصنبور دون مشاكل، وسترون ما سيحدث بالنتيجة. لا يستطيع الفلسطينيون أن يحققوا أهدافهم بهذه الطريقة. ينبغي أن يتحولوا من المواجهة إلى التعاون، ومن استراتيجية قانونية تسعى للحصول على حكم دولي إلى استراتيجية مبنية على الوساطة والمفاوضات التي تهدف إلى التوصل إلى حل بالاتفاق.[262]

في الواقع فإن الإسرائيليين مجمعون على الاعتقاد أنه طالما رأى الفلسطينيون أملاً في استراتيجية ذات توجه خارجي، فإن العملية الدبلوماسية ستظل في مأزق.[263] وبالنتيجة فإنهم يرون في تحرير الفلسطينيين من وهم أن لديهم بديل آخر عن المفاوضات كشرط مسبق لتحقيق تقدم.

تحد ثان ذي صلة يتمثل في ما يشير إليه الفلسطينيون على أنه حملة تهدف إلى نزع الشرعية تدريجياً عن إسرائيل. وتشمل هذه الدعوات التي تصدر عن المنظمات غير الحكومية في أوروبا للمقاطعة أو وقف الاستثمار، إلى تدخل فياض في مسألة طلب إسرائيل الانضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ورفع مستوى علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي ودعوته لمقاطعة منتجات المستوطنات. بالنسبة لبعض المسؤولين الإسرائيليين – خصوصاً من الجانب اليميني من الطيف السياسي - فإن المسؤولية تقع بشكل رئيسي على السلطة الفلسطينية، رغم أنهم وفي عرض قضيتهم يشيرون إلى عدد من المزاعم المبالغ فيها وغير المثبتة بالمرة.[264] رغم ذلك، فإن بعض المتعاطفين مع فياض يقدمون بعض التحذيرات:

أبدأ بالقول إنه أفضل الموجود الآن. إنه عكس عرفات تماماً – إنه يؤمن بقدرة الفلسطينيين على اتخاذ المبادرة فيما يتعلق بشؤونهم، ويعتقد أنهم ينبغي أن يفعلوا ذلك. بوسعه أن يحقق اختلافاً كبيراً. لكن ينبغي أن يكون حذراً، لأن بوسع المرء أن يشعر بوجود ردة فعل معاكسة في إسرائيل. إنهم غاضبون لأنهم يرون أنه يستعمل ورقة نزع الشرعية الدولية، وهم قلقون، لأنهم يرون أنه يتحدث إلى الولايات المتحدة أكثر مما يتحدث إلى إسرائيل، وعندما يصبح الطرف المدلل عند واشنطن يستطيع أن يحصل على ما يريد. لا تتفاجؤوا إذا رأيتم إسرائيل تحاول جعل أعضاء في الكونغرس الأميركي يركزون على الجزء الأول – نزع الشرعية – من أجل إيقاف الثانية، علاقة الحب التي تجمعه بالولايات المتحدة.[265]

رغم أن بعض المسؤولين والمحللين يدعون إلى اتخاذ رد فعل قاس لمواجهة هذين التحديين، فإن الأغلبية تتبنى وجهة نظر أكثر توازناً سواء إزاء المخاطر أو بشأن الردود المناسبة. يجادل هؤلاء بأنه ينبغي على إسرائيل دعم فياض والاستفادة من مقاربته في بناء المؤسسات والعمل من القواعد إلى القمة، وأن تظهر أن بوسعها المساعدة في تحسين حياة الفلسطينيين وإقناع الفلسطينيين والمجتمع الدولي بأن تحقيق تقدم على هذا المسار يبقى ممكناً.[266] أعضاء المؤسسة الأمنية، على وجه الخصوص، يميلون إلى هذا الرأي، بشكل خاص لأنهم يقدرون أهمية تعميق التعاون مع قوات الأمن الفلسطينية.[267]

---

[261] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول إسرائيلي، تل أبيب، شباط/فبراير 2010.

[262] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، 8 نيسان/أبريل 2010. أحد أعضاء الكنيست من حزب كاديما المعارض أضاف: "إذا تابع الفلسطينيون فعلاً طريقهم إلى النهاية، يمكن لإسرائيل أن تفعل العديد من الأشياء لمنع الفلسطينيين من التحرك على الأرض: إغلاق المناطق، إلغاء سوق العملة المشتركة، منع السلع من الدخول، إلخ." مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، 7 نيسان/أبريل 2010.

[263] "يعلمنا سلوك السلطة الفلسطينية خلال العام الماضي أنها غير مهتمة بالتوصل إلى اتفاق مع إسرائيل. أبو مازن وسلام فياض كلاهما لا يريدان اتفاق سلام. لقد تبنيا استراتيجية تستبعد مسار الإرهاب من ناحية وتضع شروطاً مستحيلة على المفاوضات من ناحية أخرى. الغاية الكلية لهذه الاستراتيجية هي ممارسة الضغط غير المباشر على إسرائيل وعزلها في الساحة الدولية". وزير التعليم جدعون سار، كما نقلت عنه *Maariv* في 10 نيسان/أبريل 2010.

[264] انظر إفادة وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان أمام لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست في الحاشية 158 أعلاه. المزاعم بأن السلطة الفلسطينية تقف وراء حملة نزع الشرعية يفندها معظم المسؤولين. مسؤول في وزارة الخارجية علق قائلاً: "الأشخاص الذين يجادلون بأن فياض والسلطة الفلسطينية يشكلون تهديداً لشرعية إسرائيل يفعلون ذلك للاستهلاك المحي". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، 9 آذار/مارس 2010. رغم ذلك، ثمة اتفاق واسع في إسرائيل بأن العديد من النشطاء الأجانب لن يرضوا بمجرد إنهاء الاحتلال. وجادل معهد روت، وهو مركز أبحاث إسرائيلي بارز، بأن "أولئك الذين ينادون بنزع الشرعية عن إسرائيل يدعمون موقف الفلسطينيين وقضيتهم، لكنهم لا يسعون لتسوية هذه القضية ولا يقبلون أفكاراً مثل 'التعايش' أو 'السلام' التي تجسد القبول بوجود إسرائيل. تنص أهدافهم على أن أي تسوية مع إسرائيل ينبغي أن تكون مؤقتة، وأن حتى حدود 4 حزيران 1967 ستكون مؤقتة فقط".
http://reut-institute.org/en/Publication.aspx? PublicationId=3769

[265] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول سابق، آذار/مارس 2010.

[266] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول رفيع المستوى في وزارة الدفاع، تل أبيب، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

[267] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول سابق رفيع المستوى في وزارة الدفاع، تل أبيب، 11 نيسان/أبريل 2010.

إضافة إلى ذلك، ثمة تشكك على نطاق واسع في إمكانية التوصل إلى اتفاق شامل مع الفلسطينيين في المستقبل المنظور – وهو انعكاس للفجوات العميقة بين الطرفين، والانقسام المستمر بين الفلسطينيين والتحديات التي تطرحها الانقسامات السياسية في إسرائيل أيضاً.[268] ونتيجة لذلك، وفي حين لا زال البعض يتمسك بوجهة النظر القائلة إن اتفاقاً نهائياً يغطي جميع قضايا الوضع النهائي هو المفضل كما أنه ممكن التحقيق (مع الحكومة الحالية أو ائتلاف جديد يتضمن حزب كاديما)،[269] وتتم دراسة خيارات أخرى، مثل إدارة الصراع بالتركيز على التحسينات في الضفة الغربية، والتوصل إلى اتفاق حول الحدود والأمن أولاً أو اتفاق مؤقت ينص على إقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.[270] إن السؤال حول ما إذا كان يمكن إقناع الفلسطينيين – الذين رفضوا رفضاً قاطعاً حتى الآن أي شيء يقل عن اتفاقية شاملة – بالانخراط، وكيفية القيام بذلك، هو سؤال آخر ويظل حتى الآن دون جواب.[271]

[268] أحد نشطاء حزب العمل قال: "حتى (وزير الدفاع) باراك – ناهيك عن الوزراء الآخرين – لا يعتقد أن التوصل إلى اتفاق حول الوضع النهائي مع منظمة التحرير الفلسطينية ممكن في الوقت الراهن". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تل أبيب، 28 آذار/مارس 2010. أحد وزراء الليكود أضاف: "لماذا لم يرد عباس على عرض أولمرت غير المسبوق؟" مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2009. انظر أيضاً مقالة الوزير بدون حقيبة بيني بيغن، "What else can we concede?"، *Haaretz*، 25 كانون الأول/ديسمبر 2009.

[269] وزير من حزب العمل قال: "خذها مني كشخص يحضر اجتماعات الحكومة المصغرة مع وزراء الليكود – سيقبلون باتفاق شامل إذا كان هناك فرصة جادة. ... في الحكم الآن قائد ليكودي معتدل نسبياً. تقسيم الأرض هو الخيار الوحيد. وثمة اتفاق على ذلك في الليكود وكاديما، وكلاهما قبل بأجندة حزب العمل". وزير الرفاه والخدمات الاجتماعية إسحاق هيرتزوغ متحدثاً في مناسبة عامة، القدس، 27 كانون الثاني/يناير 2010. كما أن فكرة تغيير الائتلاف كي يتضمن حزب كاديما على حساب الأحزاب الأكثر يمينية تحظى بدعم الكثيرين، بما في ذلك داخل حزب العمل. رغم ذلك، ليس هناك أية مؤشرات بأن نتنياهو أو تسبي ليفني، زعيمة حزب كاديما لهما مصلحة في ذلك. إن بقاء نتنياهو يعتمد على قاعدته وجمهوره، وهؤلاء يمينيون. إنه لا يرى أنه سيكسب شيئاً بابتعاده عنهم وجعل حظوظه السياسية رهينة عند ليفني". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول إسرائيلي سابق، آذار/مارس 2010. ويقول المقربون من ليفني إنها تشك في جدية نتنياهو حول التوصل إلى اتفاقية. "هناك صورة في ذهنها تستند إلى المفاوضات في أنابوليس، حول الشكل النهائي للاتفاقية. وأحاديثها مع نتنياهو أقنعتها أن أفكاره مختلفة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو كنيست عن حزب كاديما، القدس، 6 نيسان/أبريل 2010.

[270] ذكر أن نتنياهو قبل بفكرة دولة فلسطينية بحدود مؤقتة في محادثاته الأخيرة مع جورج ميتشل. *Haaretz*، 25 نيسان/أبريل 2010. مقاربة الأرض والحدود أولاً (التي تنص على استبعاد القدس واللاجئين) اكتسبت المزيد من المؤيدين لكن هناك كثير من المشككين فيها أيضاً. مسؤول سابق رفيع المستوى قال: "لا يمكن للحكومة الحالية أن تتفق مع منظمة التحرير على المدينة القديمة واللاجئين. رغم ذلك، لا يمكننا القبول بمقترح الحدود أولاً. السبب في ذلك، هو أننا نحن من يعطي في موضوع الحدود، في حين أنهم هم الذين سيعطون في موضوعي القدس القديمة واللاجئين. ينبغي للأمرين أن يحدثا في نفس الوقت". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، تل أبيب، 11 شباط/فبراير 2010. وزير المخابرات دان مريدور تبنى وجهة النظر ذاتها: في مسألة الحدود، نحن نعطي؛ إذا انتهى الأمر بأننا أعطينا ثم وصلنا إلى موضوع اللاجئين، ما المقابل؟ ... أعتقد أنه ثمة اتفاق حول مسألة اللاجئين بين إسرائيل والولايات المتحدة. علينا أن نناقشهما معاً". خطاب في مؤتمر هرتزليا، 2 شباط/فبراير 2010. فكرة الدولة بحدود مؤقتة تحظى بأكبر دعم علني من الرئيس السابق لهيئة الأركان وعضو الكنيست عن حزب كاديما شاؤول موفاز. وقد قدم خطته إلى منتدى السياسات الإسرائيلية (Israeli Policy Forum).

www.israelpolicyforum.org/ blog/mofaz-plan-permanent-palestinian-state-temporary-borders- advance-final-status-talks

ويذكر أن وزير الدفاع باراك والرئيس شيمون بيريز دعما خططاً مماثلة من قبل. أحد مستشاري الرئيس تحدث عن تحقيق السيادة الفلسطينية خلال حوالي السنة و "إجراءات ملموسة على الأرض، بما في ذلك نقل كل الأراضي التي تضم سكاناً فلسطينيين تقريباً إلى السلطة الفلسطينية بموازاة إطلاق سراح عدد كبير من السجناء". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2010. انظر أيضاً: "Partial Agreements with the Palestinians", Strategic Assessment, Institute for National Security Studies, vol. 12, no. 3, November 2009

[271] عضو في اللجنة المركزية لحركة فتح قال عن الدولة بحدود مؤقتة: "لن تكون لا مؤقتة ولا دولة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، آذار/مارس 2010. أشار عدة مسؤولين فلسطينيين بأنهم يمكن أن يقتنعوا بتأجيل بعض قضايا الوضع النهائي إذا منحوا ضمانات دولية بأن خط 1967 سيكون الحد النهائي لدولتهم وأن تحوّل "فعلياً كل" الضفة الغربية وغزة – بما في ذلك ممر يصل بينهما إلى سيطرتهم الكاملة في المرحلة الأولى. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في السلطة الفلسطينية، رام الله، آذار/مارس 2010. كرر عباس رفضه لفكرة الدولة بحدود مؤقتة، بعد أن قيل إن نتنياهو قبلها، في خطاب أمام المجلس الثوري لحركة فتح في 24 نيسان/أبريل 2010. *الحياة*، 25 نيسان/أبريل 2010.

V. أحدث النزاعات بين إسرائيل والولايات المتحدة

الطريق المتعرج المفضي إلى المفاوضات صادف انعطافة أخرى غير متوقعة. فبعد يومين من موافقة الفلسطينيين أخيراً على المشاركة في المفاوضات غير المباشرة – ومن تشجيع ميتشل "للطرفين بالامتناع عن أية تصريحات أو أعمال من شأنها أن تؤجج التوترات أو تؤثر على نتيجة المفاوضات"[272] – صادقت لجنة التخطيط في منطقة القدس، التي تخضع للإدارة المشتركة لوزارة الداخلية وبلدية القدس، على خطة لبناء 1,600 وحدة سكنية وطريق جديد في رامات شلومو،[273] وهي مستوطنة يقطنها اليهود المتزمتون في القدس الشرقية.[274] الإعلان، الذي أطلق خلال زيارة نائب الرئيس جوزيف بايدن لإسرائيل، تسبب بإحراج شديد. نتنياهو، الذي يعتقد معظم المراقبين بأنه لم يكن على علم بالقرار، اعتذر على التوقيت لكن ليس على القرار نفسه، الذي قال إنه كان ينسجم مع سياسة تجميد الاستيطان والممارسات السائدة منذ عقود لكل الحكومات الإسرائيلية في القدس الشرقية.[275]

الإدارة الأميركية "أدانت" القرار، ما يشكل اختياراً قوياً على نحو غير معتاد للمفردات.[276] ساد أوساط الفلسطينيين والعرب لغط شديد وهددوا بالانسحاب من المفاوضات غير المباشرة.[277] بدا أنه تم احتواء الجانب الأميركي – الإسرائيلي من الأزمة في البداية بعد مزيد من المحادثات بين بايدن وحاشيته من جهة ورئيس الوزراء ومستشاروه من جهة أخرى.[278]

غير أنه، وطبقاً لجميع الروايات، فإن الرئيس أوباما لم يرضى.[279] اتصلت وزير الخارجية كلينتون بنتنياهو في 12 آذار/مارس،[280] مطالبة إياه بأن تتخذ إسرائيل خطوات لإظهار التزامها بالعملية.[281] وعندما لم يصدر رد مقبول، أجل ميتشل زيارته إلى الشرق الأوسط وذهب بدلاً من ذلك إلى موسكو، حيث وقع على بيان للرباعية تضمّن، مرة أخرى، لغة قوية غير معهودة.[282] واستجابة لحث واشنطن، كان رد فعل القيادة الفلسطينية على القرارات الإسرائيلية منضبطاً تماماً ولا زال هادئاً على نحو ملحوظ منذ ذلك الوقت، ما سمح للولايات المتحدة بتولي القيادة.[283] اللقاء الذي جرى بعد ذلك في

---

[272] CNN، 8 آذار/مارس 2010.

[273] وافقت لجنة المنطقة على خطة رامات شلومو (التي كانت قد وافقت عليها من قبل لجنة تخطيط محلية) "للإيداع"، أي لتعليقات الجمهور. طبقاً لمتحدث باسم "إر أميم"، وهي منظمة تتابع التطورات السياسية في القدس الشرقية، لم تكن الخطة قد عرضت لتعليقات الجمهور بعد بسبب النزاع مع الولايات المتحدة، رغم أنه ليس من غير الشائع أن تتأخر تعليقات الجمهور على المشاريع التنموية لفترات طويلة – حتى لسنوات – لاعتبارات محلية بحتة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، نيسان/أبريل 2010.

[274] Jewish Telegraphic Authority، 9 آذار/مارس 2010. العديد من الإسرائيليين يعترضون على الإشارة إلى مستوطنات القدس الشرقية على أنها مستوطنات، ويسمونها بدلاً من ذلك "أحياء". قبل ذلك بيوم واحد، كانت وزارة الدفاع قد أعلنت موافقتها على بناء 112 وحدة جديدة في مستوطنة بيتار إيليت. *Jerusalem Post*، 8 آذار/مارس 2010.

[275] *Haaretz*، 12 آذار/مارس 2010.

[276] بايدن قال في بيان له: "أدين القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية لدفع التخطيط لوحدات سكنية جديدة في القدس الشرقية. إن محتوى وتوقيت الإعلان، خصوصاً مع إطلاق المفاوضات غير المباشرة، يمثل بالتحديد ذلك النوع من الخطوات التي تقوض الثقة بين التي نحتاجها الآن وتتعارض مع النقاشات البناءة التي أجريتها هنا في إسرائيل. وفي وقت لاحق أدان الإعلان مجدداً في خطاب ألقاه في جامعة تل أبيب. *The Washington Post*، 12 آذار/مارس 2010.

[277] نبيل أبو ردينة أعلن أن قرار المشاركة في المفاوضات غير المباشرة قد تم "تعليقه". *الأيام*، 25 آذار/مارس 2010. دبلوماسي مصري قال إن الإهانة التي وجهت للدول العربية لم تكن أقل من تلك التي وجهت للفلسطينيين، حيث أن الجامعة العربية كانت قد أعطت موافقتها على المفاوضات، ورفضت التوسط مع عباس. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، آذار/مارس 2010.

[278] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، واشنطن، نيسان/أبريل 2010.

[279] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، واشنطن، نيسان/أبريل 2010.

[280] قال المتحدث باسم وزارة الخارجية، بي جي كراولي إن "وزيرة الخارجية كلينتون تحدثت أيضاً هذا الصباح مع رئيس الوزراء بيبي نتنياهو لتكرر الاعتراضات القوية للولايات المتحدة على إعلان يوم الثلاثاء، ليس فقط من حيث التوقيت، بل أيضاً من حيث الموضوع؛ لتوضح أن الولايات المتحدة تعتبر الإعلان إشارة سلبية للغاية حول مقاربة إسرائيل للعلاقات الثنائية – وتتعارض مع روح زيارة نائب الرئيس؛ ولتؤكد أن هذا العمل قوض الثقة بعملية السلام، وبالمصالح الأميركية. وقالت الوزيرة إنها لا تستطيع أن تفهم كيف حدث ذلك، خصوصاً في ظل التزام الولايات المتحدة القوي بأمن إسرائيل. وأوضحت أن على الحكومة الإسرائيلية أن تظهر ليس فقط بالكلمات بل بالإجراءات المحددة بأنها ملتزمة بهذه العلاقة وبعملية السلام". الإحاطة الصحفية اليومية في وزارة الخارجية الأميركية، 12 آذار/مارس 2010.

[281] لم تتم الاستجابة للمطالب المحددة. بعد أن تعلمت الدرس من إخفاق عملية تجميد الاستيطان في المرة الماضية، فإن الإدارة تعمدت – وبحكمة – الإحجام عن إعلان مطالبها، كي لا تتهم بأنها لم تسعى لتحقيقها، رغم أن التقارير تشير إلى أن هذه المطالب يمكن أن تقع في ثلاث مجموعات كبيرة: التزامات بشأن السياسة الإسرائيلية في القدس الشرقية؛ خطوات لبناء الثقة في الضفة الغربية وغزة؛ والموافقة على أن تبحث المفاوضات غير المباشرة في مواضيع جوهرية بدلاً من أن تكون إجرائية بحتة. إضافة إلى بعض المطالب الواضحة، فإن الإدارة تركت العبء على نتنياهو كي يطلق مبادراته الخاصة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، واشنطن، نيسان/أبريل 2010. مسؤول آخر قال: لم نقدم قائمة نهائية. نريد أن نرى ما الذي سيخرج به نتنياهو لاختبار صدقه والتزامه بالعملية. سنعرف ما لديه عندما نرى ما يفعله". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، نيسان/أبريل 2010.

[282] كان هناك عدة أوجه ملفتة للنظر في البيان – الذي قيل إن الولايات المتحدة هي التي صاغته بشكل رئيسي (مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، باريس، ومع مسؤولين من أعضاء الرباعية، نيسان/أبريل 2010). فإضافة إلى الدعوة لتسوية الصراع خلال أربعة وعشرين شهراً، فإنه "استذكر أن ضم القدس الشرقية غير معترف به من قبل المجموعة الدولية"، ومرة أخرى "أدان قرار الحكومة الإسرائيلية بتقديم خطط لبناء وحدات سكنية جديدة في القدس الشرقية". دعا البيان "إسرائيل والفلسطينيين إلى العمل على أساس القانون الدولي" – وهو ذكر نادر لمثل هذا الأساس القانوني في بيان تصوغه الولايات المتحدة ويصدر عن الرباعية الدولية، 19 آذار/مارس 2010 على الموقع:
www.un.org/News/Press/docs/2010/sg2158.doc.htm

[283] يذكر أن الولايات المتحدة بعثت برسالة إلى القيادة الفلسطينية تؤكد فيها على أن هذا ليس نزاعاً إسرائيلياً فلسطينياً بل بين الولايات المتحدة وإسرائيل وبالتالي فمن الأفضل أن يظل الفلسطينيون خارجه. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، نيسان/أبريل 2010. طالب القادة الفلسطينيون بإلغاء قرار رامات شلومو إضافة إلى قرار تلاه يسمح ببناء عشرين وحدة جديدة في مستوطنة أخرى في القدس الشرقية. *الأيام*، 11

البيت الأبيض بين أوباما ونتنياهو كان موضوعاً لتقارير كثيرة حول التوتر المتزايد والعلاقة الشخصية المتوترة، رغم أن المسؤولين الأميركيين حذروا بأن وسائل الإعلام بالغت في الحالتين.[284]

لم تتم تسوية الأزمة الأميركية – الإسرائيلية، ولم تبدأ المفاوضات غير المباشرة بعد. مسؤول أميركي توقع أن يتم التوصل إلى اتفاق حول الخطوات الإسرائيلية التي من شأنها "أن تحسن إلى حد بعيد مناخ المفاوضات غير المباشرة"، وخصوصاً الحصول على موافقة إسرائيل على أن تتركز هذه المفاوضات على مواضيع جوهرية بدلاً من أن تركز على قضايا إجرائية.[285] رغم أن واشنطن لا تتوقع أن تتم الاستجابة لجميع مطالبها، فإنها ستنقل التزاماتها والتزامات إسرائيل إلى الفلسطينيين وتطلب الشروع في المفاوضات غير المباشرة.[286] إذا استمر الفلسطينيون في الرفض، سيتعرض عباس لضغوط أميركية قوية. مسؤول أميركي قال: "إن التحدث إلينا حول قضايا الوضع النهائي ليس تنازلاً لإسرائيل. ينبغي أن يفهم الفلسطينيون ذلك وإلاّ فسنفقد صبرنا".[287] في حين أن من السابق لأوانه التنبؤ بالنتائج، فإن عدداً من الدروس بدأت بالظهور:

توفر الأزمة نافذة فيما يتعلق بالسياسة الأميركية في المستقبل. كيفما انتهت هذه الأزمة، فإنها ستكون قد قدمت نافذة حول تقييم الولايات المتحدة – وخصوصاً أوباما – لنتنياهو على مدى العام الماضي وأعطت فكرة حول كيف من المحتمل أن تتصرف واشنطن بمرور الوقت.

من منظور الحكومة الإسرائيلية، فإن التصعيد كان مصطنعاً تماماً وغير متناسب أبداً مع ما تسبب به.[288] كان نتنياهو قد أوضح بجلاء عندما أعلن تعليق النشاط الاستيطاني أنه يستثني القدس، وأن ذلك الإعلان هو الذي كانت وزيرة الخارجية قبل وقت ليس بالطويل قد رحبت به على أنه "غير مسبوق". ويشير مسؤولون إلى أن رامات شلومو هي منطقة ستكون في المحصلة ، وبموجب جميع خطط السلام الموجودة، بما فيها خطة الرئيس كلينتون، تحت السيادة الإسرائيلية.[289] يعترف الإسرائيليون بأن التوقيت كان محرجاً للغاية واعتذروا عن ذلك؛ لكنهم يتساءلون: هل يبرر التوقيت بحد ذاته هذا التوبيخ العلني؟

وفي نفس السياق، يصعب فهم أن تقوم واشنطن بإثارة هذا النزاع حول قضية تتمتع بالتأييد السياسي القوي في إسرائيل (البناء في القدس الشرقية) في وقت كانت تسعى فيه واشنطن إلى إعادة التأكيد على العلاقات الثنائية الوثيقة (خلال زيارة نائب الرئيس) وعشية الاجتماع السنوي في واشنطن لأكبر جماعة ضغط إسرائيلية، الأيباك، ما لم يكن لرد فعلها جذور أعمق ودوافع أوسع.

بصرف النظر عن تفاصيل هذه القضية، فمن المرجح أن الإدارة اغتنمت فرصة اتخاذ إسرائيل لهذه الخطوة الخاطئة للتعبير عن تراكمات شهور من انعدام الثقة والشكاوى ومحاولة إعادة تعريف بعض قواعد اللعبة. بهذا المعنى، يرجح أن قوة رد الفعل الأميركي تعكس الشكوك حول نوايا نتنياهو وخصوصاً رؤيته للتسوية القائمة على حل الدولتين؛[290] والإحباط الذي أحست به الإدارة من نجاحه في التملص من المطالب السابقة بفرض تجميد الاستيطان والرغبة في إعادة بناء المصداقية الأميركية بين الفلسطينيين والعالم العربي الأوسع، والتي تضررت كثيراً بسبب معالجة الإدارة لعملية السلام في شهورها الأولى.[291]

آذار/مارس 2010. غير أن الملفت للانتباه هو أنه عندما سألت مجموعة الأزمات مسؤولاً فلسطينياً رفيع المستوى عما تطلبه رام الله للموافقة على المفاوضات غير المباشرة، أجاب: "ما يطلبه الأميركيون". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول فلسطيني رفيع المستوى، رام الله، آذار/مارس 2010.

[284] لم يسمح للصحفيين بالتقاط صور للاجتماع، ولم يتحدث الزعيمان للصحافة بعد نهايته.

[285] قبل زيارة بايدن، كان الموقف الإسرائيلي أن النقاشات الجوهرية حول قضايا الوضع النهائي ينبغي أن تنتظر المفاوضات المباشرة. مسؤولون فلسطينيون وإسرائيليون، القدس ورام الله، شباط/فبراير 2010.

[286] يقال أن هذا ما حدث خلال آخر زيارات ميتشل إلى إسرائيل. في أعقاب رفض نتنياهو تجميد بناء المستوطنات في القدس ("أقول شيئاً واحداً: لن يكون هناك تجميد في القدس"؛ BBC، 23 نيسان/أبريل 2010)، أقرت الولايات المتحدة أنها لم تتمكن من الحصول على كل ما طلبته من إسرائيل. إحاطة وزارة الخارجية الأميركية، فيليب جي كراولي، 22 نيسان/أبريل 2010. من ثم سعت الولايات المتحدة لإقناع الفلسطينيين بالدخول في مفاوضات مباشرة على أساس التزامات أميركية إضافية فيما يتعلق بما يمكن أن تفعله في حال قيام إسرائيل بأعمال استفزازية. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أميركيين، واشنطن، نيسان/أبريل 2010. *Haaretz*، 25 نيسان/أبريل 2010. يتوقع أن يطلب عباس دعم الجامعة العربية قبل إعلان قراره؛ وفي هذا السياق، قد يلتقي أيضاً بالرئيس أوباما في أيار/مايو. *Haaretz*، 25 نيسان/أبريل 2010؛ *الأيام*، 25 نيسان/أبريل 2010.

[287] لاحظ المسؤول أنه في المحصلة فإن الظروف المحيطة بالمفاوضات غير المباشرة ستكون أفضل للفلسطينيين مما كانت عليه عندما قبلت بها منظمة التحرير الفلسطينية في البداية. أما إذا أصر الفلسطينيون على مزيد من الخطوات، وخصوصاً فيما يتعلق بالقدس الشرقية، فإن عليهم أن يتوقعوا رد فعل أميركي قوي. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، واشنطن، نيسان/أبريل 2010.

[288] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين إسرائيليين، القدس، آذار/مارس – نيسان/أبريل 2010.

[289] في خطاب ألقه أمام أيباك في 23 آذار/مارس، قال نتنياهو، "الجميع – الأميركيون، والأوربيون، والإسرائيليون، وبالتأكيد الفلسطينيون – الجميع يعرفون أن هذه الأحياء ستكون جزءاً من إسرائيل في تسوية سلمية. ولذلك فإن البناء فيها لا يعيق بأية طريقة احتمال حل الدولتين".
http://edition.cnn.com/2010/POLITICS/03/22/us.israel/index.html

[290] على حد تعبير أحد المراقبين، "إذا كانت الإدارة واثقة بأن رئيس الوزراء يتحرك بصدق باتجاه حل الدولتين، فإنها ستكون أقل قلقاً بشأن الاستمرار في بناء المستوطنات". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، نيسان/أبريل 2010.

[291] مسؤول أميركي قال: "إن قدراً كبيراً من مصداقيتنا في العالم العربي يعتمد على قدرتنا على إقناع إسرائيل باتخاذ إجراءات معينة. إذا لم نستطع القيام بذلك، فإننا نخسر كثيراً". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، نيسان/أبريل 2010. وجادل آخر بأن النزاع كان له أثر إيجابي، حيث أضعف الإجماع الإسرائيلي حول البناء في القدس الشرقية بإظهار أن لذلك كلفة. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، نيسان/أبريل 2010.

كان هناك تحذير ضمني أيضاً من أن الولايات المتحدة لن تقبل استفزازات في المستقبل من شأنها أن تقوض المفاوضات في أية لحظة؛ وثانياً، أن الطريقة الوحيدة لتجنب مثل هذه الأزمات بين الحين والآخر تتمثل في أن يقوم الفلسطينيون والإسرائيليون أخيراً برسم حدودهما. حقيقة أن رامات شلومو من شبه المؤكد أن تقع تحت السيادة الإسرائيلية تبرز هذه النقطة: ستظل إسرائيل تواجه إشكاليات وانتقادات على البناء في أي مكان إلى أن تتوصل إلى اتفاق يسوي مسألة الحدود في كل مكان.[292]

ومن وجهة نظر العديد من الأميركيين والإسرائيليين، فإن اللهجة الحادة للإدارة تشكل تمهيداً لمواجهة أكثر جوهرية حول المضمون، والسرعة، والمآل الأخير للمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية – بالشكل الأوضح والأبرز حول قضية القدس الشرقية، لكن من شبه المؤكد حول القضايا الأخرى أيضاً.[293] بهذا الشكل، وبصرف النظر عما إذا كانت الولايات المتحدة وإسرائيل ستتخطيان المأزق الحالي ومتى، فإن هذه ستبقى أزمة مؤجلة لا أزمة محلولة.

لا زالت الأزمة بانتظار استراتيجية أميركية واضحة ومقنعة. حتى ولو أن الولايات المتحدة اغتنمت الفرصة حول الإعلان الإسرائيلي، فإن مقاربتها الأبعد مدى تبقى غير أكيدة؛ بمعنى أن النزاع – الذي، كما ذكرنا، أتى في توقيت غير مثالي وحول قضية غير مثالية – كان سابقاً لأوانه، حيث انفجر قبل أن تتاح الفرصة للإدارة بإعادة النظر في استراتيجيتها والتعلم من دروس الماضي. إذا كانت المفاوضات حول كيفية إنهاء الأزمة تستعمل لمجرد إطلاق المفاوضات غير المباشرة، فإن الولايات المتحدة يمكن أن تصطدم بسرعة بمشاكل عانت منها طوال عام 2009، والتي تمثلت في انعدام الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين؛ والفجوة الكبيرة حول القضايا الجوهرية؛ والكيان السياسي الفلسطيني الضعيف، والمقسم والمحبط الذي يجعل من غير المرجح أن تتخذ قياداته مخاطر، بل يجعلها تحجم وتنتظر.

وتبدو الإدارة الأميركية نفسها منقسمة بين أولئك الذي يأسوا من نتنياهو وأولئك الذين يعتقدون أن من الممكن إقناعه باتخاذ قرارات تاريخية إذا كانت الظروف مناسبة؛ بين البعض الذين يراهنون على حكومة جديدة موسعة وأولئك الذين يعتقدون أن تلك حماقة وأن عليهم العمل مع رئيس الوزراء وائتلافه؛ بين البعض الذي يريد للولايات المتحدة أن تقدم خطتها للسلام أو على الأقل معايير أساسية للسلام وأولئك الذين يعتقدون بأن على الطرفين أن يتفاوضا بجدية أولاً – مباشرة قبل أن تفكر واشنطن بتقديم مقترحات تجسر الفجوة بينهما.[294]

يبدو الرئيس أوباما عازماً على نحو متزايد على الانخراط في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. طبقاً لجميع الروايات، فإن لهجة وإيقاع النزاع الحالي مع إسرائيل يحمل البصمات المباشرة لأوباما؛ كما أن مصادر متعددة تشير إلى أنه غير راض عن أداء إدارته حتى الآن فيما يتعلق بهذه القضية.[295] وقد يكون هذا مؤشراً على مقاربة رئاسية أكثر انخراطاً خلال الأسابيع والشهور القادمة؛ فقد خرج المسؤولون الأجانب الذين التقوه مؤخراً بهذا الانطباع، وكذلك بفكرة أن مستشار الأمن القومي جيم جونز سيلعب دوراً أكثر مباشرة.[296] من بين القضايا المحورية بالنسبة للرئيس، أن تسوية هذا الصراع تمثل مصلحة جوهرية للولايات المتحدة.[297]

تفكر الإدارة في تقديم أفكارها أو رؤيتها – عند مرحلة معينة - حول كيفية إنهاء الصراع. تدور هذه الفكرة في الأذهان منذ مدة طويلة، رغم أنها كانت تعتبر سابقة لأوانها حتى الآن على أكثر من صعيد: في غياب المفاوضات، قد تبدو الأفكار الأميركية بعيدة عن الواقع، وتوحي بأنها مفروضة من الخارج، وتفتقر إلى عنصر الانخراط الفعال والملكية من قبل الطرفين وعلى الأرجح أنها سترفض مباشرة. ثمة حاجة لاتخاذ خطوات تمهيدية لإيجاد السياق المناسب وإعادة بناء الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين؛ كما أن أي تحرك متهور لن يترك مجالاً واسعاً للمناورة أمام الإدارة إذا رفضت هذه الأفكار من قبل أحد الطرفين أو كليهما. كما أنها يمكن أن تطلق معارضة قوية في الكونغرس.

لقد أكد مسؤولون كبار أن المسألة مسألة توقيت، وأن التوقيت لم يكن سليماً.[298] مع ترنح الجهود للوصول إلى تجميد لبناء المستوطنات، واتخاذ خطوات عربية مبكرة للتطبيع واستئناف المفاوضات المباشرة، تنامت درجة الفضول حول المقترحات الأميركية. حتى عندئذ، ظل المسؤولون يفضلون التفكير في إطار مقترحات تجسر الفجوة بين الطرفين إذا صادف الطرفان عقبات في المفاوضات.[299] ولا شك أن المأزق الأخير أعاد إحياء الاهتمام بهذه المقترحات، غير أنه لا زال هناك قدر من التردد. كما ظهر في التقارير الصحفية، فقد حضر الرئيس أوباما في 24 آذار/مارس اجتماعاً بين الجنرال جونز وستة من أسلافه من مستشاري الأمن القومي، وتركزت النقاشات على مزايا تقديم خطة أميركية. وقيل أن الرئيس لم يلتزم بشيء؛ وكانت إحدى القضايا التي طرحها تتعلق بما سيحدث إذا ما رُفض المقترح.[300] عرض المشاركون بعض مزايا تقديم الولايات المتحدة لأفكارها أو رؤيتها حول تسوية الصراع؛ منها أن ذلك سيوضح أهدافها للطرفين ولغيرهم وسيطلق ذلك مناظرة بين الإسرائيليين

---

[292] في خطابها أمام أيباك، أوضحت وزيرة الخارجية كلينتون أن النزاع مع إسرائيل لا يشكل "حكماً على الوضع النهائي للقدس، وهي قضية تتم تسويتها على طاولة المفاوضات". 22 آذار/مارس 2010. www.state.gov/secretary/ rm/2010/03/138722.htm

[293] في العديد من التصريحات، بما في ذلك في بيانه الأخير أمام لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست، قال نتنياهو إن إسرائيل ستصر على استمرار الوجود العسكري في وادي الأردن، الأمر الذي من المرجح أن تعارضه الولايات المتحدة. *Haaretz*، 2 آذار/مارس 2010. كما أن ثمة شكوكاً حول استعداد الحكومة الإسرائيلية لقبول مبدأ حدود 1967 مع تبادل متساو للأراضي.

[294] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين ومحللين أميركيين، واشنطن، آذار/مارس – نيسان/أبريل 2010.

[295] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أميركيين، واشنطن، نيسان/أبريل 2010.

[296] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أوروبيين، نيسان/أبريل 2010.

[297] الرئيس مقتنع بعمق أن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يشوب الكثير مما نقوم به في العالمين العربي والإسلامي. ولذلك لا يكفي الاقتصار على إدارته. ينبغي أن تتم تسويته". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، واشنطن، نيسان/أبريل 2010.

[298] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، واشنطن، حزيران/يونيو 2009.

[299] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، واشنطن، كانون الأول/ديسمبر 2009.

[300] انظر: *The Washington Post*، 8 نيسان/أبريل 2010.

والفلسطينيين حول النتيجة النهائية والقضايا الجوهرية بدلاً من المستوطنات.

يبدو أنه لم يتتم اتخاذ أي قرار، ويرجح أن تستمر المناظرة داخل الإدارة؛ حتى لو اختار الرئيس هذا المسار، فثمة سبب للاعتقاد بأن ذلك لن يحدث في المستقبل القريب. وبهذا المعنى فإن التسريبات الصحفية من قبل مسؤولي الإدارة طرحت بعض الأسئلة. جادل مسؤولو الإدارة أن تقديم هذا كخيار حقيقي سيكون بمثابة الإنذار لنتنياهو: إما أن تأخذ المفاوضات غير المباشرة جدياً أو تعلم ما سيحدث.[301] على النقيض من ذلك، رأى بعض المحللين في الاهتمام الذي أعطي لخطة أميركية محتملة على أنه يحمل أضراراً محتملة. على حد تعبير أحدهم:

> إذا لم تكن الإدارة تفكر في الكشف عن خطة أو رؤية، فإنه ليس من الحكمة التحدث عنها. وإذا كانت تفكر في الموضوع، فإن آخر شيء ينبغي أن تفعله هو طرح الفكرة قبل أوانها، ما يسمح لخصومها بتجميع قواهم والإعداد لضربة استباقية. وبالفعل فإن العديد من الإسرائيليين وعدد غير قليل من الأميركيين يحشدون قواهم ضد "سلام مفروض"، مصورين الفكرة بأسوأ طريق ممكنة. ينبغي العمل على هذا النوع من المبادرات بأسلوب هادئ وطرحها في الوقت المناسب.[302]

الزعماء الأجانب الذين التقوا الرئيس خرجوا بانطباع أن الهدف حتى الآن يبقى الشروع في المفاوضات غير المباشرة ومنحها بعض الوقت لمعرفة ما إذا كان تحقيق التقدم ممكناً.[303] وسيتم التفكير في التعبير عن المبادئ الأميركية إذا فشلت هذه الجهود، لكن ليس على الأرجح قبل الخريف.[304] أوباما نفسه بعث بإشارات مختلطة حول قوة تحركه وانخراطه. إضافة إلى تصريحه القوي حول تسوية الصراع، علّق أيضاً حول محدودية القوة الأميركية:

> حتى لو استعملنا كل نفوذنا السياسي في تلك القضية، فإن الشعب الإسرائيلي من خلال حكومته والشعب الفلسطيني من خلال السلطة الفلسطينية، إضافة إلى الدول العربية الأخرى، يمكن أن يقولوا لأنفسهم، لسنا مستعدين لتسوية هذا الصراع – هذه القضايا – بصرف النظر عن مقدار الضغط الذي نمارسه.[305]

هذا الكلام جدد مخاوف الفلسطينيين من أن مبادرة أوباما، مهما بلغ عمق إيمانه بها، ستظل غير كافية بسبب غياب التصميم الأميركي – ما يشكل مثالاً آخر على الخط الدقيق الذي ينبغي أن تسير عليه واشنطن في التعامل مع الطرفين. المعنى الضمني بأن المسؤولية الرئيسية في وضع حد للصراع تقع على عاتق الطرفين نفسيهما دفع أحد مستشاري فياض إلى التعليق: "إن ترك الأمر للطرفين يترك الطرف الضعيف تحت رحمة الطرف القوي ويبقي العملية رهينة ميزان القوى".[306]

---

[301] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أميركيين، واشنطن، نيسان/أبريل 2010. أشار بعض المحللين إلى أن البعض قصد من وراء التسريبات الترويج لرؤيتهم في صفوف إدارة منقسمة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، نيسان/أبريل 2010.

[302] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محلل أميركي، واشنطن، نيسان/أبريل 2010. مسؤولون إسرائيليون تحدثوا بقوة ضد احتمال ما يسمونه سلاماً مفروضاً رداً على تقارير صحفية تقول بأن البيت الأبيض يفكر بوضع أفكاره على الطاولة. نائب وزير الخارجية الإسرائيلي، داني أيالون، علق قائلاً: "لا أعتقد أن هذا سيكون مقبولاً من قبل الإدارة، لأنه سيكون خطأ جسيماً ... ينبغي أن يتم التوصل إلى الحل بين الطرفين. *The Wall Street Journal*، 13 نيسان/أبريل 2010.

[303] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول أميركي، واشنطن، نيسان/أبريل 2010.

[304] مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أوروبيين، نيسان/أبريل 2010. في 19 نيسان/أبريل، كان رام إيمانويل، رئيس طاقم موظفي البيت الأبيض، واضحاً: "لقد أيد عدد من الأشخاص هذه الفكرة (وضع الخطة الأميركية على الطاولة). ليس هذا هو الوقت المناسب. الآن وقت العودة إلى المفاوضات غير المباشرة والانخراط في المحادثات التي ستؤدي في النهاية إلى المفاوضات المباشرة، والشروع في اتخاذ القرارات الصعبة لتحقيق التوازن بين تطلعات الإسرائيليين في الأمن ودمج ذلك مع تطلعات الشعب الفلسطيني في تحقيق السيادة". مقابلة مع تشارلي روز، كما وردت في *Haaretz*، 20 نيسان/أبريل 2010.

[305] من المؤتمر الصحفي للرئيس في 13 نيسان/أبريل 2010، على الموقع: www. whitehouse.gov/the-press-office/press-conference-presdient-nuclear-security-summit

[306] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، رام الله، 10 نيسان/أبريل 2010. انعكس الإحباط الشعبي الفلسطيني من تصريح أوباما في عنوان زاوية كتبها الصحفي البارز هاني المصري، "عذراً سيد أوباما، لكن الفلسطينيين مستعدون لإنهاء الاحتلال". *الأيام*، 17 نيسان/أبريل 2010.

VI. خلاصة: أزمة تبحث عن استراتيجية

قبل حوالي ثماني سنوات، دعت مجموعة الأزمات إلى أن تقوم الولايات المتحدة بتقديم أفكارها لتسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي.[307] كما بيّن هذا التقرير، يسود إحساس عميق بالإحباط بين الفلسطينيين حيال مفاوضات السلام وبالتالي فإنهم يدرسون أفكاراً بديلة. وفي نفس الوقت، فإنهم لم يحددوا بعد كيفية تسوية التوترات بين هذه الأفكار – والتي تتضمن جميعها درجة من المواجهة مع إسرائيل – والاعتماد الحالي للسلطة الفلسطينية على تعاون إسرائيل. كما أنه من غير الواضح أيضاً كيف يمكن لهذه الأفكار أن تفضي إلى تسوية الصراع.

إن مبادرة أميركية مصاغة بعناية من شأنها أن تحل هذا الاستعصاء وتستعيد إيمان الفلسطينيين بالعملية، وأن تعبئ في نفس الوقت الدعم الدولي، وخصوصاً الدعم العربي. لكن ثمة مخاطر لا ينبغي أن ينظر إليها باستخفاف. لقد تغيرت الظروف بشكل جذري منذ عام 2002، عندما قدمت مجموعة الأزمات هذا المقترح للمرة الأولى. الفلسطينيون منقسمون سياسياً؛ ومنفصلون جغرافياً؛ ومنظمة التحرير الفلسطينية وفتح أكثر ضعفاً ويواجهان قوى داخلية تتحداهم بمزيد من القوة؛ وثمة عدد أكبر من البلدان تمارس قدراً أكبر من النفوذ. كما أن النظام السياسي الإسرائيلي هو أيضاً مقسم، وإن يكن بدرجة أقل، ويجد صعوبة أكبر في اتخاذ قرارات تاريخية. في كلا الساحتين، ثمة لاعبين يعارضون الحلول الوسط التي ستكون ضرورية. هناك المستوطنون الإسرائيليون، واليمين الديني، والفلسطينيون في الشتات، والإسلاميون. وجميع هؤلاء باتوا أكثر ديناميكية، وأكثر قدرة على الحشد والتعبئة، وأقل انخراطاً في النقاشات الدائرة حول التسوية. وفي كلا المجتمعين، تقوَّض الإيمان بالسلام.

هذا التقرير يصف أسباب ذلك على الساحة الفلسطينية. الإسرائيليون يركزون على أحداث العنف التي اندلعت في أعقاب انسحابهم من جنوب لبنان وغزة؛ وعلى التهديد – سواء كان حقيقياً أو متخيلاً أو مبالغاً به – الذي تمثله إيران؛ وعلى صعود القوى المتشددة في فلسطين وفي سائر أنحاء المنطقة والتي ترفض مجرد وجود دولتهم؛ وحول مخاوفهم من أن هذه القوى يمكن أن تحصل على أسلحة أكثر فتكاً وأبعد مدى.

المنطقة نفسها تعرضت أيضاً لتحولات هائلة. الحلفاء العرب، مثل مصر، والأردن، والسعودية الذين اعتمدت عليهم الولايات المتحدة ولوقت طويل لم يعودوا قادرين على الإملاء أو توقع الانصياع من الآخرين. حكوماتهم أيضاً تضررت من الطريق المسدود الذي وصلت إليه عملية السلام، ومن حرب لبنان والصراع على غزة، ما كشفها أمام شعوبها على أنها عاجزة، أو ما هو أسوأ أنها في الجانب الخطأ من التاريخ. ويبدو هؤلاء الحلفاء على نحو متزايد مجهدين ولا تشغلهم قضية سوى محاولة منع انهيارهم وإثبات أن ثمة حاجة إليهم. وبالتدريج ترى آخرين يتجاوزونهم حضوراً أو يتحدونهم. هناك دول، مثل إيران، وسورية، وتركيا، وإلى درجة أقل قطر) أو حركات (أبرزها حماس وحزب الله). لا زال بإمكانها فرض مشيئتها – كما ظهر في القرار الأولي الذي اتخذه العرب لدعم المفاوضات غير المباشرة. لكنهم باتوا يجدون صعوبة أكبر في القيام بذلك وبالتالي يكون لديهم مزيد من التحفظات، لأنهم يشعرون بضغوط المعارضين المحليين والإقليميين.

وأخيراً، فإن مصداقية الولايات المتحدة تعرضت لهزة كبيرة. يبين هذا التقرير كيف حدث ذلك بين الفلسطينيين. كما أن شريحة كبيرة من المجتمع الإسرائيلي فقدت الثقة في الولايات المتحدة وباتت غير متأكدة ما إذا كانت الإدارة الحالية تفهم المأزق الإسرائيلي أو الشرق الأوسط إجمالاً وغير واثقة مما إذا كان بوسعها أن تضع مصيرها في يد الولايات المتحدة.

لا يعني أي من هذا أن عرض الأفكار الأميركية سيكون فكرة سيئة؛ لكن ذلك يتطلب خطوات لتوفير أفضل فرصة ممكنة في أن تلقى تلك الأفكار الترحيب وأن تترجم إلى واقع. إن مقترحاً يقدم والفلسطينيون في حالة استقطاب عميق، وحماس لديها كل الدوافع لتفسد كل شيء؛ والمنطقة منقسمة بعمق، وغير قادرة على إنتاج إجماع عربي يحظى بالمصداقية؛ عندما تشعر سورية بالإقصاء؛ وعندما تشكك شرائح إسرائيلية هامة بالتزام واشنطن بها وإمكانية الاعتماد عليها، فإن هذا المقترح سيكون على الأرجح هدفاً لهجمات مكثفة وفعالة. إن الصدوع التي يمكن أن تنشأ عن ذلك قد تكون من الخطورة بحيث تجعل من قبول، ناهيك عن تنفيذ، مثل هذه الخطة أمراً في غاية التعقيد.

لن يكون الفشل أمراً محتوماً بالطبع، ولا شك أنه سيكون هناك مزايا للتعبير عن إجماع دولي حول الشكل النهائي للتسوية. غير أن حصول المبادرة على رد إيجابي ومتابعة صادقة من اللاعبين الرئيسيين في المنطقة أمور غير مؤكدة.[308] سيكون هناك إمكانية حقيقية للغاية في أن يعترض أحد الطرفين أو كلاهما على الخطة وأن يجادلا أنهما لا يستطيعان أن يقبلا بخطة مفروضة من الخارج.[309] ماذا ستفعل الولايات المتحدة في تلك الحالة؟

---

[307] Crisis Group Middle East Reports N°2, *Middle East Endgame I: Getting To A Comprehensive Arab-Israeli Peace Settlement*; N°3, *Middle East Endgame II: How A Comprehensive Israeli-Palestinian Peace Settlement Would Look*; and N°4, *Middle East Endgame III: Israel, Syria and Lebanon – How Comprehensive Peace Settlements Would Look*; they were published simultaneously on 16 July 2002.

[308] محلل أميركي جادل أن "الفلسطينيين الذين يدفعون باتجاه تقديم الولايات المتحدة لمقترحاتها بشأن السلام يفعلون ذلك لأنهم يخشون أنهم أضعف من أن يتوصلوا إلى حل وسط بأنفسهم. والإسرائيليون الذين يدعون إلى الشيء نفسه يفعلون ذلك لأنهم لا يتمتعون بالتأييد الداخلي اللازم لأخذ البلاد معهم في ذلك الاتجاه. إنه تحالف بين أولئك الذين يريدون الدعم الخارجي لأنهم أضعف مما ينبغي في الداخل. وهذه وصفة لا تبشر بالنجاح". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، نيسان/أبريل 2010.

[309] أحد أعضاء الكنيست عن حزب كاديما قال: "إننا لا نواجه خطر فرض حصار أو عقوبات من الولايات المتحدة. أنا لا أقلل من جسامة الأزمة الدولية الحالية والحاجة إلى التعامل معها، لكن هناك أشياء لا يستطيع المرء القبول بها تحت الضغط. إذا وضعت الولايات المتحدة معايير أو خطة، فإن ذلك لن يغير الأوضاع على الأرض. السلام يتطلب اتفاقية سلام". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، القدس، نيسان/أبريل 2010. كما لاحظنا من قبل، فإن الرئيس أوباما أشار إلى أن الطرفين قد يرفضان المقترح الأميركي

السياسة الأميركية حيال الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بدت طوال عام 2009 فاقدة لبوصلتها، واختُزلت في تقديم تدخلات علاجية مع لاعبين إقليميين لا يسيرون طبقاً لإيقاع الولايات المتحدة. إذا قدمت الولايات المتحدة أفكاراً دون القيام بالتحضيرات اللازمة، فإن الوضع قد يتكرر ويصبح المقترح كرة قدم تتقاذفها الأرجل في خدمة أجندات الآخرين. إذا كانت الإدارة جادة في رغبتها بتجنب مصير مقترحات السلام التي قدمت من قبل – من خطة روجرز عام 1969 إلى خطة ريغان عام 1982 إلى المبادئ التي وضعها كلينتون عام 2000 – ينبغي ان تكون جهودها تتويجاً لفترة من الدبلوماسية المكثفة المصممة لتوفير المناخ المناسب، وأن تركز على الأمور التالية:

- مزيد من العمل على المحتوى. رغم أن الخطوط العامة للتسوية النهائية ربما تكون معروفة، فإنه لا زال هناك فجوات كبيرة سيكون من التهور عدم معالجتها – خصوصاً فيما يتعلق بالقدس واللاجئين.[310] كما أن وجهات نظر الطرفين يمكن أن تكون قد تغيرت على مدى السنوات حول بعض المسائل، حول الترتيبات الأمنية على سبيل المثال. في كل هذه المسائل، سيكون الانخراط المسبق مع الطرفين ضرورياً من أجل تعظيم مشاركتهما وتلبية التطلعات الجوهرية وتفادي ردود الفعل الداخلية العنيفة على الساحتين. كما أن ذلك سيتطلب التواصل مع الجماعات التي تعرضت تقليدياً للتجاهل ومعالجة مخاوفها، خصوصاً إذا كانت هذه الجماعات تتمتع بالقدرة على لعب دور فعال في حشد المعارضة للحلول المطروحة، مثل الإسلاميين، واللاجئين، والشتات على الجانب الفلسطيني؛ والمستوطنين والجماعات الدينية في إسرائيل.[311]

- مقاربة جديدة أكثر حذقاً للسياسة الفلسطينية، بما في ذلك في الحد الأدنى مقاربة غير مباشرة حيال المصالحة؛ وخطوات مكثفة لتخفيف أو رفع الحصار عن غزة؛ وتشجيع قيام اتصالات أطراف ثالثة مع حماس.[312]

- الانخراط المعمق مع سورية وبذل الجهود لاستئناف المفاوضات السورية – الإسرائيلية، كما تمت مناقشته في تقارير سابقة لمجموعة الأزمات.[313] إن إشراك سورية سيكون أمراً جوهرياً. أولاً، سيساعد ذلك في توفير إجماع إقليمي عربي سيجد الفلسطينيون دونه صعوبة في التحرك، وستكون المعارضة الداخلية الفلسطينية أقوى وأكثر فعالية. بعبارة أخرى، على الولايات المتحدة أن تكثف جهودها لتحقيق اصطفاف للأطراف ذات المصداقية لدى الرأي العام العربي والفلسطيني كي تصادق على مبادرتها؛ وهكذا فإن إشراك سورية، وتركيا وأطراف أخرى في هذا المجال سيكون أساسياً. ثانياً، دون اتفاقية سورية (ولبنانية)، فإن الحوافز لإسرائيل ستكون أقل بشكل كبير، حيث لن تحصل على المزايا التي تعد بها مبادرة السلام العربية المتمثلة بالتطبيع الكامل مع البلدان العربية واعتراف جميع هذه البلدان بها؛ كما أنها ستستمر في مواجهة التهديدات الأمنية على حدودها الشمالية، التي تبدو الآن أكبر مما يهددها في الضفة الغربية.

- التغلب على انعدام الثقة الحالي بين الولايات المتحدة وأجزاء كبيرة من الرأي العام الإسرائيلي. إن رؤية عدم الموافقة الشعبية قد يحقق بعض الرضى لدى الفلسطينيين، لكن ذلك لن يعطيهم بالضرورة ما يريدونه. ينبغي بناء الثقة ليس فقط مع الحكومة، بل مع الجمهور بشكل عام. مسؤول أميركي سابق جادل: في النهاية، إذا كنت تريد اتفاقية، فإنه سيتوجب على الجمهور الإسرائيلي تقديم تنازلات واتخاذ مخاطرات فيما يتعلق بأمن إسرائيل. وعلى افتراض استعداد رئيس الوزراء لذلك، فإنه لن يتحرك بشجاعة مع رئيس لا يثق به. وإذا كان هناك تشكك في الولايات المتحدة بين الجمهور الأوسع، كما هو الحال اليوم، فإنه لن يتمتع بالتأييد الكافي لدعم موقفه".[314]

هذا لايعني منح أي طرف حق الفيتو على السياسة الأميركية، التي من المرجح أن تواجه معارضة من الكثيرين في إسرائيل (وكذلك بين الفلسطينيين) مهما فعلت؛ ولا يعني أيضاً التخلي عن استعمال الضغط المتوازن والحذر الذي ستفتقر الولايات المتحدة بدونه إلى أداة دبلوماسية قيّمة. غير أن الهدف ينبغي أن يكون إقناع كتلة حرجة من الإسرائيليين والفلسطينيين بدعم خطتها، بواسطة مختلف الوسائل التي تمتلكها الولايات المتحدة، وبالتالي جعل الرفض أكثر صعوبة وذا كلفة سياسية أعلى للطرفين.

بالفعل، بصرف النظر عن مدى القوة التي يقدم بها. انظر الحاشية 304 أعلاه.

[310] الملفت للنظر أنه في حين أن المسؤولين والنشطاء الفلسطينيين الذين التقتهم مجموعة الأزمات رحبوا بفكرة طرح الخطة الأميركية، فإن معظمهم أبدوا تحفظات حول اللغة التي ستستعمل بشأن اللاجئين. "نحن نريد أن يفرض أوباما حلاً. لكن الخطة ينبغي أن تكون مقبولة – والمبادئ التي وضعها كلينتون (التي تحدثت عن عودة اللاجئين إلى فلسطين والقرار السيادي الإسرائيلي بشأن من تسمح لهم بالعودة) لا تعتبر مقبولة". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو المجلس الثوري لحركة فتح، رام الله، نيسان/أبريل 2010. آخرون لم يوافقوا على هذا الرأي وشعروا بأنه إذا كانت رزمة الحلول جيدة، فإنهم سيقبلونها. مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في منظمة التحرير، رام الله، نيسان/أبريل 2010.

[311] انظر: Hussein Agha and Robert Malley, "Obama and the Middle East", *New York Review of Books*, 11 June 2009.

[312] Crisis Group Report, *Gaza's Unfinished Busines*، مرجع سابق.

[313] Crisis Group Middle East Reports N°92 and N°93, *Reshuffling the Cards? (I) Syria's Evolving Strategy* and *Reshuffling the Cards? (II) Syria's New Hand*, 14 and 16 December 2009.

[314] مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، أبريل/نيسان 2010. مسؤول إسرائيلي سابق رفيع المستوى عبر عن ذلك على النحو التالي: "إن رئيس وزراء إسرائيلي تجرّه وهو يركل ويصرخ لن يأخذك حيث تريد أن تذهب". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، نيسان/أبريل 2010.

كما أنه إذا بدأت المفاوضات غير المباشرة، ينبغي أن يُمنح ميتشل التفويض اللازم لتقييم التوقيت الذي يمكن أن يكون فيه طرح الأفكار الأميركية مفيداً، ومتى يمكن أن يعيق التقدم.[315]

سيكون العمل الدبلوماسي هاماً أيضاً بعد الكشف عن الأفكار الأميركية، بحيث لا تبقى مركونة على الرف. ينبغي أن يكون التركيز في المقام الأول على خطوات قوية وحتى دراماتيكية لبعث إشارة بالتأييد العربي والدولي لإقناع إسرائيل بمزايا التوصل إلى اتفاقية والفلسطينيين بالدعم السياسي الذي سيتمتعون به. وقد طرحت عدة أفكار بهذا الصدد، أحدثها من قبل أعضاء مجلس مجموعة الأزمات،[316] وجميعها يعتمد بشكل حاسم على الالتزامات المسبقة من قبل الدول العربية بتقديم الدعم المعلن للأفكار الأميركية. كما ينبغي المصادقة على المبادئ الأميركية بشكل فوري من قبل مجلس الأمن. باختصار، دون استراتيجية توفر للمبادرة الزخم وقوة الدفع اللازمين، فسيكون هناك مخاطرة كبيرة. وكما أنه سيكون من الصعوبة حشد المؤيدين لاتفاقية لم تطبق بعد وذات مزايا غير معروفة، فإن المعارضين سيحشدون قواهم لصد احتمال الخسائر المحتملة.

إن القول بأن الظروف لم تنضج بعد للمبادرة الأميركية لا يعني الانتظار حتى تنضج هذه الظروف؛ بل يعني اتخاذ خطوات متعمدة، ومستدامة وفعالة لإنضاجها.

رام الله/القدس/واشنطن/بروكسل، 26 نيسان/أبريل

---

[315] مسؤول أميركي سابق لاحظ: "لن يكون من المنطقي تفويض ميتشل بالمفاوضات ومن ثم تقويض عمله بمبادرة يعارضها. إما أن تثق به أو لا تثق". مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات، واشنطن، نيسان/أبريل 2010.

[316] لقد جادلوا بأن: "إن طرح المقترح الأميركي للسلام بشكل روتيني، كما يجري التفكير فيه الآن، لن يكون كافياً. وحدها إشارة جريئة ودراماتيكية في سياق تاريخي مناسب يمكن أن تولّد الزخم السياسي والنفسي اللازم لتحقيق اختراق". واقتراحهم هو: "ينبغي أن يسافر الرئيس أوباما بصحبة قادة دول عربية وأعضاء الرباعية، إلى الكنيست في القدس والمجلس الفلسطيني في رام الله ليدعو الإسرائيليين والفلسطينيين للتفاوض على اتفاقية الوضع النهائي استناداً إلى الإطار المقترح للسلام". ويقولون إن هذا سيوفر الظروف اللازمة كي يقدم الطرفان التنازلات الضرورية – إظهار استعداد الدول العربية بشكل واضح لتطبيع العلاقات مع إسرائيل في سياق اتفاقية مقبولة ودعم الحلول الوسط الفلسطينية.
Zbigniew Brzezinski and Stephen Solarz, *The Washington Post*, 11 April 2010

الملحق آ

خارطة إسرائيل والضفة الغربية

Map No. 3584 Rev. 2 UNITED NATIONS
January 2004

Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section